BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الإعلام والديمقراطية والمسئولية المجتمعية

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

مصطفى علوي محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الإعلام والديمقراطية والمسئولية المجتمعية / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير مصطفى علوي، محسن يوسف. – الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية،ح2009.

ص. سم.

تدمك 978-977-452-140-9

1. وسائل الإعلام -- الجوانب السياسية -- الدول العربية. 2. الديمقراطية -- الدول العربية. أ. علوي، مصطفى. ب. يوسف، محسن. ج. سراج الدين، إسماعيل، 1944- د. منتدى الإصلاح العربي.

ديوي –302.2309174927 2009397075

ISBN 978-977-452-140-9

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٤٦٣٦

© ٢٠٠٩ مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، الإسكندرية، 21526، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الإخراج الفني: شادي النجار

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتويات

المقدمة ٥

الفصل الأول: الإعلام بين الحرية والمسئولية ١١

الفصل الثاني: الإعلام العربي بين الاحتراف والتوجهات السياسية ٣٣

الفصل الثالث: الإعلام الإلكتروني والفضائيات والسماوات المفتوحة ٥١

الفصل الرابع: المجتمع المدني ودور الإعلام في نشر ثقافة الديمقراطية ٧١

الفصل الخامس: الإعلام من أجل المواطنة وحقوق المجتمع ٨٩

الخاتمة ٩٩

الملاحق ١٠٣

أولا: كلمات الجلسة الافتتاحية

الدكتور إسماعيل سراج الدين ١٠٥

الدكتورة سهام الفريح ١٠٨

الدكتور عبد السلام المسدي ١١٠

الأستاذ محمد فائق ١١٢

الدكتورة ودودة بدران ١١٣

الأستاذة سمر مزغني ١١٥

ثانيا: وثائق ١١٧

١- "ميثاق الشرف الإعلامي العربي" الصادر عن جامعة الدول العربية، في ٢٠ يونية ٢٠٠٧ ١١٩

٢- "الإستراتيجية الإعلامية العربية" الصادرة عن جامعة الدول العربية، في ٢٠ يونية ٢٠٠٧ ١٢٩

٣- الإعلان الصادر عن المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب، ٢-٥ أكتوبر ٢٠٠٤ ١٤١

٤- التوصيات الختامية لمؤتمر الصحف الدولي الستين، ومنتدى الناشرين العالمي الرابع عشر كيب تاون بجنوب إفريقيا ٣-٦ يونية ٢٠٠٧ ١٤٣

المقدمة

كان الإعلام في أشكاله التاريخية من المحكي إلى المكتوب إلى المسموع إلى المرئي ومازال، وسيلةً لتواصل الإنسان داخل بيئته. وبمرور الوقت، أصبح الإعلام وسيلة لتبسيط المفاهيم وتقديم المعارف، ونافذة لمعرفة وفهم الواقع، بما يمنحنا القدرة على زيادة الاهتمام بالمستقبل وكيفية التنبؤ والتخطيط له، والتوعية بالسيناريوهات المتنوعة لمساراته.

ولا يقوم الإعلام بدوره ووظائفه تلك في الفراغ، بل في إطار النسق الثقافي للمجتمع والذي تختلف ملامحه من مجتمع إلى آخر. ومن أصعب التحديات التي تواجه الإعلام في مجتمعاتنا العربية ما يمكن أن يُطلق عليه أزمة النسق الثقافي، حيث تعاني الأنساق الثقافية في مجتمعاتنا العربية من محنة حقيقية وبدرجات متفاوتة تتمثل في اختلال توازنها بسبب طبيعة مكوناتها فهي تقبل بالتعامل مع أحدث ما تنتجه التكنولوجيا لكنها تخشى -بل وتحارب- تأثيراتها المعنوية وملحقاتها الثقافية، على الرغم من أن هذه التكنولوجيا تخلق أيضًا نسقها الثقافي الخاص بها والذي يصاحبها، حيث لا يمكن عزل هذه التقنيات التكنولوجية عن تأثيرها الثقافي، فكيف يمكن أن نستفيد من هذا المنتج التكنولوجي مثل التليفون المحمول أو جهاز الكومبيوتر أو البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية وفي نفس الوقت نتخلص من تأثيره الثقافي القيمي؟ إن هذا الصراع يخلق نوعًا من الازدواجية في القيم وحالة من الفصام نعاني منه على مستوى الأفراد والمؤسسات، فهل يمكن أن يساعد الإعلام بما لحقه من تطورات كانت وراءها ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مساعدة نسقنا الثقافي على تجاوز هذه المحنة أو الخلل؟ كانت الإشكالية التي يطرحها هذا التساؤل وغيرها من الإشكاليات هي الدافع الرئيسي وراء تناول القضايا المرتبطة بالإعلام: حريته واستقلاليته ودوره في عملية الإصلاح الشامل في مؤتمر الإصلاح الخامس الذي نظمه المنتدى العربي للإصلاح بمكتبة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٨.

وقد تناول المؤتمر على امتداد جلساته الخصبة بالحوار والأفكار العديد من القضايا التي سوف يستمر الجدل والحوار حولها داخل مجتمعاتنا العربية في مجرى عملية الإصلاح الشامل، وهي الحوارات التي سوف تحسم نتائجها وما تعبر عنه من توازنات اجتماعية وسياسية ملامح سيناريوهات التحول الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية في المستقبل، وهو ما تعكسه طبيعة القضايا المحورية التي تناولتها الحوارات، وكان من بين أهم الأسئلة التي

طرحت في تلك الحوارات ذلك السؤال المتعلق بكيفية تجاوز بعض التوجهات الثقافية التي تحظر أو تحرم التناول الإعلامي لبعض القضايا وتشكل بذاتها قيودًا على حرية الإعلام رغم عدم وجود قانون يمنع ذلك، ومتى يصبح القانون هو الفيصل فيما يعرض أو يقدم عبر وسائل الإعلام وما لا يقدم خاصة أن هناك بعض الخطابات الإعلامية الموجهة للشباب والتي تدعوه لمخاصمة الحداثة وروح العصر بحجة الحفاظ على الهوية والأصالة وهي خطابات محافظة، بجانب خطابات إعلامية أخرى تركز على ثقافة الاستهلاك بكل ما تحمله من قيم ورموز وأنماط سلوكية.

وسائل الإعلام في حد ذاتها أدوات هامة للحضارة والتقدم الإنساني، مثلها مثل الطائرة أو أي أداة أخرى يمكن أن تكون مفيدة للإنسانية ويمكن أن تسبب لها أضرارًا وكوارث، ويتوقف ذلك على محتواها ومضمونها وما تبثه للمتلقين، فالرسالة الإعلامية يمكن أن تنشر استنارة ووعيًا وقيمًا سامية ويمكن أيضًا أن تنشر تحللاً وعنفًا وتعصبًا وخرافةً، لهذا فالصلة بين الإعلام والثقافة وثيقة، وهنا مكمن خطورة تأثيرها خاصة على عقول الشباب، والتركيبة السكانية الغالبة في مجتمعاتنا العربية يغلب عليها طابع الشباب، وإذا كان واقع الإعلام في مجتمعاتنا العربية يعاني بالأساس من العديد من القيود والمحظورات، فهو يعاني الآن أيضًا من تأثير نفوذ المال وآليات السوق التي تخضع كل شيء لمنطق البيع والشراء والربح، وهو ما يضع قضية حرية الإعلام واستقلاليته بين شقي الرحى ويطرح على مجتمعاتنا شعوبًا ونخبًا سياسية حاكمة أسئلة تتحدى مدى قدرتنا على تحمل الثمن الذي يجب أن ندفعه مقابل حرية الإعلام وتحمل قدر من تجاوزاته، تلك التجاوزات التي يقلل من حجمها وتأثيرها توفر أكبر قدر من الشفافية والحرية في تداول المعلومات.

وإذا كان أهم معايير نضج أي مجتمع هو وعيه بحقوقه وواجباته وهو ما يقاس عادة بمدى استيعاب إعلامه لرسالته ودوره الثقافي والتنويري ونجاحه في نقل هذه الرسالة إلى الجمهور لحثه على التقدم تجاه بناء المستقبل، وبما يفتح الطريق أمام بناء إعلام المواطن أو المواطن الإعلامي الذي يجعل الإعلام ساحة واسعة لممارسة الحوار حول قضايا ومشكلات المجتمع يسهم فيها كل المواطنين، وهو اتجاه يدعمه في المستقبل القريب التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث يوفر فضاء لعموم المواطنين وليس فقط للنخبة السياسية كي

يتمكنوا من إعادة صياغة مفرداتهم الثقافية واختياراتهم السياسية ومواقفهم الاجتماعية، وبالتالي يصبح الإعلام أحد أهم أدوات ترسيخ وممارسة ثقافة وحقوق المواطنة والمسئولية المجتمعية، فكيف يمكن من الآن فك وإعادة تركيب المنظومة الإعلامية في مجتمعاتنا العربية تمهيدًا لتعزيز قيامها بهذا الدور، وحتى يصبح الإعلام أداة فاعلة في بناء الوعي بالمواطنة في أشكالها المدنية والسياسية والاجتماعية.

وقد انشغل المؤتمر أيضًا بقضية تمويل وسائل الإعلام وملكيتها وما تشكله من ضغوط على الإعلام للتعبير عن مصالح الممول سواء كان هذا الممول ممثلاً في الدولة أو صاحب الجريدة أو القناة الإعلامية أو المعلن، وكيف يمكن تهميش أو الحد من ضغوط تلك الأطراف وتقليل تأثيرها بقدر الإمكان على مضمون الرسالة الإعلامية، سواء من زاوية الانتقاء والاختيار فيما ينشر أو ما لا ينشر، أو من زاوية التناول والانحياز والتخلي عن القواعد المهنية التي تفرض الموضوعية والحياد. وبحث المؤتمر أيضًا دور المجتمع المدني بمفهومه الواسع للحد من هذه التأثيرات والضغوط حتى يستطيع الإعلام القيام بدوره في تشكيل ثقافة تعتمد على القيم والفضائل المدنية بما يجعلها مصدرًا للمعلومات والمفاهيم والقيم والسلوك اليومي للمواطن، وما يتطلبه ذلك من ضرورة أن يصبح الإعلام مفتوحا وعقلانيا بما يدعم معالجة مشكلات التنميط الثقافي بجانب رفعه لسقف النقد والحوار حول القضايا التي مازال يعد تناولها من المحرمات الثقافية أو السياسية.

هذه القضايا المحورية تم مناقشة جوانب عديدة منها على امتداد جلسات المؤتمر وهي القضايا التي نستعرضها في هذا الكتاب عبر فصوله الخمس والتي يتناول الفصل الأول منها قضية "الإعلام بين الحرية والمسئولية"، والذي يستعرض الحوارات والأفكار التي تناولت مفهوم حرية الإعلام واستقلاليته، وكذلك مفهوم المسئولية المجتمعية للإعلام والتحديات التي تواجه الإعمال الصحيح لكلا المفهومين في مجتمعاتنا العربية، كما يستعرض تأثير هذا الواقع والمناخ على أي محاولات)خاصة إذا كانت رسمية(لوضع بعض الضوابط على حرية الإعلام، وفي الفصل الثاني يتم تناول الأفكار المرتبطة بقضية "الإعلام العربي بين الاحتراف والتوجهات السياسية" حيث يتم استعراض دور الإعلام في نشر الثقافة الديمقراطية، وواقع الإعلام العربي خاصة العوامل التي تقيد إلى حد كبير قدرته على القيام بهذا الدور، سواء

ما تعلق منها بالسياق الثقافي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسات الإعلامية أو الأداء المهني للإعلاميين أنفسهم، وكيف يمكن تجاوز هذا الواقع الذي يتطلب أقصى قدر من الحرية مقترناً بأعلى مستوى في الأداء المهني، أما الفصل الثالث والذي يتناول "الإعلام الإلكتروني والفضائيات والسموات المفتوحة" فيتم استعراض أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على تغيير مفاهيم وآليات العمل الإعلامي خاصة في عالمنا العربي، ودورها في كسر سلطة وهيمنة الدولة على العمل الإعلامي من جهة، ومستقبل الإعلام في ظل هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة من جهة أخرى. ويتناول الكتاب في الفصل الرابع "المجتمع المدني ودور الإعلام في نشر ثقافة الديمقراطية"، حيث يستعرض مفهوم المجتمع المدني ونشأته وعلاقته بالدولة الحديثة والديمقراطية، وكيف أن المجتمع المدني القوي هو تجسيد لقوة الثقافة الديمقراطية وآلية للمشاركة السياسية الواسعة، ثم يتناول هذا الجزء واقع المجتمع المدني في عالمنا العربي والتحديات التي تعوق زيادة إسهامه في عملية الإصلاح الديمقراطي، وفي الفصل الخامس "الإعلام من أجل المواطنة وحقوق المجتمع" يستعرض الكتاب دور الإعلام في دعم ثقافة المواطنة بما تشمله من حقوق وممارسات.

والخلاصة أن الكتاب وما طرح فيه من أفكار يسعى لفتح نقاش مجتمعي أوسع، والإجابة عن سؤال أعمق وهو هل الإعلام العربي بأوضاعه الراهنة يدعم ويعزز عملية الإصلاح أم يشكل أحد معوقاتها؟ إن من المؤكد أن هذا السؤال وما يطرحه من أفكار واجتهادات وإجابات شهدها المؤتمر الخامس للإصلاح العربي وجاءت على امتداد صفحات هذا الكتاب ستكون على أجندة عمل الفاعلين والطموحين من أجل مستقبل أكثر عدلاً وحرية لمجتمعاتنا.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

الإعلام بين الحرية والمسئولية[1]

[1] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان الإعلام بين الحرية والمسئولية وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من كل من عبد السلام المسدي بعنوان "حدود حرية الكلمة"، وحنان يوسف بعنوان "حدود وحرية الكلمة بين أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي".

الإعلام والحق في حرية الكلمة

عند الحديث عن حريّة الكلمة – سواءٌ في مداها الأقصى أو في حدودها الدنيا – من الضروري تبين السّياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يدور فيه حديثنا عنها، وهذا السّياق قرين ملازمٌ أيضًا لطبيعة التطور الاجتماعي للمجتمع الذي نتحدث عنه، فإذا كان الحديث هنا عن حرية الكلمة في المجتمع الدّيمقراطيّ فهو ضربٌ من اللغو لأن حرية الكلمة في هذه المجتمعات حق مكفولٌ بالدساتير، والأهمّ أنها مكرّسة بحكم الأعراف الاجتماعية والثقافة السياسية السائدة، وهي تكاد تصل إلى مرتبة الحق الطبيعيّ.

أما الحديث عن حرية الكلمة في المجتمعات الشمولية أو الاستبدادية فهو حديث إشكاليّ في العمق لأنه يستعصي على التناول بالمداخل الجدلية المألوفة، والسبب أن حرية الكلمة تفترض وجود حياة ديمقراطية فإذا انعدم المناخ الملائم انطفأت جذوة الكلمة الحرة، وفي المقابل لا تتأسس الحياة الديمقراطية الكاملة إلا إذا تأصلت تدريجيا بذور الحريات الأوّليّة: حرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية المجاهرة بالموقف المضاد لموقف أصحاب القرار. وهذا في حد ذاته ممتنع وغير واردٍ في مثل هذه المجتمعات، وهو ما يعني في النهاية أن الحديث عن حرية الكلمة هنا هو بمثابة الدخول إلى دائرة مفرغة لا ينتهي بنا إلى شيء، من هنا يظهر مدى ارتباط حرية الإعلام بسيادة ثقافة حقوق الإنسان وضمان تلك الحقوق الأساسية على صعيد التشريع والممارسة اليومية، لهذا احتفى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ بحرية الرأي والتعبير، وكذلك قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٦ الذي أكد على أن حرية تداول المعلومات والحصول عليها هي أحد الحقوق الأساسية للإنسان.

فالحديث عن حرية الكلمة لا يكتسب جدواه إلا في مجتمع يتحرك نحو الديمقراطية، مجتمع نضجَ فيه الوعي المزدوج: أولاً الوعي بأنه مجتمع لا ديمقراطيّ، وثانيا الوعيُ بأن آفاق المستقبل ستنسدّ أمامه ما لم يأخذ بأسباب الديمقراطية، وهو ما يعني أن هذا المجتمع انبثقت فيه الإرادة، بمعناها المطلق، الذي لا يتقيد بالحيثيّات الظرفيّة الصغرى، ولا أبلغ أن نقول عندئذ إن هذا المجتمع بدأ يصوغ لنفسه رؤية استشرافية فبدأ يتحسس خطاه على درب الوعي بأهمية إنجاز عملية التحول الديمقراطي.

في هذا السياق انطلق مؤتمر الإصلاح العربي الأول من موجة الوعي الحاد الذي ساد كل فئات المجتمع العربي – من جماهيره إلى نخبه – بعد غزو العراق في العام ٢٠٠٣، وطفقت تلوح في الأفق كلوحة سريالية: فالإدارة الدولية المتنفذة تعلن أن الذي حملها على الغزو هو اشتداد وطأة الحكم اللاديمقراطيّ حيث تغيب حرية الكلمة، ولذلك جاءت تسوّق لنشر الديمقراطية، وصاغت لهذا التوجه شعارا تبشيريًّا هو الشرق الأوسط الكبير، والجماهير العربية بمختلف مراتبها الشعبية والنخبوية كانت على يقين أن الذي أوصل النظام العربي إلى حافة الإفلاس دوليا هو عدم وفاء دولة الاستقلال بعهودها وعلى رأسها إرساء قواعد الحكم الرشيد وضمان حقوق الإنسان التي تكفل كل الحريات الديمقراطية بما فيها حرية الكلمة، وبالتالي كانت المطالب الديمقراطية تشكل مطلبا جماهيريا ملحا، وفي خضم تلك الأحداث وعلى امتداد ما يقرب من خمس سنوات فاضت المجتمعات العربية بوعي شامل – نخبوي وجماهيريّ – يعلّق الكثير من الآمال على عملية الإصلاح بمعناه الشامل والتي كانت قاعدتها الأساسية هي ضمان حرية الكلمة التي هي الرمز التمثيليّ الأعلى للميثاق الديمقراطيّ والتي تعكسها مساحة الحرية التي يمارسها الإعلام، لكن حرية الكلمة بذاتها عكست توظيفا متناقضا بل ومضللا فيما يتعلق بمسار عملية الإصلاح، فحرية الكلمة في خطاب السلطة الدولية المتنفذة تعني إسقاط كل الحواجز أمام تدخل الإرادة الأجنبية وبالتالي التنازلَ الطوعيّ عن كل مقومات السيادة الوطنية. وحرية الكلمة في خطاب رموز الأنظمة السياسية العربية تعني توفيرَ هوامش مضبوطة سلفا بحسب وصفات جاهزة من حرية التعبير ومن حرية التنظيم بحيث تساعد تلك الهوامش المتاحة على ترسيخ شرعية تلك الأنظمة ودوامها كما هي. وحرية الكلمة في الوعي العام، الجماهيري والنخبوي، هي الآلية الرمزية العليا المجسمة للديمقراطية، والديمقراطية لدى الرأي العام سواء في الوعي الصريح أو في اللاوعي الغامض تعني – بدلالتها الحقيقية لا بدلالتها المجازية – تداولَ السلطة عبر العملية الانتخابية التي يرتضيها المجتمع، وكل ذلك مشروط سلفا بقاعدة جوهرية مدارها أن المجتمع الديمقراطي يرفض أن تستند فيه أحقيّة السلطة إلى مرجعيّة سلالية أو إلى مرجعيّة غيبيّة. وإنما الأصل والمنتهى في شرعيّة السلطة هو اصطفاء الأصلح. وهو ما يعيد الاعتبار إلى ممارسة قيم المساواة وعدم التمييز ومعايير الاستناد إلى الكفاءة والجدارة والاختيار الحر

للوظائف العامة واحترام القانون ..الخ، وهي القيم التي تشكل جوهر ومضمون ثقافة حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي.

لهذا فإن مأزق "حرية الكلمة" في مجتمعاتنا العربية، والتي يعكسها سقف حرية الإعلام هو في صيرورة المجتمع العربي نحو إعمال نموذج حقيقي للممارسة الديمقراطية باتت في اللحظة التاريخية الراهنة مطلبًا شعبيًّا، ومطلبًا رسميًّا ومطلبًا دوليًّا، غير أن حوافز الحاجة الداخلية وغاياتها لدى كل طرف على تناقض تام مع بواعث حاجة ومقاصد الأطراف الأخرى، وهو ما يعني أن حرية الكلمة في المجتمع العربي واقعة تحت حصارين عنيفين: حصارِ شبهة التآمر مع القوى الأجنبية التي تخطط لدوام تبعيّتنا الثقافية والسياسية لها، وحصارِ التحالف الخفيّ مع قوى التطرف والتشدد الداخلية التي لا ترى منفذا للإصلاح إلا عبر نسف القلاع القائمة نسفا ذاتيا، وعلى أساس ازدواج الحصار والحصار المضادّ برزت حول حرية الكلمة أدبيّات طارئة أدت في بعض الأحيان إلى وضع تصوّرات إجرائية غير مألوفة: فممارسة حرية الكلمة داخل حدود الوطن يصورها البعض على أنها أداة للنيل من استقرار الدولة بحكم أنها تحرك النفوس الهادئة وتثير الخواطر المطمئنة فتؤدي إلى زعزعة الأمن. وممارسة حرية الكلمة خارج حدود الوطن في ظل ما أتاحته ثورة الاتصالات من قدرات إعلامية رهيبة يصوّرها البعض الآخر على أنها تنال من سمعة الوطن فتجرّئ أعداءَه عليه ولذلك تحشر ضمن مصفوفات الخيانة الوطنية العظمى.

هكذا يتجلى مشهد سرياليّ تبلور فيه تيار جديد معادٍ لثقافة حقوق الإنسان ولكل مواثيقها يرى أن حرية الكلمة مجسدة بأوضح تجلياتها في حرية الإعلام هي شيء قابل للتجريم القضائي فضلاً عن قابليته للتجريم السياسي كما هو معهود في مجتمعاتنا، في هذا السياق يمكن فهم وتحليل آليات السلطة التي تريد أن تمارس رقابتها على حرية الإعلام دون أن ينفضح فعلها، فابتكرت لنفسها مفاهيم من نوعية الحرية المسئولة، في الوقت الذي لا نرى فيه أي سلطة سياسية تعتني بأدبيات المسئولية حين يتعلق الأمر بها وإنما تسهب بسخاء فسيح في تحديد دلالات المسئولية حين يتعلق الأمر بغيرها.

في هذا السياق، يمكن فهم الحساسية الفائقة التي قوبلت بها الوثيقة الصادرة عن وزراء الإعلام العرب، والتي لا يؤيدها الاتجاه العام من العاملين بالحقل الإعلامي، وهو الموقف الذي يعكس مناخ عدم الثقة بين وسائل الإعلام والعاملين فيها من جهة والحكومات من جهة أخرى، وهو المناخ الذي ترسخ عبر عقود، وانعكس بشكل أوضح في ردود الأفعال التي استقبلت بها الوثيقة وما أثارته من مخاوف رغم أن بها بعض الجوانب الجيدة، خاصة تلك المتعلقة بالضوابط المرتبطة بأخلاقيات الإعلام، ورغم ما يراه البعض من أنه لا يوجد فيها جديد، وأن كل ما فيها مكرر. ليس هذا فقط بل إن مجرد صدورها عن الحكومات أثار المخاوف، خاصة وأن ما تحتويه الوثيقة من ألفاظ من عينة الالتزام بحرية الآخرين وحقوقهم، واحترام كرامة الإنسان، والامتناع عن التحريض على الكراهية والتمييز القائم على أساس اللون أو الجنس أو الدين هو خطاب موجه للمجتمع الدولي لكن توازنات القوى في المجتمعات العربية هي التي سوف تحسم في الممارسة الواقعية القصد الحقيقي من هذا الخطاب.

وقد تعددت أسباب النقد التي وجهت إلى تلك الوثيقة وتراوحت بين من يرى أن صدور الوثيقة وراءه هواجس أو دوافع سياسية بالأساس، فبرامج السحر والشعوذة والرقص موجودة وسوف تظل ولن تثير حفيظة أحد ولم يتحرك أحد لوقفها، لكن القنوات المهاجرة أو القنوات ذات الطابع السياسي مثل الجزيرة والتي تتناول قضايا ترتبط بأوضاع الحريات العامة أو الحريات السياسية هي السبب الرئيسي، وهو ما يبدو واضحا لدى أصحاب هذا الرأي في الروح أو الرؤية الأبوية المسيطرة والتي تعكسها الوثيقة وتمنح أصحابها حق تحديد ما يجب أن يراه الناس وما لا يجب أن يروه، كما أن الوثيقة تعالج في معظم أجزائها قضايا وأوضاعًا ومشكلات مرتبطة بالماضي أو الحاضر لكنها لا تضع المستقبل، وما سوف يفرضه من تسارع في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات من تحديات، في اعتبارها، فساحة الإعلام الآن وبشكل مجرد ترى صراعا محتدما بين شاشتين هما شاشة التلفزيون وشاشة الكومبيوتر كل منهما يحاول أن يكسب الصراع لصالحه، كما أن الوثيقة تتعامل في موادها على الأعراض أو الجوانب السلبية التي صاحبت ظهور أشكال الإعلام الجديدة مثل الفضائيات لكن خانها التوفيق حينما عممت هذه الجوانب باعتبارها المردود النهائي للإعلام على الثقافة والهوية العربية، ويرى من ينتقد هذه الوثيقة أنه كان من الأجدر صياغة ميثاق شرف إعلامي يعبر

عن رؤية شعبية أو رؤية لمنظمات المجتمع المدني بدلا من الوثيقة المطروحة والتي تعبر عن رؤية النظم الحاكمة، وهو ما يدعم الشك في نواياها ومقاصدها، كذلك ضرورة التعرض بشكل جاد لإشكالية ارتباط الإعلام الرسمي بالدولة وسياساتها نتيجة ملكيتها له، والإشكالية الأخطر هو ما خلفه هذا من مناخ يسعى لفرض نفس النمط من معايير وضوابط علاقة التبعية على الإعلام الذي تعود ملكيته لأفراد أو مؤسسات خاصة، كذلك إذا كانت تلك الوثيقة تؤكد على أن المسئولية هي قرين الحرية وبضرورة أن يتحرى الصحفي دقة المعلومات حول ما ينشره، فهذا يفرض بالضرورة نوعا من المسئولية المشتركة مع الدولة والتي يجب أن تطلق حرية الإعلامي في التحرك والحصول على المعلومات وإتاحتها أمامه، ويرى نقاد الوثيقة في النهاية أن الاهتمام بفرض أي قيود على حرية الإعلام وصياغتها في وثائق أو قوانين قضية محكوم عليها بالفشل لأن التقدم التكنولوجي يفرض واقع الحرية الإعلامية والإتاحة المعلوماتية وهو واقع يتجاوز أي سلطة، لهذا من الأجدى أن يتم التركيز على تطوير الإعلام الرسمي من حيث الشكل والمحتوى حتى يستطيع منافسة الفضائيات أو الصحف غير الحكومية التي اجتذبت مشاهديه وقراءه، بدلاً من إصدار مثل هذه الوثائق التي لن تغير واقع علاقة هذا الإعلام بالجمهور، بالإضافة إلى ضرورة تغيير وإصلاح الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إذ إن هذا التغيير سوف يجد انعكاسه الإيجابي بالتأكيد على الإعلام، فإذا كانت وثيقة تنظيم البث الفضائي أو غيرها من محاولات تقييد الإعلام كما يرى البعض تأتي في حقيقة الأمر في سياق مواجهة ارتفاع سقف النقد المتزايد الذي تمارسه الصحف المستقلة والحزبية في تناولها للنظم السياسية الحاكمة أو تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يعتبره البعض تجاوزًا، فإن حالة التجاوز في النقد تعبر في الحقيقة عن خلل في المعادلة السياسية ومواجهتها لن تتأتى بفرض مزيد من القيود بقدر ما يتم عبر إصلاح الخلل في تلك المعادلة السياسية وهو ما يتطلب تداولاً حقيقيًّا للسلطة، وفصلاً حقيقيًّا بين السلطات، وتوزيع الثروات الوطنية بشكل أكثر عدالة. هذا التوازن المجتمعي هو الذي يمكن أن يخلق توازنًا مقابلاً في تناول الإعلام في التعامل مع كل القضايا المجتمعية. لهذا فالعلاقة بين الإعلام والسياسة، أو قضية موضوعية أو حيادية الإعلام وممارسته للحرية قضية معقدة وترتبط بمجمل التطور السياسي والثقافي والاقتصادي والتشريعي للمجتمع، وهذا هو العنصر الحاكم، لأن هذا التطور هو الذي

يحدد في النهاية طبيعة توازن القوة بين الدولة والمجتمع المدني، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ورغم كل هذه التحفظات على الوثيقة إلا أنه يبقى هناك العديد من القضايا والتساؤلات التي ترتبط بقضية مسئولية الإعلام بأدواته وأشكاله المتنوعة وحدود حريته في دعم عملية الإصلاح، خاصة مع تداخل وتعقد التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجهها مجتمعاتنا العربية، وهي التساؤلات التي تدور حول:

- هل الإعلام العربي بأوضاعه الراهنة لديه القدرة على دعم وتعزيز عملية الإصلاح ؟ أم أن وضعيته الراهنة تشكل إحدى معوقات الإصلاح؟
- هل حقوق الإنسان هي التي تحتاج إلى الإعلام من أجل نشر ثقافتها ؟ أم أن الإعلام هو الذي يحتاج إلى حقوق الإنسان وثقافتها حتى يستعيد إحدى قيمه الأساسية التي قام عليها وهي حرية الرأي والتعبير؟
- ما هو مدى قدرة المؤسسات الإعلامية العربية على أن تتخلص من عملية تقليم أظافرها بنفسها؟، فبذرة الرقيب الذاتي التي تولدت داخل المثقف جعلته يروض نفسه عليها فأصبح متأقلما وبشكل طوعي مع مقتضيات الرقابة الذاتية وأصبحت فكرة الرقيب الذاتي وكبت حرية الخبر والانخفاض بسقف الحرية الإعلامية إلى أدنى درجة ممارسة تلقائية تتم في كثير الأحيان حتى بدون توجيهات رسمية.

المناقشة الموضوعية لتلك التساؤلات تستلزم إلقاء نظرة فاحصة ونقدية على واقع إعلامنا العربي في ضوء التحديات العالمية وثورة الاتصالات التي تواجه المجتمعات العربية، حيث برزت أدوار جديدة ألقيت على عاتق الإعلام، أهمها إعادة بناء الثقة والمصداقية بين هذا الإعلام والمواطن العربي المتلقي لطوفان رسائله المسموعة والمرئية والمقروءة، خاصة وأننا نعيش في بقعة تعاني من الصراعات والأزمات، وما يحدث في لبنان وفلسطين والعراق والسودان والصومال يؤكد على هذه الحقيقة، والمواطن في حاجة موضوعية إلى تلقي رسائل إعلامية

تعكس الواقع بمنتهى الشفافية وبدون تزييف، من هنا تبدو أهمية توفر منظومة قانونية وأخلاقية تصون وتحمي حق الإعلاميين في الوصول إلى المعلومات بحرية وبحيث يصبح تقديمها ونشرها بعد هذا عملية خاضعة بالأساس لأخلاقيات الإعلامي المهنية وضميره الإنساني والتزامه الوطني، لكن كما يبدو فإن جزءًا من المشكلة يرتبط بمدى وعي والتزام الإعلاميين أنفسهم بأخلاقيات مهنتهم السامية وما تفرضه عليهم هذه المهنة من الحفاظ على خصوصية الأفراد والحفاظ على أسرارهم، والعمل بحيادية ومهنية مع الأخبار والمعلومات والوقائع.

وقضية أخلاقيات المهنة لا تطرح هنا بغرض استخدامها للتضييق على حرية الإعلامي، فقد بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وهناك الآن أقل من ٥٠ دولة فقط من بين ٢٠٠ دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري تمتلك مواثيق فعالة لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل حقيقي على القائمين بالحقل الإعلامي بجانب حمايتها للتدفق الإعلامي الحر. وهى المدونات التي تسعى لضبط العلاقة بين العديد من المفاهيم التي تحدد مدى مصداقية وموضوعية الرسالة الإعلامية مثل العلاقة بين السلطة والواجب، بين الحرية والمسئولية، بين الحقيقة المجردة والرأي الذاتي، بين الصالح العام والمصالح الفردية .. إلخ، فالعلاقة بين هذه المفاهيم في وعي الإعلامي وممارسته هي التي تحدد في النهاية نوع القيم أو المسئولية أو الأخلاق التي يلتزم بها، وأين تبدأ وأين تقف حرية التعبير، وكيفية ضمان أن تعكس ممارسته الإعلامية قيم التعددية والاختلاف والعدالة والمصداقية، وبالتالي فالعلاقة بين هذه المفاهيم المجردة هي التي تحدد مدى التزام الإعلامي بالقواعد والسلوكيات المهنية، وهو ما يثير إشكاليات أخرى هي طبيعة المرجعية الفكرية التي تستند إليها هذه المنظومة القيمية وهل هي مرجعية دينية أم عرفية أم وضعية؟ وكيف يمكن ترجمة العلاقة بين هذه المفاهيم إلى قوانين وإجراءات وتنظيمات تحدد مسؤولية كل طرف بدقة؟ وماله وما عليه؟ وما يجب أن يقوم به، وما يجب أن يمتنع عنه؟ وما يخضع فقط لضمير الإعلامي؟ وما يوقعه تحت طائل المسئولية والمحاسبة؟

إن مراجعة كل مدونات السلوك المهني والأخلاقي المنضبط للإعلاميين على اختلاف الوسائط الإعلامية التي يتعاملون معها تشير إلى أن حزمة واضحة من القيم يجب الالتزام بها تشمل:

- الصدق: فالحقيقة يجب أن تكون هي المحور المحرك للإعلامي والتي يجب تناولها بما لا يخدش دقتها وصدقها وواقعيتها، بدون مبالغة أو تهوين أو إثارة. وهي قضية يجب الاهتمام بمعالجتها في إعلامنا العربي حيث توجد قناعة لدى الرأي العام العربي أن الإعلام الغربي أكثر مصداقية وموضوعية من الإعلام العربي، وخاصة في ظل التقدم التقني الهائل الذي مكن وسائل الإعلام من النقل المباشر للخبر بالصوت والصورة لحظة حدوثه، وهو ما استطاعت أن تسايره بعض المحطات الفضائية العربية، لكن يظل السؤال معلقًا وباقيًا، فإن ما ينقل بالصوت والصورة يحتمل أيضًا عدم المصداقية أو عدم الموضوعية خاصة وأنه بالإمكان التركيز على جوانب وتهميش جوانب أخرى في الحدث الذي ينقله الإعلام، والحقيقة أن الإعلام الغربي هنا لا يختلف عن الإعلام العربي إلا في مقدار الذكاء والقدرة على تحميل الرسالة الإعلامية مضامين سياسية واجتماعية وثقافية، فالإعلام العربي، خاصة الرسمي منه، يمارس هذا الدور بشكل فج يكتشفه المتلقي منذ اللحظة الأولى ولا يقبله، حيث نجد على سبيل المثال أن بعض الصحف لا تتجاوز كونها نشرة حكومية، وبعضها الآخر تحول لنشرة إيديولوجية وكل منهما بعيد عن المهنية والموضوعية لهذا هناك قطيعة بين هذه النوعية من الصحف ورجل الشارع، يحدث ذلك بينما لا يقع الإعلامي العربي في هذا الخطأ الساذج، فكيف يمكن أن نتجاوز هذه القطيعة؟

- احترام الكرامة الإنسانية: بمعنى ضرورة ألا تتضمن الرسالة الإعلامية ما يمس كرامة الأفراد أو الجماعات أو اللجوء لأساليب الخداع أو التوريط أو الابتزاز أو التلاعب بالأشخاص للحصول على المعلومات أو أن تحمل الرسالة الإعلامية ما يحض على قيم التمييز والعنصرية والاستعلاء العرقي واللجوء للعنف.

- النـزاهة: بمعنى تجنب الخلط بين الخبر والتعليق أو الرأي، أو بين الصالح العام والصالح الخاص، والتجرد من الهوى، والاستقلالية في العمل وعدم الخضوع لأي تأثير إلا الحقيقة وقناعات الإعلامي الذاتية، فالخبر مقيد والرأي حر، هناك مجال أو حيز للرأي، وهناك مجال أو حيز للخبر يتوسطهما حيز أو مجال ثالث يشمل صياغة الخبر، وتحليله، ونقده، هذه المنطقة الوسطى هي التي تحدد في الغالب ردود الفعل على الخبر وما قد يستتبعه من اتخاذ قرار أو موقف، وتحدد مدى نزاهة الإعلامي، فهناك مسيرة ذهنية ينطلق بها الخبر ويتشكل بها الرأي انطلاقا منه، وهو ما يعني أن الرأي يولد في رحم الخبر سواء كان هذا الخبر مسموعًا أو مرئيًّا أو مكتوبًا.
- المسئولية: بمعنى تحمل الإعلامي مسئولية التثبت من صحة معلوماته وأخباره قبل نشرها أو إذاعتها.
- العدالة: بمعنى الإيمان المطلق بأن المواطنين متساوون أمام وسائل الإعلام كما هم متساوون في الحقوق والواجبات، وبالتالي عدم تكريس وسائل الإعلام للتعبير عن فئة أو ثقافة أو مجموعة اجتماعية دون الأخرى.

الإعلام بين الحرية والمسئولية الاجتماعية

تطورت فلسفة الحرية في المجتمعات الغربية منذ أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر في ظل دعوات الحرية التي أعلنها جون ميلتون وجون لوك وفولتير وروسو وتوماس جيفرسون والتي ركزت على تقليل القيود التي تضعها الدولة على الفرد إلى أدنى حد، وقد تأثرت مجالات الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الغربية بهذه الدعوات وأعيد بناؤها كنظم ليبرالية طبقًا لها، ولم يكن الإعلام ووسائله بمعزل عن تأثير هذا التيار، إلا أنه خلال القرن العشرين اتضح أن حرية وسائل الإعلام تنطوي على بعض المخاطر. فرغم أن الهدف النهائي من هذه الحرية هو تحقيق الصالح العام، إلا أن ممارسات وسائل الإعلام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد ضحت بمسئوليتها تجاه المجتمع في سبيل تحقيق أقصى

قدر من الأرباح، والعمل على إلهاء الناس بدلاً من تقديم الإعلام والثقافة والتسلية المفيدة، كانت تلك التطورات هي المحفز لنشأة وظهور نظرية المسئولية المجتمعية للإعلام لمواجهة سوء استخدامه لمفهوم الحرية (والذي امتد ليشمل التحرر من أي مسئولية تجاه المجتمع وأفراده) ومن ثم كان الأساس الذي قامت عليه هذه النظرية هو إقامة التوازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع على مستوى العمل الإعلامي، بمعنى تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير وبين صالح المجتمع وأهدافه، وقد تطورت نظرية المسئولية الاجتماعية خلال القرن العشرين ببطء في إطار تغيرات اجتماعية واسعة النطاق، منها ارتفاع نسبة التعليم، وزيادة اهتمام الناس بالقضايا العامة، وزيادة انتقاداتهم لممارسات وسائل الإعلام وخوف الصحفيين المتزايد من تدخل الحكومة في شئون وسائل الإعلام وظهور عديد من وسائل الاتصال الجديدة مثل المجلات والراديو والتليفزيون، وفي عام ١٩٤٢ قدم "هنري لوك" من مؤسسة (تايم) تمويلاً أساسياً لدراسة الأوضاع الحالية للدولة الأمريكية ومستقبل حرية الصحافة، وتم تشكيل لجنة برئاسة "روبرت هتشنز" رئيس جامعة شيكاغو عرفت باسم لجنة هتشنز Hutchins Commission ووضعت هذه اللجنة تقريرًا في عام ١٩٤٧ بعنوان (صحافة حرة ومسئولة)، وأشارت هذه الدراسة إلى الحاجة إلى الصحافة المسئولة اجتماعيًّا. وذلك بالرغم من أن عبارة المسئولية الاجتماعية لم ترد في تقرير اللجنة، لكنه ورد فيما بعد في كتابات أستاذ الصحافة المشهور "تيودور بيترسون".

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة أن الصحافة الأمريكية في خطر، فبالرغم من تطور وسائل الاتصال وزيادة أهميتها في حياة الناس، فإن هذا التطور أدى إلى تناقص عدد الأفراد الذين يستطيعون التعبير عن آرائهم وأفكارهم من خلال الصحافة.بل إن القلة القادرة على استخدام وسائل الإعلام تعمل على خدمة بعض الجماعات في المجتمع، ولا تلبي حاجات المجتمع ككل، كما أن الصحافة تنشغل أحيانًا في ممارسات (ضارة للمجتمع) وإذا استمرت هذه الممارسات فإن الصحافة قد تكون في حاجة إلى نوع ما من التنظيم والسيطرة.

بهذا الفهم طرح مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام والذي يستند إلى مجمل القيم الأخلاقية والمهنية التي سبق الإشارة إليها والتي تتضمنها أي مدونة سلوك مهني للعاملين بالحقل الإعلامي والتي يعني الالتزام بها أن تصبح وسائل الإعلام بمثابة أدوات للتحفيز

وتغيير المفاهيم والموروثات الخاطئة، ومواكبة خطط التنمية. والعمل على إشباع الجماهير بالمعرفة والتثقيف والاهتمام بقضاياهم والتفاعل معها، والمساهمة في تأكيد الأدوار الاجتماعية للقطاعات والمؤسسات المختلفة في المجتمع سواء كانت مؤسسات رسمية أو أجهزة تنفيذية أو هيئات مدنية للنهوض بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمل على إبراز العناصر الإيجابية داخل المجتمع والتصدي للمعوقات التي تقف حائلا دون تقدم المجتمع و تطوير أنماط الحياة المختلفة.

إلا أنه عندما يبدأ الإعلامي في الوعي بمفهوم المسئولية الاجتماعية وتطبيقه تثار عدة إشكاليات وتساؤلات من نوعية: هل يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية انتقاصا من حرية الإعلامي؟ وهل هناك تعريفات ثابتة ومتفق عليها للمعايير التي تحدد مفهوم المسئولية الاجتماعية؟ وهل هناك آليات عملية كفيلة بتطبيق هذا المفهوم على النحو الصحيح الذي لا يقيد حرية الإعلامي؟ بمعنى هل عملية اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل وفقا لمعايير المسئولية الاجتماعية، أم تتشكل وفقا لتلبية احتياجات أطراف وعناصر أخرى؟ وكيف يمكن تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية في ظل وجود بعض المعوقات الأخرى مثل اقتصاديات الوسيلة الإعلامية، ونفوذ جماعات الضغط والمصالح، والاهتمام بالوظيفة الترفيهية التي تطغى أحيانا على الوظائف الإعلامية الأخرى؟ وكيف يمكن مراعاة تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية في شقه الأخلاقي في قضايا جدلية ملحة منها (صراع المصالح، صدق الأخبار، الموضوعية، التعامل مع المصادر، خصومة الحكومة أو التعاون معها، الخصوصية، إتاحة المعلومات، الهيمنة والاحتكار الإعلامي)؟ وهي قضايا أثارت جدلاً واسعًا في المجتمع نتيجة الممارسات الإعلامية؟ وكيف يمكن في إطار المسئولية الاجتماعية للإعلام أن توازن وسائل الإعلام بين استقرار المجتمع وثباته والعمل على التغيير للأفضل؟

كل تلك التساؤلات تطرح قضايا بالغة التعقيد يجب الإجابة عليها بحيث يمكن في النهاية محاكمة الإعلام على مدى قدرته على القيام بمسئوليته الاجتماعية، خاصة أنه عندما نتحدث عن المسئولية الاجتماعية للإعلام يدفعنا هذا للتساؤل المباشر عن أي إعلام نتحدث؟ وهو ما يجعل أذهاننا تتجه مباشرة إلى واقع الإعلام العربي، هل يفتح الإعلام العربي ساحات للحوار المجتمعي حول القضايا الملحة التي تشكل أولوية لدى المواطنين؟ هل هو الإعلام

الذي يمكن من المشاركة في عملية صياغة السياسات والقرارات من خلال قوة الرأي العام؟ هل هو الإعلام الذي يتحدث عن المساواة أو التهميش ويقاوم ثقافة التمييز والإقصاء لأي جماعة دينية أو عرقية أو فكرية أو اجتماعية؟ هل هو الإعلام الذي يفكك أدوات السيطرة والهيمنة والتسلط؟ هل هو الإعلام الذي ينشر قيم الاستهلاك والشعوذة والخرافة والسحر ويضرب هامش الحرية المتاح أم الإعلام الذي يعزز العقلانية والثقافة العلمية ويفتح آفاقا جديدة للتعبير عن حرية الرأي والفكر؟ هل هو الإعلام الذي يعزز ثقافة حقوق الإنسان أم الذي يدافع عن سياسات الاستبداد والقمع؟ بهذه المعايير يجب تقييم واقع إعلامنا العربي وقدرته على ممارسة مفهوم المسئولية الاجتماعية في سياقها الصحيح، يساعد على هذا وجود بعض الاستخلاصات العامة عبر التجربة والخبرة الإعلامية في كل مجتمعات العالم والتي تشير إلى السياقات السياسية والاجتماعية والمهنية التي تعزز قدرة الإعلام على تطبيق هذا المفهوم والتي تتطلب توافر العديد من الشروط أهمها:

- وجود إعلام مستقل من الناحية الاقتصادية خاصة عن الدولة، والتي لا يجب أن تتدخل في العمل الإعلامي وفق ما تراه بدعوى الحفاظ على "المصلحة العامة".

- أن يهتم الإعلام بشكل واضح بالقضايا والمشكلات المرتبطة بتنمية المجتمع وتطويره دون إلزام سلطوي أو أيديولوجي ومن خلال رسائل إعلامية تتسم بالموضوعية والصدق والدقة.

- وجود درجة عالية من الوعي لدى الجماهير بحيث يمكنها تقييم وتقويم كل ما تقدمه وسائل الإعلام، وهو ما يتطلب درجة من الوعي الثقافي والتعليمي للجمهور وسياقًا سياسيًّا يتيح لوسائل الإعلام ممارسة دورها الرقابي كأداة من أدوات التغيير الاجتماعي.

- وجود تعددية ثقافية وسياسية حقيقية تسمح بنمو تيارات سياسية وتنموية ومدنية قادرة على العمل على إرساء وترسيخ ثقافة تنموية مدنية متكاملة.

- توظيف الأشكال الإعلامية المختلفة لتقديم تصورات ومفاهيم تخاطب عقول الجماهير وتنفذ إلى وجدانهم أيضًا، وهو ما يعني أن الخطاب الإعلامي السائد يجب أن يكون خطابًا تنويريًا يعلى من قيم ومبادئ العلم والمعرفة ويتبنى الأسلوب العلمي في التصدي للمشكلات الاجتماعية.

- أن يقوم الإعلام بدور الشريك في مجالات الإصلاح المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) من خلال قدرته على تعبئة الرأي العام وتحريك الفعاليات المختلفة، الحكومية والشعبية بما فيها قوى المجتمع المدني المختلفة والقطاع الخاص والمؤسسات غير الرسمية والأحزاب وغيرها.

هذه الشروط أو السياقات التي تعزز تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام تشير من جانب آخر إلى المعوقات التي تقف أمامه وهي النزعة الربحية في اقتصاديات الوسيلة الإعلامية، ونفوذ جماعات الضغط والمصالح، والاهتمام بالوظيفة الترفيهية وسوء استخدامها.

متطلبات تعزيز مبادئ المسئولية الاجتماعية للإعلام العربي

رغم الالتزامات المهنية والأخلاقية التي تضعها نظرية المسئولية الاجتماعية على عاتق الإعلام من أجل الصالح العام والسياقات السياسية والاجتماعية التي تضعها لضمان حريته وحمايته إلا أن هناك الكثير من النقاد لتلك النظرية يرون أنها تصب في النهاية ليست في خانة تعزيز حرية الإعلامي، وأن أي إعلامي لن يعكس عمله الإعلامي فلسفة بلاده السياسية وتوجهاتها سوف يتهم بعدم المسئولية، وأن هذا المفهوم هو شكل آخر من أشكال الرقابة التي جاءت كرد فعل لبعض الممارسات الإعلامية غير المسئولة والتي انتهت في التطبيق الفعلي إلى الحد من حرية التعبير العام عن الأفكار والآراء، وهي المخاوف التي يدعمها الكثير من سمات واقع الإعلام العربي والمشكلات التي يعاني منها والتي من أبرز ملامحها:

إن الأخبار التي يقدمها الإعلام العربي لا تتوفر في معظمها أركان الحرفية أو المصداقية، فهي في حالات كثيرة لا تشبع الاحتياج المعرفي لمتلقي الرسالة الإعلامية، ونموذج هذا:

العديد من الأخبار التي تشير إلى استقبال الرئيس أو الملك في بلد ما لرئيس بلد آخر، دون أن تشير إلى لماذا ؟ أو أولوية الاهتمام ببعض الأخبار والتي تعكس في الغالب أجندة سياسية غير منحازة لحق الرأي العام في المعرفة، ففي الغالب الأعم تأتي أخبار الحكام في مقدمة الاهتمام، على الرغم من أن هذه الأخبار قد لا تشكل الاهتمام الحقيقي لدى الرأي العام أو قد تأتي في مرتبة متأخرة.

الأخبار التي يتم نقلها عبر وسائط الإعلام المختلفة لا يمكن أن تتجاوز بعض الخطوط الحمراء حتى لو كانت عن أحداث حقيقية تهم الرأي العام، وحتى لو تم اتباع أكثر التقاليد المهنية والحرفية صرامة، وحتى لو كان الخبر لحادث وقع خارج البلاد، هذه الخطوط الحمراء تضيق مساحة الحرية المتاحة في الإعلام العربي.

المؤسسات الإعلامية المؤثرة في عالمنا العربي هي حليف وداعم أساسي للنظم السياسية الحاكمة وهو ما أثر بالسالب وبدرجة كبيرة على مصداقيتها ومستوى أدائها المهني الذي أصبح فقيرا للغاية،نتيجة الاهتمام بالرواية الرسمية للخبر وليس بشهود العيان أو أصحاب المشكلة، وبالتالي غاب التحقيق الصحفي لصالح أولوية أخبار المسئولين خاصة الكبار منهم، مع عدم الاهتمام بجمع المعلومات وتوثيقها.

إعلامنا العربي لم يدرك بعد خطورة وخطر استخدام سلاح اللغة، ففي البيت الأبيض على سبيل المثال هناك مجموعة مختصة يطلق عليها مجموعة صناعة الخطاب، وتضم اثنين من الإعلاميين واثنين من علماء النفس واثنين من علماء الاجتماع واثنين من علماء اللسانيات، هذه المجموعة وظيفتها إعداد أي خطب أو كلمات يلقيها الرئيس أو أي مسئول كبير على الإعلام أو الصحافة، والتي يبدو وكأنه يلقيها عرضا أو بدون تحضير هذه المجموعة تهتم بتدقيق وضبط كلمات الرئيس، نموذج لهذا في ٣إبريل ١٩٩٤كان كلينتون ذاهبا إلى "بيلينسيكي" للنظر في قضية إعادة جدولة ديون روسيا والتي تصل إلى ٨٠ مليار دولار، وكان الرأي العام في الولايات المتحدة مناهضا لموقف كلينتون المؤيد ليلتسين الرئيس الروسي في ذلك الوقت، وخلال رحلته توقف في لندن للاستراحة، وعندما سئل من الإعلام عن مشكلات روسيا لحظة نزوله من الطائرة أكد على أن "روسيا لا تعاني من أزمة ولادة

الديمقراطية وإنما تعاني من آلام وأد الديكتاتورية"، وهي الجملة التي سهرت على صياغتها مجموعة صناعة الخطاب، والتي أرست في وعي مستمعيها أن دعم كلينتون ليلتسين هو أحد معارك مواجهة الديكتاتورية التي مازالت آثارها باقية في المجتمع الروسي.

إن هذا الاهتمام بدور اللغة وإدراك خطورتها يغيب عن إعلامنا العربي، وكم من الكوارث والمشكلات حدثت نتيجة ارتجال بعض القادة أو المسئولين العرب لخطب أو تصريحات من وحي اللحظة.

الإعلام العربي في الأصل هو إعلام حكومي، هو إعلان عن الحاكم وليس إعلامًا، لذلك يعاني إعلامنا العربي من مشكلة غاية في الأهمية وهي الفصل بين عدم الملكية والإدارة، وهي مشكلة تمتد بجذورها الأعمق في طبيعة بنية النظام السياسي العربي الذي يعاني من مشكلة عدم الفصل بين السلطات، بجانب تميز تاريخنا الاجتماعي الاقتصادي بسمة أخرى ذات صلة بالموضوع وهي حداثة ظهور الملكية الخاصة.

يعاني إعلامنا العربي من مشكلة الخلط بين الإعلان والتحرير وهي قضية تمتد بجذرها الأعمق إلى الخلط بين العام والخاص، والخلط بين المصالح المتعارضة وعدم وجود خط فاصل بين شغل الوظيفة العامة والتربح منها لمصالح خاصة.

الترويج للثقافة الاستهلاكية بزيادة مساحة الإعلانات لدرجة تكاد تكون هي الأساس للعمل الإعلامي، فقد أصبح من أهم سمات الإعلام العربي ليس هذا فقط بل يصل الأمر أحيانا إلى درجة الإعلان أو الترويج لسلع فاسدة أو غير مصرح بها قانونا أو ضارة بالصحة؛ نموذج لهذا ما تبثه بعض الفضائيات من إعلانات عن أدوية ووصفات صحية دون الحصول على إذن أو تصريح من وزارة الصحة.

وجود وزارة للثقافة والإعلام في العديد من الدول العربية، وتحوّلها في أحيان كثيرة إلى وزارة سيادية يختار وزيرها رئيس الدولة بنفسه، هذه الوزارات تحكمت إلى حد بعيد في واقع الإعلام وترسم توجهاته وفقا لسياسات الدولة وهو ما أنتج واقعًا إعلاميًّا يعاني من مشكلات جمة، أهمها أن الإعلام الرسمي أصبح يعتمد على موظفين بكل ما يحملون من ثقافة وذهنية

بيروقراطية في الوقت الذي يحتاج فيه العمل الإعلامي لعقلية مبدعة وحرة ومثقفة، فعقلية الموظف في التلفزيون على سبيل المثال تتعامل مع البرامج الثقافية الحقيقية بصفتها مجرد مادة لشغل ساعات الإرسال يتم بثها بعد منتصف الليل أو في الأوقات التي تقل فيها إلى درجة كبيرة نسبة المشاهدة حيث إنها ليست مواد جاذبة للإعلان خاصة في أوقات ذروة المشاهدة.

هذه المشكلات التي يعاني منها إعلامنا العربي تتطلب بالتالي إحداث نقلة كيفية في واقع هذا الإعلام لخلق المناخ والسياق الملائم لوجود إعلام يتبنى ويطبق مفاهيم المسئولية الاجتماعية والالتزامات التي تفرضها، إن إحداث هذه النقلة يتطلب في البداية التوافق على مبادئ لميثاق شرف إعلامي عربي يجب النضال من أجله يتضمن المبادئ التالية:

أولا: ضمان الحريات الصحفية من خلال الرسائل التالية:

١- التأكيد على أن حرية الصحافة تعني توافر مقومات العمل الصحفي، وفي مقدمتها حرية الوصول إلى المعلومات، بما يدعم الشفافية، وهو ما يجب أن يستند إلى تقنين تشريعي واضح يحمي هذا الحق، ففي الهند على سبيل المثال صدر قانون عام ٢٠٠٥ لحماية حق المواطن في الحصول على المعلومات، وهو القانون الذي يعتبره بعض المحللين السياسيين في الهند أهم قانون صدر منذ الاستقلال لما ترتب عليه من تقلص واضح في معدلات الفساد.

٢- الحق في ملكية الصحف وإصدارها وطبعها وتوزيعها دون تعرضها لأي شكل من أشكال التقييد أو التعقيدات البيروقراطية.

٣- إلغاء كل القيود المكبلة لحرية الصحافة والصحفيين بما في ذلك إلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة التي تسمح بتدخل الدولة في شئون الصحافة ومعاقبة الصحفيين بالعقوبات السالبة للحرية والتحكم في أرزاقهم.

٤- إدانة فصل الصحفيين لأسباب تتعلق بممارستهم لمهنتهم أو تعبيرهم عن آرائهم والدعوة إلى الفصل بين الملكية والإدارة في الصحافة الحزبية والخاصة.

٥- إقرار حق التنظيم النقابي للإعلاميين على اختلاف مجالات عملهم الإعلامي على أسس مستقلة وديمقراطية وإلغاء كل التشريعات القائمة التي تعوق أو تجرم ممارسة هذا الحق، ودعوة المجتمعات التي لم تتشكل فيها نقابات أو تنظيمات مهنية مستقلة إلى المبادرة لتشكيل كيانات نقابية تمثل الممارسين الفعليين للأنشطة الإعلامية في هذه البلدان للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

ثانيًا: المسئولية الصحفية وأخلاق المهنة

١- كشف الأهداف المستترة وراء المعايير المغلوطة حول مسئولية الصحافة العربية، واعتبارها سلطة رابعة، فالصحافة يمكن أن تكون سلطة رابعة في الغرب أو أمريكا، أما في المجتمعات العربية فلا يمكن أن تأخذ هذه الوضعية قبل وجود قوانين تحمي الصحافة والصحفيين أولا، بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على أن مسئولية الصحافة تنبع من ارتباطها بهموم وقضايا الشعوب العربية، ومن ولائها للحقيقة، ومن قدرتها الذاتية على محاسبة الخارجين على أصول المهنة وآدابها.

٢- التأكيد على نبذ صحافة الابتذال والابتزاز والمبالغة والتشهير واستنكار كل مظاهر النشر الصحفي التي تقوم على استغلال الجريمة والجنس وانتهاك حرمة الحياة الخاصة لآحاد الناس، والتصدي لهذه الممارسات لمنع إفلاتها من العقوبة.

٣- التحذير من خطورة استفحال ظاهرة الخلط بين المادة التحريرية والمادة الإعلانية باعتباره عدوانًا على حق القارئ في الإعلام ومخالفة صريحة لقواعد العمل الصحفي وأخلاقياته، والتشديد على تحريم عمل الصحفيين بالإعلانات.

٤- التنديد بانتهاك بعض القائمين على شئون المؤسسات الصحفية العربية لأخلاقيات العمل الصحفي أو تشجيعهم على انتهاك القواعد المهنية للعمل الصحفي.

٥- التأكيد على ضرورة احترام الصحفيين لضمائرهم خلال أدائهم لمهنتهم وتجنب استغلال المهنة في الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثًا: النقابات ومواثيق الشرف المهنية

١- التأكيد على حاجة الصحفيين أو الإعلاميين العرب ممثلين في مؤسساتهم المهنية أو النقابية إلى ميثاق أخلاقي ينبع من ذواتهم ويرتكز على الأصول المهنية واحترام حق متلقي الرسالة الإعلامية (قارئ/أو مشاهد/أو مستمع)، والاتفاق على آلية مهنية ملائمة لمحاسبة المخالفين.

٢- دعوة النقابات والاتحادات والمنظمات الصحفية والإعلامية العربية إلى الاضطلاع بمسئولية الرصد السريع لانتهاكات حرية الصحافة والإعلام في البلدان العربية، وتشجيع المبادرات الخاصة بتعاون هذه المنظمات في إنشاء شبكة الرصد وتبادل المعلومات.

٣- الدعوة إلى تعزيز أشكال التعاون الممكنة بين النقابات المهنية المستقلة القائمة وبين الكيانات النقابية الناشئة، ودعم عملية تبادل الخبرات فيما بينها لدعم استمرارها على أسس ديمقراطية ومستقلة.

٤- دعوة النقابات والاتحادات العربية الصحفية والإعلامية العربية إلى إعطاء الأولوية للأوضاع المعيشية المتدنية للقطاع الأكبر من الصحفيين أو الإعلاميين العرب، ووضع برامج مناسبة لزيادة أجورهم ورواتبهم تحصينًا لهم من محاولات الاختراق والاحتواء.

٥- حث النقابات والاتحادات على تبني برامج تدريب وتثقيف مهنية خاصة تعالج موضوعات الثقافة القانونية وتشريعات الإعلام والصحافة المحلية والإقليمية والدولية، والاهتمام بتنمية المهارات والقدرات المهنية بما يواكب تقنيات الاتصال الحديثة.

رابعًا: حماية الصحفيين والإعلاميين في أوقات الحرب

١- العمل من أجل إصدار اتفاقية دولية لحماية الصحفيين والإعلاميين في أوقات الحرب بالتعاون مع كافة المؤسسات المعنية إقليميا ودوليا.

٢- العمل بالتعاون مع المنظمات الصحفية والحقوقية العربية والدولية لإقامة دعوى أمام المحاكم الدولية، لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب ضد الصحفيين في فلسطين والعراق وغيرها من بلدان العالم، واعتبارها جرائم لا تغتفر ولا تسقط بالتقادم.

٣- العمل على تكوين تحالف إعلامي دولي لمناهضة الجرائم والانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها جرائم قتل وإرهاب واعتقال ومطاردة الصحفيين الفلسطينيين والأجانب والاعتداء عليهم، وكذلك الاعتداء المستمر على المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لفرض التعتيم والتغطية على جرائم الاحتلال.

٤- دعم جهود الاتحاد الدولي للصحفيين في إنشاء المؤسسة الدولية لضمان سلامة الصحفيين وحماية أرواحهم.

٥- الترويج لمبادئ حرية التعبير عن الرأي والحريات الديمقراطية عامة وتعزيز فهم مبادئ الديمقراطية والليبرالية السياسية وترويج ثقافة التسامح واحترام الرأي الآخر في إطار الحوار السلمي بين الثقافات والأفكار.

الفصل الثاني

الإعلام العربي بين الاحتراف والتوجهات السياسية [٢]

[٢] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر بعنوان "الإعلام العربي بين الاحتراف والتوجهات السياسية"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من مصطفى علوي بعنوان "الإعلام وبناء ثقافة الديمقراطية: تحليل الآثار المهنية"، وعصام رفعت بعنوان "العلاقة بين الديمقراطية وحرية الصحافة".

حرية الإعلام والديمقراطية

من المؤكد أن هناك علاقة طردية وثيقة بين الديمقراطية وحرية الصحافة، وهي العلاقة التي تطرح على الإعلاميين والمهتمين بالشأن العام العديد من التساؤلات لعل في مقدمتها مدى إمكانية أن تتعايش ديمقراطية الإعلام مع الديكتاتورية السياسية ؟ أو إمكانية وجود إعلام حر جنبا إلى جنب مع قوانين وتشريعات تقيده ؟ أو تساؤلات من نوعية هل يجب على الأنظمة والحكومات أن تهيئ أجواء ديمقراطية لضمان حرية العمل الصحفي الإعلامي واستقلالهما ؟ أم أن المطلوب هو نضال العاملين بالحقل الإعلامي ذاته ضد أي قيود أو سياسات استبدادية من أجل ضمان حرية إعلامية حقيقية تفضي بالمجتمع إلى مزيد من الحريات الإنسانية والمجتمعية العامة؟

يشير الفيلسوف الفرنسي كلود أدريان إلى أن "تقييد حريات الصحافة هو إهانة للأمة بأسرها ذلك أن حرمان القراء من معرفة آراء ومواقف معينة معناه افتراض أن أبناء المجتمع إما أنهم حمقى، وإما أنهم عبيد"، ويضيف ألبير كامو الكاتب الفرنسي المعروف قائلا إن "الصحافة الحرة يمكن بطبيعة الحال أن تكون جيدة أو سيئة، لكن الأمر المؤكد أنه بدون حرية لن تكون الصحافة في كل الأحوال إلا صحافة سيئة"، أما الكاتب البريطاني الشهير جورج أورويل فقد أكد على أنه "إذا كانت حرية الصحافة تعني شيئًا، فإنها تعني حرية النقد والمعارضة". هذه المقولات تلخص في الحقيقة أبعاد قضية حرية الصحافة في علاقتها بقضية الديمقراطية، وسواء تعلقت هذه الحرية بالقضايا المحلية أو القضايا الخارجية، وحتى يصبح أي مجتمع مجتمعًا ديمقراطيًّا حقًّا، فإن عليه أن يؤمن درجة عالية من الحماية للتعبير عن الفكر المنشور، إما بواسطة الصحف، أو المجلات، أو الكتب، أو الأفلام السينمائية، أو التليفزيون، أو ما هو أكثر حداثة مثل الإنترنت، ذلك أنه عندما تقرر النخبة السياسية في أي مجتمع أن إعلامها يستحق الحرية، معنى هذا أنها قررت أن المجتمع كله يستحق الحرية بمعناها العام، وقررت بالتالي أن تمنحه درعا واقيا للدفاع عن هذه الحرية، فحين يستقر في المجتمع الديمقراطي الإيمان بحق الصحافة أو مختلف الوسائط الإعلامية في الحرية سوف يتزايد اعتماد المواطنين على وسائل الإعلام للتخلص من الفساد، وكشف سوء تطبيق العدالة، أو عدم كفاءة وفعالية

عمل جهاز حكومي معين، ونقد السياسات العامة التي لا تعبر عن مصالحهم، وهو ما يعني بشكل غير مباشر مشاركتهم في إدارة أمور حياتهم من خلال الرأي العام الذي يعكس محصلة تداولهم في الشأن العام حول مطالبهم ومواقفهم، والتي تعكسها الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وهو ما يعني أنه لا يمكن لأي بلد أن يكون ديمقراطيا دون وسائل إعلام حرة، لهذا يعتبر إسكات صوت وسائل الإعلام وتقييد حريتها من سمات النظم السلطوية.

رغم هذا، فإنه من المهم هنا التأكيد على أنه حتى في المجتمعات الديمقراطية التي استقرت فيها حرية الإعلام والصحافة لا تختفي محاولات انتهاك هذه الحرية، نتيجة تعارض المصالح، وإن كان هذا يحدث بشكل استثنائي وأقل عنفا، وهذا ما تؤكده الوقائع والممارسات، لاسيما بعد أحداث الحادي من سبتمبر ٢٠٠١، وفي ظل ما يسمى بالحرب على الإرهاب، حيث كانت حرية الصحافة وحقوق الرأي والتعبير أولى ضحايا هذه الحرب. في هذا السياق يشير تقرير معهد الصحافة الدولي إلى ما أسماه جريمة "تمجيد الإرهاب"، ففي بريطانيا مثلاً عقب تفجيرات لندن، وكذلك في العديد من الدول الأوروبية يدور النقاش حول دور الإعلام في جعل الإرهاب "أكثر راديكالية" والمتابع لأحوال الصحافة والإعلام في أوروبا سيجد مؤشرين رئيسيين على اختلال التوازن بين "الأمن" و"حرية الصحافة"، وهو ما جعل قضية مثل حماية سرية المصادر تشكل موضوع نقاشات حادة في أوروبا والولايات المتحدة ومختلف مناطق العالم، وأيضًا قضية الرقابة على المعلومات خاصة بعد ظهور الإنترنت الذي يشكل تحديًا جديدًا للرقابة على تدفق المعلومات.

لهذا تعد معركة الدفاع عن حرية الإعلام واستقلاله وفي القلب منها حرية الصحافة معركة ممتدة باتساع الكرة الأرضية وحيثما يوجد خصوم لتلك الحرية، فبينما مثلاً تلاحق الصين المعارضين للنظام وأصحاب الآراء التي تطالب بالديمقراطية والإصلاح والمطالبة بحرية التعبير، سنجد الصحفيين في بعض دول أمريكا اللاتينية هم ضحايا العصابات المسلحة ومافيا المخدرات، أما في إفريقيا فإن الحروب والصراعات السياسية هي الخطر الأكبر على الصحفيين وعلى حرية الصحافة، وحتى في الغرب الديمقراطي لا تنجو الصحافة من المضايقات، ففي ألمانيا مثلاً التي تعد بحق واحة لحرية الإعلام والتعبير وتتمتع وسائل الإعلام فيها بمساحة واسعة من الحرية والاستقلالية، فإن هناك بعض الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها .

فمثلاً أدى نشر أحد الصحفيين لمعلومات استقاها من ملفات حكومية سرية عن أبي مصعب الزرقاوي إلى مصادرة المادة المتعلقة بالموضوع بتهمة إفشاء الأسرار مما أثار نقاشا حادا حول حدود حرية الإعلام وسقف الحرية المسموح به، وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدر عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر قانون مكافحة الإرهاب الذي عرف بقانون "باتريوت" والذي قيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الحريات الديمقراطية والصحفية، وهو ما أدى إلى ظاهرة لم تكن معروفة من قبل وهي خضوع بعض الصحفيين للمحاكمة بسبب عدم كشفهم لمصادر معلوماتهم.

هذا الصراع بين حرية الإعلام وتقييده أصبح قضية أكثر إلحاحا خاصة بعد أن تشعبت وتنوعت مجالات العمل الإعلامي (صحافة /تليفزيون/إذاعة/مجلات إلكترونية) وأصبحت أكثر تقدمًا وتعقيدًا من حيث التكنولوجيا والمفاهيم، بحيث بات لزامًا على أهل الاختصاص سواء في المجالات الإعلامية أو السياسية والاقتصادية مواكبة هذه التطورات المتلاحقة لضمان التوازن الشديد بين احتياجات العمل الإعلامي وضرورة الحفاظ على حريته واستقلاله من جهة، وتلبية احتياجات المجتمع وحقه في المعرفة وحمايته من كل أشكال تزييف الوعي من جهة أخرى.

هذه الإشكاليات بكل تعقيداتها تفرض حتمية تغيير رؤية المجتمعات للعمل الإعلامي والصحفي، ليس هذا فقط فحتى العمل الإعلامي والصحفي على نحو خاص لم يعد قادرًا على السير قدمًا في أداء مهمته بنفس التصورات القديمة، ولا حتى الحكومات والدول أصبحت قادرة على استخدام الوسائل والأساليب القديمة في التعامل مع التطور التقني والتكنولوجي المتلاحق في مجال الاتصالات والمعلومات والذي بات يفرض نفسه بقوة وسرعة، وليس مبالغة القول بأن الدول المتقدمة والقوى الكبرى والتي وجدت طريقها مبكرًا إلى هذا العالم المتطور نجحت بالفعل وإلى حد كبير في مواكبة تلك التطورات بالتشريعات والقوانين، والسياسات المناسبة التي تحفظ لها توازنها دون التضحية بحرية الصحافة واستقلالها، وذلك لأن التوجه الرامي لاحترام حرية الصحافة في تلك البلدان يعد توجها راسخا بل نقطة ارتكاز في بنية نظمها السياسية، ففي عام ١٩١٩، أكد أوليفر وندل هولمز قاضي المحكمة العليا الأميركية على أنه حتى يمكن اعتبار المجتمع الأمريكي مجتمعًا ديمقراطيًّا حقيقيًّا يجب أن يؤمن

درجة عالية من الحماية للتعبير عن الفكر المنشور، إما بواسطة الصحف، أو المجلات، أو الكتب، أو الكراسات، أو الأفلام السينمائية، أو التليفزيون، وبالتأكيد بعد ذلك ما هو أكثر حداثة، وهو الإنترنت، هذا التوجه الأصيل في الإيمان بحرية الإعلام في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال يرتكز إلى مجموعة من عشرة تعديلات على الدستور الأمريكي عرفت باسم ميثاق الحقوق، هدفت إلى حماية الحريات الفردية، ولم يكن من قبيل الصدفة تكريس حق حرية التعبير لوسائل الإعلام في التعديل الأول من مجموعة التعديلات هذه، حيث ينص التعديل الأول حرفيا على أنه "لا يحق للكونجرس إصدار أي قانون .. يختصر حرية التعبير أو حرية الصحافة".

على الضفة الأخرى من النهر حيث الدول النامية التي تحاول إيجاد مكان لها في هذا العالم، سنجد أن معظمها لا يزال يتخبط، بل ويعاني في التعامل ليس فقط مع التطورات الحادثة في الحقل الإعلامي بل حتى مع الإعلام بمفاهيمه ووسائله التقليدية، لدرجة أن الكثير من الحكومات والسياسيين في تلك الدول لا تحتمل حتى هذا اليوم كلمة نقد لأدائها ولا حتى نشر أو إذاعة بيانات حقيقية تكشف عن سلبيات حكمها، بل إنها في سبيل حماية نفسها لا تتردد في اللجوء لعمليات تنكيل بالصحفيين والإعلاميين أو التحرش بهم وحبسهم واعتقالهم ومنعهم من مزاولة المهنة بالحرية المطلوبة سواء بترسانة قوانين وتشريعات قمعية أو من خلال الحظر المباشر، ورغم العشرات من القرارات الدولية التي تعتبر حرية الصحافة شكلا من أشكال الديمقراطية الحقيقية في المجتمعات إلا أن العديد من حكومات الدول السابق الإشارة إليها ربما مازالت تتعامل مع الصحافة على وجه الخصوص باعتبارها مظهرا كماليا أو مجرد أداة لتسويق سياساتها، أو في أحسن الأحوال قد تسمح بدرجة محدودة من حرية الرأي إلا أن سيطرتها المطلقة وأسلوب حكمها الشمولي يفرغ هذه الحرية من مضمونها الحقيقي ويجعلها بالفعل مجرد ديكور أو حلبة لصراخ المعذبين .إلا أن استمرار هذه الوضعية في البلدان التي تعاني فيها حرية الإعلام واستقلاله وخاصة العمل الصحفي أصبح شيئا مشكوكا في استمراره لأنه يبدو وكأنه وضع يعاند المستقبل والتطور الإنساني الذي بات يشهد الآن في العديد من البلدان انحسار دور الدولة في مجال سيطرتها الإعلامية سواء بالنسبة للصحافة أو التلفزيون والإذاعة نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي

وصلت بنا إلى وسائل الإعلام الافتراضية الموجودة على شبكة الإنترنت، وما منحه هذا الإنجاز التكنولوجي من قدرة على تحرير طاقة الإنسان على التواصل وممارسة حرية الرأي والتعبير، فالمدونات اليوم وعلى سبيل أصبحت بمثابة جرائد أو وسيلة إعلامية للحصول على المعلومات وللتداول في الشأن العام، بل أصبح ما يوجد فيها من مواد مصدرا للمعلومات في الصحافة المكتوبة والمرئية.

الإعلام ونشر ثقافة الديمقراطية

الثقافة عمومًا منتج مجتمعي، وليست الثقافة السياسية ولا ثقافة الديمقراطية استثناءً من هذه القاعدة. والمقصود بالمجتمع هنا هو مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية فيه، وأهمها الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة والنادي والحزب السياسي والإعلام. فكل من هذه المؤسسات تقدم للفرد أفكارًا وتصورات ومعتقدات وقيمًا ومبادئ تتشكل بها نظرته للأمور وطريقة تفكيره فيها ومعالجته لها. وبعبارة أخرى فإن إدراك الفرد لشئون حياته يقوم على تلك الأفكار والتصورات والمعتقدات والقيم، ثم يتحول ذلك الإدراك إلى سلوك اجتماعي أو سياسي لذلك الفرد، أي أن وراء كل سلوك ثقافة.

وكون الإعلام هو إحدى مؤسسات التنشئة يعني أنه ليس بمقدوره وحده أن يتحدى منفردًا ثقافة المجتمع التي تنتجها وتكرسها بقية مؤسسات التنشئة الأخرى، أي أن الثقافة السياسية هي منتج المجتمع بكامله، وليس للإعلام منفرداً أن يتحداها أو يغيرها، بل إن الإعلام ذاته – وكمنظومة فرعية – هو نتاج ذلك المجتمع وتلك الثقافة، فإن لم يكن المجتمع ديمقراطيًّا يملك ثقافة ديمقراطية سيكون من الصعب على الإعلام أن يكون هو الآخر ديمقراطياً أو أن ينتج ثقافة ديمقراطية.

وعند بحث دور الإعلام في بناء ثقافة الديمقراطية قد لا يكون الأمر على هذا النسق الميكانيكي أو التبسيطي. حقًا إن الثقافة العامة للمجتمع ومدى ديمقراطيتها – أو عدم ديمقراطيتها – تؤثر على دور الإعلام في هذا المجال، ولكن الصحيح أيضًا أن الأمر يجب أن يقوم على نظرة أكثر تركيبية ترى أن ثمة تفاعلاً يتم ما بين ثقافة المجتمع وثقافة المؤسسة

الإعلامية – صحفية كانت أو إذاعية أو تلفزيونية أو رقمية – وكذلك ثقافة الفرد الإعلامي، ولهذا قد يكون مفيداً أن نرصد الوظائف والأدوار التي يمكن أن يلعبها الإعلام في إنتاج ثقافة ديمقراطية بصفة عامة.

وابتداءً هناك العديد من المؤشرات التي تحدد مدى إمكانية أن يلعب الإعلام دورا إيجابيا في مجال بناء ونشر ثقافة الديمقراطية. ومن بين هذه المؤشرات:

وجود وسائل إعلام محلية متعددة مهتمة بالقضايا والشئون المحلية وتتيح للمواطن فرصة حقيقية للتعبير عن اتجاهاته وآرائه إزاء تلك القضايا والشئون.

ابتعاد المحتوى الإعلامي المقدم للجمهور عن السيطرة المركزية للحكومة.

مدى يسر ظهور وسائل إعلام جديدة مع استمرار التنافس بين وسائل الإعلام القديمة القائمة، مثل سهولة الترخيص لإصدار جرائد أو مجلات أو إطلاق محطات فضائية أو تلفزيونية محلية .. إلخ.

قدرة المحتوى الإعلامي على أن يعكس وبشكل متوازن خريطة القوى الاجتماعية وجماعات المصالح القائمة في المجتمع واهتماماتها وانشغالاتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية.

أن توفر وسائل الإعلام على اختلافها وتنوعها للمواطن المعلومات الكاملة المتاحة عن ما يشغله من شئون وقضايا وأن تكون هذه المعلومات دقيقة وأن تقدم للمواطن دون تأخير حتى تساعده في تكوين رأي سليم بما يعزز الأداء السياسي الديمقراطي للمجتمع.

أن تكون الملكية الخاصة لوسائل الإعلام هي النمط السائد على أن تكون مستقلة اقتصادياً عن الدولة وسيطرتها.

قدرة الإعلام على أن يمارس دورًا رقابيًّا ديمقراطيًّا على أداء الأجهزة والمؤسسات السياسية والحكومية، وأن يسهم في مساعدة المواطنين على نقد السياسات العامة وتداول بدائل أخرى لها.

قدرة الرسالة الإعلامية على أن تكون نابعة ومعبرة عن احتياجات ثقافة الديمقراطية (ما يحتاجه الناس) وليس تلبية لمطالب المعلنين أو الملاك أو الأجهزة التنفيذية أو الأحزاب السياسية.

هذه أهم السمات العامة لأي جهاز أو وسيلة إعلامية تلعب دورا حقيقيا في إرساء ونشر الثقافة الديمقراطية، وهي السمات التي تنعكس في ممارسات إعلامية تسهم في تحديد وبلورة ملامح مختلف القوى الاجتماعية – السياسية وذلك حينما تمتلك كلها الحق في تجميع مصالحها interest aggregation والتعبير عن هذه المصالح، وإذا كان النظام السياسي يباشر إلى جانب ذلك وظيفة التجنيد السياسي political recruitment أي تجنيد الأفراد لصالح مؤسسات أو منظمات أو قوى اجتماعية وسياسية معينة فإن الإعلام السياسي المرتبط بتلك القوى يمكنه أن يساهم بدور مهم في هذا الشأن، وهكذا يمكن للإعلام أن يلعب دورًا مهمًّا كذلك في عمليات التنشئة السياسية. وإذا كان الإعلام يقدم معلومات للمواطن تعينه على تكوين رأيه وتشكيل اتجاهه السياسي بحرية، وهو ما يعزز ثقافة الديمقراطية، فإنه بإمكان الإعلام أن يلعب دوراً معلوماتيًّا مشابهًا في علاقته بأجهزة الدولة والحكومة، وذلك بالكشف عن الواقع بمعلومات كافية كماً، ودقيقة نوعاً، وفي التوقيت المناسب إلى صناع القرار الحكومي حتى يأتي ذلك القرار مستنداً إلى هذه القاعدة المعلوماتية التي قد تكون كليًّا أو جزئيًّا غير متاحة لصناع القرار، وإذا كان الإعلام يقدم للمواطن معلومات يمكن أن تشجعه على المشاركة الديمقراطية، فإنه بإمكانه أيضًا أن يقدم الرأي السياسي الذي يمكن المواطن من صياغة اختياراته السياسية إزاء قضايا مهمة، وإذا كان الإعلام يباشر وظيفة الرقابة السياسية على أعمال الحكومة فإنه ينقل إليها أيضًا اتجاهات الناس ومطالبهم ومصالحهم التي يجب عليها أن تستجيب لها، وهو أمر يمكن أن يعزز ثقافة الديمقراطية والثقة المتبادلة فيما بين الطرفين. والإعلام لا يكتفي بنقل اتجاهات الرأي العام ومطالبه إلى الدولة ولكنه يشارك في تشكيل تلك الاتجاهات.

وقد يشارك الإعلام في صياغة أولويات الأجندة الانتخابية للمرشحين من خلال التعبير عن مطالب الناس ونقلها إليهم، ومن ثم يتولى الإعلام نقل الأجندات والبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين إلى المواطنين، وإدارة نقاش عام حولها بما يساعد المواطن على تحديد اختياراته من بين هؤلاء المرشحين. وإذا كان الإعلام يتابع عملية تنفيذ السياسات

ويحدد مدى التزامها بقواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة فإنه يشارك بذلك في تحديد مستوى الشرعية السياسية للنظام أو الحكومة ومدى قبول الناس وتأييدهم لها، وذلك ببيان مدى الاقتراب أو الابتعاد فيما بين أهداف السياسات المنفذة وبين أهداف الجماهير ومطالبهم، ومن ثم تحديد درجة قبول النظام أو عدم قبوله لدى الناس.

هذه السمات العامة للإعلام الذي يسهم بشكل إيجابي في بناء ونشر الثقافة الديمقراطية وتعزيزها والممارسات الإعلامية التي تعكسها يحتاج لكي يوجد على أرض الواقع إلى إطار قانوني منظم لحركة الإعلام، وإلى مناخ سياسي عام يتجه نحو إتاحة الحرية الإعلامية ويتيح حرية الحصول على المعلومات وتداولها وإلى نمط أو أنماط ملكية متنوعة للمؤسسات الإعلامية لا تضع مقدراتها في يد قوة اجتماعية أو سياسية واحدة تحتكرها، وأيضًا اقتصاديات مستقرة لتمويل أنشطته، وأخيرًا إلى مستوى راقٍ من المهنية في أداء الإعلاميين لوظائفهم وأدوارهم.

واقع حرية الإعلام في العالم العربي

لعبت الصحافة العربية كإحدى أقدم وسائل الإعلام الحديث دورا هاما في الترويج لمفهوم الديمقراطية ومعناها، ويذكر على سبيل المثال أن أول ظهور لمفهوم الديمقراطية في الصحافة المصرية (وهي من أقدم الصحف العربية) كان عندما تصدى ميخائيل عبد السيد صاحب "الوطن" في ٢٨ نوفمبر ١٨٨٨ لتعريف الديمقراطية حيث أطلق عليها "سلطة الأمة". وكان يرى أن الديمقراطية "نظام الحكم وهو أفضل أنواع النظم"، والحكومة الديمقراطية في رأيه هي "التي يكون فيها الملك مقيدًا ومربوطًا بشرائع البلاد بحيث لا يجوز له الخروج عن مقتضاها، ولا المروق عن فحواها مثل ملكة إنجلترا مثلاً، فلا تقدر أن تأتي أمرًا منافيًا لشرع البلاد وقوانينها، ولا تقدر أن تجور على رعاياها بأن تحملهم المغارم وتوقع عليهم مظلمة من المظالم .. وهذه الحكومة شبيهة بالجمهورية أكثر منها بالملكية، فإن الأمر والنهي والحل والربط بيد وزرائها ومجلس نوابها المعبرين عن شعبها".

ثم أخذ الحديث عن مفهوم الديمقراطية يطرح في الصحافة المصرية بأقلام عبد الله النديم، وتادرس المنقبادي، ومصطفي كامل، وأحمد لطفي السيد، والشيخ محمد رشيد رضا، ومحمد

فريد وجدي، والدكتور محمد حسين هيكل، والدكتور طه حسين، والدكتور منصور فهمي، وعباس العقاد وغيرهم.

ورغم الدور الريادي الذي لعبته الصحافة العربية في الترويج للفكرة الديمقراطية وحق الشعوب العربية في الحرية والاستقلال، إلا أنه في كل الدول العربية تقريبا سنجد أنه في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني أصبحت علاقة الصحافة بالدولة تخضع للكثير من الشد والجذب والتوترات والتي انعكست سلبيا على مستوى حريتها واستقلالها، للدرجة التي تصنف معها منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق الأكثر انتهاكا لحرية الرأي والتعبير والصحافة، بل ومن المناطق الخطرة على حرية وحياة الصحفيين، ومع اختلاف نسبي في التعامل مع هذه القيم من نظام سياسي عربي إلى آخر فإن هناك قاسما مشتركا يجمعها، ألا وهو التضييق على حرية الصحافة وملاحقة الصحفيين رغم تأكيدات الخطاب السياسي الرسمي على احترام الحريات الديمقراطية، كيف يمكن تجاوز هذه الأزمة التي تمر بها أوضاع حرية الإعلام واستقلاله وخاصة الصحافة وهي أزمة يعاني منها وبدرجات مختلفة إعلام المجتمعات العربية، والتي أصبح مطروحا فيها وبإلحاح قضية الإصلاح بمعناه الشامل والذي يأتي الإصلاح السياسي والديمقراطي في مقدمته وكأولوية ملحة؟

تجاوز الإشكاليات المرتبطة بقضية حرية الإعلام في مجتمعاتنا العربية يرتبط بمدى قدرتنا على مواجهة تحديات بناء نظام ديمقراطي، وهنا يجب التأكيد على أن الديمقراطية في جوهرها تعني سيادة مبدأ الشرعية، فالسلطة تكون شرعية فقط في حالة ما إذا كانت تنبع من الشعب وبرضائه .. وحرفيا تعني الديمقراطية: سلطة الشعب أو حكم الشعب، وترى دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تستخدم بعدة معان، فالتعريف الأصلي للكلمة: أنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية، وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة. وهناك "الديمقراطية التمثيلية " أو "النيابية"، وهي شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الأفراد الحقوق نفسها ولكن من خلال ممثلين عنهم يختارونهم، ويصيرون مسئولين أمامهم وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية يقترب من الديمقراطية التمثيلية إلا أن سلطة الأغلبية فيه تظل مقيدة في إطار القيود القانونية التي تضمن للأقلية التمتع بحقوق جماعية وفردية مثل حرية التعبير

والاعتقاد وهو ما يعرف باسم "الديمقراطية القانونية"، لكن في كل تلك الأشكال من النظم السياسية الديمقراطية تظل هناك عدة سمات وركائز مشتركة للديمقراطية تشمل الانتخابات الحرة النـزيهة على المستويين المحلي والوطني، والتعددية الحزبية الفعالة، والتنافس الحر على الوصول إلى السلطة، واستقرار مبدأ الفصل بين السلطات مع توازن حقيقي فيما بينها يؤدي إلى عدم طغيان السلطة التنفيذية، والاستقلال الفعلي للقضاء، واللامركزية كأساس للإدارة المحلية، والمشاركة الفعالة للمواطن في الحياة العامة استنادًا إلى علاقة ثقة بين المواطن والدولة، وسيادة مبدأ الشفافية وحرية تداول المعلومات والإفصاح من أجل مكافحة الفساد، وقيام النظام العام للمجتمع على مبدأ سيادة القانون وأن الجميع أمامه سواسية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهنا ينبغي التأكيد أيضًا على أن الديمقراطية هي بالأساس سلوك وممارسة، فلا يكفي أن تكون هناك نصوص في الدستور تؤهل المجتمع لبناء ديمقراطي، نعم وجود هذه النصوص ضروري كنقطة انطلاق ولكنها لا تترجم تلقائياً إلى واقع، بل هي تمر بمراحل منها أن تتحول إلى نصوص تشريعية على نفس درجة وضوح وإيجابية نصوص الدستور فيما يتعلق بركائز الديمقراطية المذكورة أعلاه، فكثيرًا ما نجد نصوصًا مهمة —وأحيانًا رائعة— ولكنها تربط ممارستها بالقانون الذي يأتي مقيدًا للكثير منها. ولا تكفي أيضًا نصوص القانون، إذ لابد من مؤسسات وتنظيمات وأبنية تعمل على تعزيز الديمقراطية. وحتى البنيان المؤسسي على أهميته البالغة قد لا يقود بالضرورة إلى ديمقراطية حقيقية . فالتعدد الحزبي كمبدأ دستوري يترجم إلى أبنية ومؤسسات حزبية، لكن هذه الأخيرة قد لا تفلح في ترجمة مبدأ التعدد الحزبي من نص دستوري إلى واقع سياسي وديمقراطي فاعل. وقد توجد نصوص دستورية تمنح حق الانتخاب ولكن قد لا تشارك الناس في الانتخابات إلا بنسبة محدودة للغاية، أي أن هناك فجوة بين النص والفعل.

ومردُّ ذلك كله إلى الثقافة السائدة التي قد لا تكون ثقافة ديمقراطية، ومن ثم فإن ثقافة الديمقراطية قد تكون هي الحلقة المفقودة في عملية التطور الديمقراطي. والمقصود بهذه الثقافة الديمقراطية هو مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات والتصورات التي تشكل للناس طريقة حياتهم وطريقة تفكيرهم، وهي قد تكون قائمة على فهم للحياة العامة وثقة في النظام العام ورغبة حقيقية في المشاركة والفاعلية وعندها تكون هناك ثقافة ديمقراطية، أو تكون قائمة على

ضعف الفهم وضعف الثقة وضعف الرغبة بما يعني غياب مثل تلك الثقافة الديمقراطية . فإذا غابت تلك الثقافة الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية والاختلاف دون تخوين ولا تكفير، والاعتراف بالآخر الداخلي وعدم استبعاده والحوار معه بشكل طبيعي دون أن يهزم الواحد الآخر ولا يقضي عليه، والتنافس الحر النزيه السلمي على مقاعد السلطة، والمشاركة الطوعية الحرة والفعالة في الحياة العامة، إذا غابت تلك الثقافة فليس لنا أن نتوقع وجود ممارسة ديمقراطية حقيقية، ففي هذه الحالة يبقى الواقع السياسي منفصلاً عن النصوص والآليات حتى وإن حملت عنواناً ديمقراطيًّا زائفًا.

والخلاصة، أن حرية الصحافة والإعلام على وجه العموم لا يمكن أن تقوم على أساس ضمان فرد أو هيئة ولكنها تقوم على أساس دستور حر يؤكدها، وقانون يدعمها، ثم ممارسة شجاعة تحميها وتهذبها، وهو ما يعني أن حرية الصحافة والإعلام يحميها ويدعمها سياق قانوني وسياسي يتبنى المنطلقات والمبادئ الديمقراطية، وهو ما يمنح من جهة أخرى الصحافة والإعلام القدرة والقوة على حماية وتدعيم النظام الديمقراطي ومن هنا تنبع أهمية حرية الصحافة، حيث تقود حرية الصحافة التطور الديمقراطي.

حرية الإعلامي ومهنيته وجهان لعملة واحدة

لا يمكن تصور قيام الإعلام بدور حقيقي في نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية، دون أن يكون الأداء الإعلامي محكومًا بمعايير وقيم وسلوكيات مهنية راقية، ذلك أن هذه المهنية المحترمة هي التي تؤهل الإعلامي للتفرغ لعمله والفهم الصحيح لحقوقه والتزاماته، وإدراكه للفرق بين الخبر والرأي وبين التحرير والإعلان، وهي التي تدفعه للالتزام الطوعي بمبادئ المهنة وآدابها وتقاليدها المنصوص عليها في مواثيق الشرف الإعلامية، فيراعي حقوق غيره من المواطنين والموظفين العموميين ولا يتجاوزها ويحرص على حقه المهني في الحصول على المعلومة وعلى واجبه المهني في تقديمها سليمة دقيقة إلى أصحاب المصلحة دون تزييف ولا تحريف.

والمهنية المقصودة هنا ليست فقط مهنية الإعلامي الفرد بل هي أيضًا مهنية المؤسسة الإعلامية إذ إن الإيمان بهذه المجموعة من التقاليد والقيم والآداب والسلوكيات الحاكمة

للإعلامي في أدائه لدوره في توليد ثقافة الديمقراطية ونشرها بين الناس لا يجب أن يتوقف عند حدود الإنسان الفرد بل يتخطاه إلى مؤسسته التي يعمل لديها وإلى نقابته التي ينتمي إليها.

والمهنية المقصودة هنا لا تتحقق بمجرد التمني ولا حسن النوايا، ولكنها تتطلب أيضًا تعليمًا مهنيًّا محترفًا، وتدريبًا مستمرًا يستهدف تنمية المهارات ورفع القدرات وزيادة الخبرات، ووضعًا ماديًّا كريمًا يعين الإعلامي على التفرغ والإنجاز والولاء لمهنته، ومؤسسة إعلامية تحترم أعضاءها وتحمي حقوقهم، ونقابة مهنية تؤدي دورها في ترقية خبرات ومهارات أعضائها وتدافع عن حقوقهم وتحمى المجتمع من تجاوزات بعضهم.

وأخيرًا فإن مهنية الصحفي والإعلامي لا يمكن أن تكتمل إلا إذا توفرت لديه "عقيدة" إعلامية أو صحفية تقوم على إيمان راسخ لدى الصحفي بمهنة الصحافة وبكون الصحيفة العامة هي أمانة عامة Public Trust وأن القائمين عليها والمنتمين إليها هم أمناء عموميون Public Trustees وذلك حال قيامهم بمسئولياتهم الكاملة التي تتمثل في تقديم خدمة عامة Public Service للمجتمع وأن أي أداء دون ذلك يكون من قبيل خيانة الأمانة العامة والمهمة التي كلفه بها المجتمع.

ويجب الاعتراف أن في إعلامنا العربي هناك الكثير من التحديات والمشكلات التي تؤثر بالسالب على مستوى الأداء المهني للعمل الإعلامي وبالتالي استقلالية الإعلام وحريته، ولعل أهم هذه الإشكاليات أو التحديات تحيلنا مباشرة إلى مدى الحرفية في صياغة الخبر، فصياغة الخبر نفسها نقلا أو ترجمة أو إعادة إنتاج هي أول خطوة يبرز فيها مفهوم الحرية الإعلامية، فالخبر تصريح وسكوت، فما لم يذكر هو المسكوت عنه والذي يعني الصمت عنه وجود هدف من هذا الصمت أو عدم الإشارة، حتى اللغة غير محايدة فإذا كنت أتحدث عن إسرائيل على سبيل المثال فقد أشير إليها بالعدو الصهيوني، أو الكيان الصهيوني، أو دولة إسرائيل، أو الدولة العبرية، أو الإدارة الإسرائيلية، وكل تسمية من تلك التسميات تحمل دلالة وموقفًا سياسيًّا، مثلها مثل أن أطلق على الفدائي لفظ: استشهادي أو انتحاري أو إرهابي، وبالتالي حتى صياغة الخبر محمَّلة بالرأي. لقد فقدت اللغة براءتها أو حيادها، لهذا، فالفرق بين الرأي والخبر والتمييز بينهما هام جدًّا في المدرسة الصحفية الغربية، إن

وضوح هذا الفارق هو الذي يحمي أي صحفي فحرية الرأي في الغرب مقدسة ولا مجال للاعتداء أو الحجر عليها ولكل أن يعبر عن رأيه كيفما يشاء، لكن الخبر مبني على المعلومات وإذا لم تكن تلك المعلومات صحيحة هنا تكمن الخطورة ونقطة الضعف التي يمكن أن ينال منها الخصوم، والدقة والحياد المهني الأخلاقي للإعلامي هنا لا يعني التخلي عن التزامه السياسي، فالالتزام المهني الأخلاقي لا يتعارض أو يتناقض مع الالتزام السياسي، خاصة أنه يزيد من مدى مصداقية العامل بالحقل الإعلامي .لذا يجب أن يكون هو المعيار الأول الموجه للأداء المهني الإعلامي، أما في صحافتنا أو إعلامنا العربي فهناك خلط واضح بين الرأي والخبر، فصدق الخبر أو المعلومات التي يتضمنها قضية حاسمة في إعلام الغرب على سبيل المثال في جريدة الواشنطن بوسط لا يتم نشر أي خبر إلا إذا تأكد من مصدرين مستقلين، أما في إعلامنا العربي فقد تنشر بعض الأخبار دون معرفة حتى مصدرها.

إشكالية أخرى تؤثر على مستوى حرفية ومهنية الإعلامي هي قضية الولاء فالإعلامي في أي صحيفة أو مؤسسة إعلامية ولاؤه في المقام الأول للرأي العام، لأن وظيفته الأساسية هي العمل كوكيل للناس، وهي مهمة تفرض عليه أن ينقل الحقيقة للناس كاملة، والناس بوعيها و بقدرتها على الاستبصار والفهم قادرة على تحديد مستوى الدقة والأمانة والمصداقية في نقل الخبر رغم كل الرسائل أو التوجهات السياسية وغير السياسية المتضمنة في الخبر، والتي تتركز في تفسير الصحيفة للخبر والذي يعكس مستوى انحيازها للرأي العام، فالخبر في حد ذاته يجب أولا أن يشبع الاحتياجات المعرفية للجمهور أو لمتلقي الرسالة الإعلامية، ثم عليه أيضًا بعد ذلك أن ينير له العديد من الحقائق المرتبطة بالخبر كجزء من عملية بناء الوعي المستنير لدى المتلقي، وفي أحيان كثيرة تؤثر أوضاع العمل داخل المؤسسة الإعلامية ومن يملكها أو يصنع القرار بداخلها ويحدد سياستها الإعلامية على انحيازات الإعلامي وولائه وبالتالي مدى مصداقيته واحترامه للحقيقة ففي المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة يطغى نفوذ وتوجهات بل وسيطرة البيروقراطية الحكومية، أما المؤسسات الإعلامية الخاصة هنا فاستهداف الربح بشكل أساسي يلعب دورا حاسما في توجهاتها، خاصة مع الدور والتأثير المتزايد للإعلان في العملية الإعلامية، وهو الدور السلبي الذي يزداد وطأة مع أهمية الإعلان في تمويل وسائل الإعلام وضمان قدرتها على الاستمرار.

وفي سياق تهافت الإعلام على الخبر الجاذب للاهتمام كثيرًا ما يتم التركيز على الكوارث والحوادث وأحداث العنف والأخبار التافهة في حين تغيب عن ساحة الإعلام أخبار أكثر أهمية لدى الرأي العام وهو ما يخل بالرسالة التنويرية للإعلام.

أيضًا الخلط بين التحرير والإعلان أحد أهم الإشكاليات التي تضرب بعنف مهنية ومصداقية الإعلامي، فدور الإعلان ليس إيجابيا في التحليل النهائي لأنه ينتقص من حقوق متلقي الرسالة الإعلامية الذي يتوجب أن يحصل على الحقيقة كاملة غير منقوصة على عكس الإعلان الذي قد يعمد إلى إخفاء جزء من الحقيقة أو تشويهها، من أجل الترويج لسلعة أو لنمط استهلاكي معين.

يضاف أيضًا إلى المشكلات التي تؤثر بالسالب على مهنية العمل الإعلامي في مجتمعاتنا العربية تدهور برامج إعداد العاملين بالحقل الإعلامي وغياب المعايير الموضوعية المرتبطة بالكفاءة المهنية في اختيار العديد من القيادات الإعلامية لمواقعها يضاف إلى هذا الإدارة التي تدار بها المؤسسات الإعلامية خاصة المؤسسات الرسمية المملوكة للدولة، فالإعلام المصري على سبيل المثال يعاني في معظم مؤسساته من ضخامة عدد العاملين في أجهزته إلى جانب طول فترة بقاء رئاسات هذه الأجهزة الإعلامية في مواقعهم الأمر الذي يؤثر على خبرة وقدرة والفرص المتاحة لجيل أو جيلين من الإعلاميين الذين لم تتح لهم فرصة إدارة المواقع القيادية.

وأخيرًا القيود المفروضة على حق الحصول على المعلومات وتداولها والتي تضرب في الصميم الدور التنويري للإعلام.

وإذا كانت وسائل الإعلام تتأثر في القيام بدورها في نشر الثقافة الديمقراطية بمدى المهنية والاحترافية في أدائها، وهو ما قد يراه البعض مشكلة ضخمة الحجم عصية على الحلول السريعة، إلا أن هناك العديد من الإجراءات والمبادرات التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه الإشكاليات ورفع مستوى الكفاءة المهنية للإعلام العربي وذلك عبر:

تطبيق معايير موضوعية حرفية مهنية في اختيار قيادات العمل بالمؤسسات الإعلامية حتى تنجح الأخيرة في تبني رسالة إعلامية أكثر ديمقراطية من ناحية وفي معالجة المشكلات

المتراكمة بدرجة من النجاح مطلوبة من ناحية ثانية. ومن نافلة القول أن تطبيق معايير حسن الاختيار على شباب الإعلاميين الذين يلتحقون بالمؤسسات الإعلامية يمكن أن يساعد على تحقيق ذلك النجاح وخصوصاً إذا ما شاركوا في برامج تدريبية مستمرة للتأهيل السياسي ورفع الوعي العام بقضايا ثقافة الديمقراطية .أيضًا يجب التأكيد على أن التنظيمات النقابية والمؤسسات الأكاديمية وكذلك المؤسسات الإعلامية ذاتها، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة يجب أن تقوم بمسئوليات وأدوار مهمة في مجال رفع الكفاءة المهنية للعاملين بالحقل الإعلامي.

وحتى يرتفع مستوى الأداء المهني من الضروري أن يتفرغ الإعلامي لعمله داخل المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، وهو ما يستلزم رفع مستوى المرتبات والدخول التي يحصل عليها الإعلاميون، وهو أمر ممكن التحقيق إذا ما سدت أو قلصت الفجوات الضخمة التي تفصل القلة من القيادات عن الأغلبية من الإعلاميين من حيث الدخل.

ويمكن تعزيز مهنية الإعلام من خلال محاكاة بعض مؤسسات الإعلام الغربي فيما يتعلق بوجود مسئول داخل كل مؤسسة صحفية تكون مهمته التأكد من صحة نسبة أية أحاديث صحفية إلى أشخاص المسئولين المنسوبة إليهم قبل النشر.

وعلى المستوى النقابي يجب مراجعة معايير الانضمام إلى نقابة الصحفيين، وباقي التنظيمات النقابية للعاملين بالمجالات الإعلامية المختلفة، بحيث يبدأ الصحفي أو الإعلامي عمله قبل قبوله في عضوية النقابة وأن يكون له نشاط ظاهر خلال فترة محددة.

ضرورة تفعيل دور المنظمات النقابية للصحفيين والإعلاميين ليس فقط في الدفاع عن الصحفيين وحقوقهم وحرياتهم، وهذه مسئولية رئيسية للنقابة لا يجب التفريط فيها، ولكن أيضًا في محاسبتهم على التجاوزات وعدم الاكتفاء بعقوبة لفت النظر بل تجاوزها – إذا ما كان هناك مقتضى قانوني سليم وقوي – إلى تطبيق عقوبات أشد – وفق درجة التجاوز، مثل الإنذار أو الوقف أو شطب الاسم من جدول النقابة . وهنا يجب أن تكون المعايير المهنية وحدها – وليس الحسابات أو المواقف السياسية – هي الحاكمة في قرار النقابة إزاء حالات التجاوز، مع ضرورة التأكيد على حق نقابتهم المستقلة وحدها في مساءلتهم التأديبية.

حظر الرقابة بكل أشكالها وإطلاق حرية إصدار الصحف وتأمين حق الصحفيين في الحصول على المعلومات من مختلف مصادرها دون قيود وبضمانات قانونية توفر الحماية التشريعية للحقوق المهنية للصحفيين ولكل العاملين في الحقل الإعلامي الذين يجب إلغاء المسئولية الجنائية عن النشر والتي تعاقبهم بعقوبات سالبة للحرية.

الفصل الثالث

الإعلام الإلكتروني
والفضائيات والسماوات المفتوحة [٣]

[٣] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "الإعلام الإلكتروني والفضائيات والسماوات المفتوحة"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية ورقة محيي الدين اللاذقاني بعنوان "إستراتيجية الهيمنة وديمقراطية المصالح في السياسات الإعلامية –تقنيات الإعلام ومشاركة المجتمع المدني في الممارسات الديمقراطية"، ومحمد عبد المنعم فطيم بعنوان "قدرة القنوات الفضائية على التأثير السياسي بالنسبة للمواطنين وأصحاب القرار"، وسعيد المصري بعنوان "المدونات المصرية فضاء اجتماعي جديد".

التكنولوجيا وتطور الإعلام: بين الحرية والتقييد

هناك علاقة جدلية ملتبسة لم تستطع البشرية أن تحلها وهي العلاقة بين الحرية والمسئولية. وفي مناخ الالتباس تنشط الحكومات لتقليص مساحات الحرية، وفي المقابل ينشط تيار آخر مقاوم مدافع عنها، هذا الصراع يعتبر لصيقًا بدور وسائل الإعلام، خاصة أن الإعلام هو رسالة جوهرها الحرية، فالإعلام غير الحر هو إعلام منقوص بصرف النظر عن كون هذا الإعلام مسموعا أو مرئيا أو مقروءا.وإذا كان هناك بشكل عام العديد من العوامل التي تؤثر على سقف حرية الإعلامي مثل البيئة الإعلامية الدولية، والمناخ السياسي في مجتمع الإعلامي ذاته، إلا أن التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات ونقل وتداول المعلومات أصبح من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على سقف حرية الإعلام، ويلاحظ أنه بمقدار هذا التطور التكنولوجي تتطور أيضًا الضوابط والقيود المفروضة على الإعلام،والتي تتالت بتطور تكنولوجيا وسائل الإعلام وتطور قدرتها على التأثير، وهو ما يعني استمرار هذا السباق بين التطور التكنولوجي الذي يخرق كل الضوابط والقيود على وسائل الإعلام من جهة وبين محاولات تقييد تأثير الإعلام عبر التشريعات والقوانين من جهة أخرى. وهناك بعد آخر لهذا الصراع بين الحرية الإعلامية وتقييد العمل الإعلامي يرتبط بتنامي ظاهرة العولمة التي أصبحت مؤثرة بدرجة كبيرة في المجال الثقافي وما تنتجه من السعي إلى خلق ثقافة عالمية ذات ملامح واحدة وخصائص مشتركة بين كل شعوب العالم، وهو منحى خطر خاصة في تأثيره السلبي على حالة التنوع الثقافي الإنساني التي تثري الحضارة الإنسانية، لهذا أصبح الصراع بين التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والذي يعلو بسقف الحرية في مواجهة الميل لوضع الضوابط والقيود التي تحد من تلك الحرية يحظى بمزيد من التعقد، خاصة وأن التطور التكنولوجي يضعف من القدرة على ممارسة أي قدر من الحجب أو التقييد أو المنع على وسائل الإعلام الحديثة، فالقنوات الفضائية على سبيل المثال إذا منع بثها على أحد الأقمار الصناعية يكون بإمكانها البث على قمر صناعي آخر، بل إن إمكانيات البث آخذة في التطور ويمكن تجاوز الأقمار الصناعية من خلال البث عبر شبكة الإنترنت والاستقبال من خلال أجهزة الكومبيوتر، والتطور الحادث في مجال المالتي ميديا يفتح آفاقًا لا حدود لها في هذا المجال، وهو ما سوف يهدم من الأساس محاولات التقييد أو المنع أو الحجب.

هذا الصراع المعقد بين الميل للتقييد وإطلاق حرية العمل الإعلامي بدون قيود يطرح العديد من التساؤلات لعل في مقدمتها هل المجتمع مازال في حاجة لتنظيم ساحة الإعلام بما يحافظ على قيم المجتمع وسلامته وأمنه؟ وإذا كانت هناك حاجة فمن هو الطرف أو الأطراف التي لها الحق في تحديد إطار تلك العملية التنظيمية وقواعدها ومسارها وسقفها؟ وإذا كان لا يمكن إغفال تأثير البعد الدولي بكل تفاعلاته رغم كل القيود أو الضوابط التي قد تفرضها الدولة أو حتى السياق الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات على الخطاب الإعلامي، وهي التفاعلات التي أصبحت في ظل العولمة تهدد إلى حد ما الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، كيف يمكن بناء التوازن المطلوب بين الانفتاح والحرية الإعلامية والحفاظ على الخصوصية الثقافية من الذوبان؟

تحدٍّ آخر يطرحه التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والذي حول العالم إلى قرية صغيرة، هو تنامي ظاهرة الاحتكار في مجال الإعلام فالأمر هنا يتجاوز الإعلام الحكومي أو الخاص إلى وجود احتكارات دولية في مجال الإعلام كونت إمبراطوريات إعلامية ضخمة تضم الواحدة منها محطات إذاعة وتلفزيون وجرائد ومجلات، هذه الإمبراطوريات جعلتنا بصدد احتكارات إعلامية متعددة الجنسيات، تماما كما في الأنشطة الاقتصادية الأخرى،هذه الإمبراطوريات أصبح لها تأثيرها حتى على مجرى الصراعات الدولية، أو الصراعات الإقليمية في المناطق الساخنة،بل وحتى الصراعات السياسية الداخلية. نموذج لهذا يتمثل في الحملة الشرسة التي قادتها الإمبراطوريات الإعلامية المملوكة لرجال الأعمال اليهود في روسيا، والتي واجهت فلاديمير بوتين الرئيس الروسي عندما حاول تقليم أظافر بعض القوى الاقتصادية في داخل روسيا، بروز هذه الاحتكارات يضفي على ساحة الإعلام مظاهر أكثر تعقيدا من تقسيمها فقط إلى إعلام حكومي وخاص. حيث ترتبط هذه الظاهرة أيضًا بسقف الحرية أو حجم القيود، بل وتؤثر بشكل مباشر على تطور الأوضاع السياسية في المجتمع نتيجة تعرضه لرسائل سياسية معينة، كل هذه التفاعلات والتشابكات تطرح سؤالا أكثر محورية هو: هل التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات التي كسرت الحواجز والقيود المفروضة على الإعلام ساهمت بشكل إيجابي في دفع عجلة الديمقراطية داخل المجتمع؟، وهل يمكن توظيفها

بشكل إيجابي في دفع مسيرة الإصلاح في مجتمعاتنا العربية؟ خاصة وأن الواقع يشير حتى في مجتمعاتنا العربية إلى خروج مساحات إعلامية متزايدة من هيمنة أو سيطرة الدولة.

الفضائيات والسماوات المفتوحة

كان ظهور البث الإذاعي، ثم البث التلفزيوني فتحًا جديدًا في وسائل الإعلام الجماهيرية والقدرة على التأثير في صناعة رأي الملايين من البشر من خلال ما تتضمنه الرسائل الإعلامية التي تبثها تلك الوسائل، وبالتالي إمكانية التأثير في مواقفهم وردود أفعالهم السياسية والاجتماعية لهذا كانت الضوابط والقيود في مواجهة الحرية، أحد أهم العوامل التي أثرت في مسار تلك الوسائل الإعلامية وحكمت علاقتها بالدولة، ولعل مصر صاحبة أقدم تجربة إعلامية عربية وأبرز نموذج يوضح العلاقة التي حكمت الإعلام بالدولة، حيث ولد الإعلام المصري المسموع في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي وكان إعلامًا حرًّا مملوكًا ملكية أهلية "خاصة"، لكن بعد عدة سنوات استشعرت السلطات الحكومية أهمية هذا الوسيط الجديد، وأصبح من الصعب القبول بمنحه تلك الحرية المطلقة فقامت بداية بإلغاء كل تراخيص الإذاعات الأهلية القائمة وأصبح البث الإذاعي قاصرا على إذاعة رسمية واحدة هي إذاعة القاهرة التي بدأت عملها عام ١٩٣٤، أما التلفزيون والذي بدأ إرساله منذ عام ١٩٦٠ فقد كان منذ البداية (بعد الاستفادة من تجربة الإذاعة) خاضعا للدولة التي أصبحت تمارس سلطتها الرقابية على كل وسائل الإعلام بعد أن تم تأميم الصحافة في بداية الستينيات من القرن الماضي، ثم كانت هناك فترة قصيرة استهدف فيها منح مساحة من الاستقلالية لكل من الإذاعة والتلفزيون هي فترة تولي محمد حسنين هيكل وزارة الإعلام، حيث أصبح كل منهما يشكل كيانا مستقلا بذاته عن وزارة الإعلام وتم البدء في وضع قواعد تلك الإدارة الذاتية والمستقلة بالاستفادة من نموذج الإدارة في هيئة الإذاعة البريطانية التي تدار ذاتيًّا من خلال مجلس للأمناء يضع السياسات والخطط ويشرف على تنفيذها، لكن هذا التوجه لم يستمر طويلا، حيث صدر القانون المنظم لعمل تلك الهيئات الإعلامية وشرط تنفيذ كل قرارات مجلس الأمناء بموافقة وزير الإعلام عليها، وبالتالي أعاد هيمنة الدولة على هذه الوسائل الإعلامية لنقطة البداية مرة أخرى .هذا الميل إلى الهيمنة

والتقييد هو ما خلق في مرحلة تالية مقاومة محاولة دخول مصر عصر الأقمار الصناعية في البث ووصوله إلى المنازل نتيجة ما يتيحه هذا من مساحة أكبر من الحرية وعدم القدرة على التحكم فيما تتم مشاهدته، وهو الصراع الذي عكسته محاولات رفعت شعار مقاومة الغزو الثقافي وحماية المجتمع من تأثيراته، لكنها لم تصمد طويلا حيث دخل الإعلام العربي عصر الفضاء عام ١٩٩٠ بظهور أول قناة مصرية تستخدم القمر الصناعي في البث المباشر، وكانت تلك البداية التي فتحت الباب أمام تدفق المحطات الفضائية العربية والتي وصل عددها إلى ما يقرب من ٤٠٠ قناة فضائية، هذا التحول الذي لم يكن في الحسبان فرضته في الحقيقة ثورة تكنولوجيا الاتصالات، ففي بداية الإرسال التلفزيوني كان نصيب كل دولة ١-٣ قنوات تلفزيونية، وكان نصيب مصر تحديدًا قناتين هما القادرتان على تغطية كل الأراضي المصرية، ومع انطلاق النايل سات واستخدام التكنولوجيا الرقمية أتاح هذا مضاعفة عدد القنوات إلى ستة أضعاف، ثم تطورت إلى ٢٠ ضعفًا بعد سنوات قليلة، وأتاح ذلك لكل من يرغب ويقدر إمكانية إطلاق قناة تلفزيونية، هذه النقلة بدورها فرضت هي الأخرى نوعية جديدة من البرامج تحت ضغط ضرورة شغل ساعات الإرسال الممتدة على مدار اليوم فظهرت البرامج الحوارية والتي يشارك فيها الجمهور على الهواء مباشرة.

وبمرور الوقت، أحدثت الأقمار الصناعية طفرة إعلامية هائلة كمًّا وكيفًا في كل نواحي الحياة بما تحمله من قنوات يعجز المشاهد المتفرغ عن حصرها أو ملاحقتها، ففي مصر فقط على سبيل المثال يصل عدد الأقمار التي يمكن استقبالها في المدن المصرية إلى ما يزيد عن ٥٣ قمرًا، وتستقبل نفس هذه الأقمار في معظم المدن العربية مع اختلافات طفيفة بالنسبة لبعضها تحكمها خطوط الطول وخطوط العرض لمواقع الاستقبال ونطاقات تغطية تلك الأقمار، فمثلاً يصعب استقبال أقمار هسباسات الأسبانية وأسترا الأوروبية في الخليج، أما في إفريقيا فتعتبر ظروف الاستقبال غير مواتية إلا لأقمار الإنتلسات بينما تتشابه ظروف الاستقبال في مدن شمال إفريقيا مع ظروف الاستقبال في أوروبا، ويمكن أن يستقبل الجمهور من هذه الأقمار نحو ٥٠٨٠ قناة، يهمنا منها نحو ٩٤٥ قناة تشكل نسبة ١٩٪ تقريبا من هذا الإجمالي وتبثها الأقمار السيادية: مجموعة أقمار نايل سات ١٠١ ونايل سات ١٠٢ وأتلانتيك بيرد٤ في

الموقع المداري ٧ غربا ومجموعة أقمار بدر٣ وبدر٤ ويروبيرد٢ في الموقع المداري ٢٦ شرقًا وقمر عربسات B2 في الموقع المداري ٣٠,٥ شرقًا.

وإذا كان التطور التكنولوجي قد ساهم في فتح الباب أمام القطاع الخاص لإنشاء القنوات الفضائية وظهور الكثير من القنوات فقد اكتسب بعضها جماهيرية وشعبية وأصبح لها وجود قوي على الساحة الإعلامية، بجانب قنوات أخرى لا تغطي تكاليف الاستمرار وتعتمد في بقائها على تمويلات خاصة وأخرى تعتمد في بقائها على التمويل من الرسائل القصيرة SMS، والبعض الثالث الذي تعثر وانسحب، هذا الكم الضخم من القنوات انعكس في تنوع اهتماماتها الإعلامية، وهو ما ينعكس بالتالي على طبيعة اهتمامات المجتمع وثقافته وتوجهاته، نموذج لهذا القنوات التي تبث عبر النيل سات١٠١/١٠٢ /أتلانتيك بيرد٤ والتي تغطى معظم الدول العربية. وسنجد أن قنواتها تتوزع بين: ٤٣٪ من القنوات عامة ومنوعة و١٠٪ رياضية و٨٪ غنائية و٧٪ أفلام ومسلسلات و٦٪ إخبارية وحوارية و٥٪ دينية و٥٪ ترفيهية واحتفظت قنوات الكارتون والأطفال، الاقتصادية، الثقافية والتعليمية، الوثائقية، التسوق، الأزياء والديكور والمطبخ، المحادثة، المشاهدة بالأجر، السياحة، والتكنولوجيا بنسب متقاربة تتراوح بين ٣,٥٪ و ٠,٢ ٪ .

أما أقمار بدر٣ وبدر٤ ويروبيرد٢ وعربسات B2 والتي يمكن أيضًا استقبالها في كل الدول العربية، فتتوزع قنواتها بين ٤٢٪ من القنوات عامة ومنوعة و ٩٪ رياضية و ٨٪ موسيقية وغنائية و ٧٪ أفلام ومسلسلات و٦٪ إخبارية وحوارية و٥٪ دينية و٥٪ ترفيهية واحتفظت قنوات الكارتون والأطفال، الاقتصادية، الثقافية والتعليمية، الوثائقية، التسوق، الأزياء والديكور والمطبخ، المحادثة، المشاهدة بالأجر، السياحة، والتكنولوجيا بنسب متقاربة تتراوح بين ٣,٥٪ و٠,٥ ٪ بإجمالي ٣١٤ قناة.

هذا الكم الضخم من القنوات كان له تأثيره المباشر على كل أفراد الأسرة العربية فالطفل لم يعد يتناول الطعام إلا وهو يشاهد قناة الكارتون التي يريدها، وفي مرحلة عمرية أخرى يضيف قنوات الألعاب إلى قنواته المفضلة، وسيدة المنـزل أخذت قرارها واختارت ما تريد مشاهدته من قنوات ووضعتها في القوائم المفضلة لمتابعة البرامج التي تريدها، والشباب أخذوا

قرارهم وجمعوا القنوات الرياضية في قائمه مفضلة والقنوات الموسيقية والغنائية في قائمة أخرى، أما الأب فقد جمع القنوات الإخبارية في قائمة خاصة ورتبها حسب مصداقيتها من وجهة نظره .. إلخ، ما سبق هي إجراءات توصل إليها المشاهد بغرض تضييق دائرة البحث وعدم إضاعة الوقت في اكتشاف ما لدى تلك القنوات من جديد، لقد فرض تنوع الفضائيات واتجاهاتها على المشاهد مسئولية الاختيار من بينها وعندما اطمأن إلى أن اختياراته هي الأسلم صار يوصي الآخرين بالقنوات التي قرر أنها الأولى بالمشاهدة. فهناك القنوات التي تبث أفلاما كلاسيكية والتي تبث أفلامًا حديثة والتي تبث أفلامًا موجهة، القنوات الرياضية معروفة ومصنفة حسب ما تذيعه من مباريات. ونفس القول ينطبق على القنوات الإخبارية والحوارية وهنا أصبح على المشاهد أن يستخدم فطنته ومعلوماته ليتمكن من الاقتناع بالخبر كما هو أو أن يقتنع به بعد حذف الأجزاء التي يرى أنها غير محايدة أو أنها تخدم اتجاهات معينة، وتنبه الإعلام الرسمي إلى أن المشاهد يجري المقارنة بين ما يسمعه ويشاهده على الشاشات المحلية وبين ما يشاهده ويسمعه من غير القنوات المحلية مما اضطره إلى إعادة صياغة خارطته الإعلامية للمحافظة على مصداقيته أمام سقف الحرية المتاح أمام الفضائيات الخاصة، ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى وجود عديد من القنوات التجارية هدفها الربح فقط من خلال برامج يجد فيها بعض المشاهدين تسلية ترضيهم وإن كانت لا تؤثر سياسيا على المشاهد بشكل مباشر.

هكذا نجد أن كل قسم من أقسام القنوات الفضائية أصبح له تأثيره على قطاع من قطاعات المشاهدين بدرجة أو بأخرى ومن أهمها القنوات الإخبارية والحوارية العربية والأجنبية على أقمار النايل سات وعربسات لكونها ذات تأثير مباشر وفوري.

والحديث عن التأثير السياسي للقنوات الفضائية لابد أن يرتبط بانتشارها. وتحضرنا هنا تجربة قناة الجزيرة التي بدأت عام ١٩٩٦ كقوة إعلامية عالميه بديلة عن القنوات الغربية مثل CNN والـ BBC، حيث قلصت هيمنتهما على المشاهد العربي بعد أن ظلتا تتربعان على عرش المعلومات وحرية التعبير التي لم يكن لها وجود من قبل، ولاشك أن الجزيرة قد اكتسبت شعبيتها محليًّا بسبب عامل اللغة واعتبارات الثقافة المشتركة في البلدان العربية، بالإضافة إلى أنها قدمت نموذجا في الصياغة والهيكلة احتذت به معظم القنوات الإخبارية

العربية وهو ما ساعد على تغيير الموازين في ساحة الإعلام العربي حيث طرحت الهموم العربية بصيغة إعلامية غربية، وأثيرت موضوعات شائكة لم تكن على بساط البحث من قبل مثل دور المرأة في المجتمع، علاقة الدين بالسياسة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأسهم ذلك في تغيير مواقف رسمية كثيرة قبلت بمفردات جديدة لم تكن تقبل بها في السابق، كما انفردت الجزيرة بنشر أحاديث أسامة بن لادن في عام ٢٠٠١، مما جعل منها المصدر الوحيد الذي اعتمد عليه الغرب ساسة ومشاهدين وقتها، الساسة أدلوا بتصريحاتهم وأعادوا حساباتهم، والمشاهد استمد المعلومة من مصدرها المباشر، ولعبت الجزيرة دورًا بارزًا على ساحة الإعلام العربي في تطوير صناعة الخبر وطريقة العرض كما شاهدناها في تغطية حروب العراق وأفغانستان، وهو ما تأثرت به العديد من الفضائيات العربية في تغطيتها لأحداث الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة، والنتيجة أن هذه القناة غير الحكومية نجحت في أن تكون المرآة التي تعكس وجهات نظر المنطقة العربية على مستوى العالم. وكان لابد من الخروج من النطاق المحلي بنشر وجهات النظر هذه بلغة المشاهد فانطلقت الجزيرة الدولية باللغة الإنجليزية في نوفمبر ٢٠٠٦ ووصلت في انتشارها إلى أبعاد لم تصلها أي قناة عربية أخرى وهكذا نقلت التأثير السياسي على غير الناطقين بالعربية.

وتثير تجربة الجزيرة ومدى تأثيرها على المواطن العربي، أو على قنوات إعلامية أخرى أو حتى على المسئولين والحكومات في مجتمعاتنا العربية الحديث عن مسألة تأثير الفضائيات بشكل عام والقنوات التلفزيونية الخاصة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالممارسة الديمقراطية، والالتزام بالموضوعية والمهنية في تقديم الرسالة الإعلامية، وعلاقة الإعلام الرسمي بالجمهور، ففي إحدى الدراسات على عينة من الجمهور العربي حول مدى المصداقية في الإعلام الرسمي أو الحكومي أجاب ٥٣,٣ ٪ من أفراد العينة بأنهم لا يثقون في الإعلام الحكومي، أما الذين يثقون في الإعلام الحكومي فلم تتجاوز نسبتهم ٢٠٪، والنسبة الباقية عكست رأيًا مترددًا بين هذا وذاك.

إن هذه الأرقام تشير إلى انخفاض قدرة الإعلام العربي الرسمي رغم التطور التكنولوجي والثورة الإعلامية التي يشهدها العالم على كسر السدود والحواجز بينه وبين الجمهور، وفي دراسة أخرى على عينة من مشاهدي التلفزيون في إحدى الدول العربية أشار حوالي ٤٢٪

من العينة إلى تأييدهم لفكرة إغلاق التلفزيون المحلي وتوفير النقود التي تنفق عليه بدون طائل، هذه مجرد إشارة لموقف المواطنين العرب من وسائل الإعلام الرسمية التي تمول من جيوبهم عبر أموال الدولة التي يدفعونها للضرائب ولا تحقق أي مكاسب أو عوائد لهم أو للمجتمع، في الوقت الذي تحقق فيه القنوات الفضائية والتي تجتذب الجمهور ليس فقط نسب مشاهدة عالية ولكن أرباحًا بالملايين من خلال الإعلانات ورسائل SMS، ولنا أن نتخيل حجم هذه المكاسب إذا كانت رسالة SMS واحدة تتكلف في المتوسط ما يعادل ١١ جنيهًا مصريًّا وبعض القنوات الفضائية تتلقى كل ثانية حوالي ٨ رسائل أي أن العائد من الثانية الواحدة قد يصل إلى ٨٨ جنيهًا.

إن إقبال المشاهد العربي على القنوات الفضائية العربية الخاصة على وجه التحديد وعزوفه عن القنوات الرسمية يعود في جزء كبير منه إلى العديد من نقاط القوة التي تتمتع بها القنوات الخاصة وأهمها:

- مستوى الحرية في تناول مختلف القضايا السياسية وغير السياسية، وهو بالتأكيد أعلى في الفضائيات الخاصة مقارنة بوسائل الإعلام الرسمية.
- مرونة هذه الفضائيات وقدرتها على التجديد والتنويع من حيث الشكل والمحتوى مقارنة بوسائل الإعلام الرسمية ويكفي أن نقارن بينهما في عناصر الديكور والإمكانيات الفنية.
- ارتفاع الكفاءة المهنية لدى العاملين بالفضائيات الخاصات مقارنة بالإعلام الرسمي.
- مساهمة الفضائيات الخاصة في تداول مفاهيم مثل المساءلة والشفافية، وهو ما دفع الناس للمقارنة بينها وبين الإعلام الرسمي وما يقدمه وما يبثه من أخبار ومعلومات، جعلتهم يلهثون بحثًا عن الفضائيات الخاصة.

وبجانب عناصر القوة تلك التي تتمتع بها الفضائيات الخاصة هناك أيضًا عناصر ضعف أخرى يعاني منها الإعلام الرسمي، ومنها على سبيل المثال أن ما يقدمه من مواد إعلامية

متعددة وحتى الدرامي منها يعيد إنتاج أوضاع التخلف التي تعاني منها المرأة في المجتمعات العربية، كما أنه همش إلى حد كبير دور المثقف وحجب رأيه وقدرته بالتالي على لعب دور تنويري أو تثقيفي في مجتمعه، ويبقى في النهاية أن مؤسسات الإعلام الرسمي تعاني من عيب خلقي لأنها ولدت من رحم الدولة وهو ما يفرض سقفًا منخفضًا على حريتها الإعلامية.

إلا أن هذا كله لا يجب أن يجعلنا نغض الطرف عن بعض عناصر القوة التي مازال يتمتع بها الإعلام الرسمي والتي يمكن توظيفها لاستعادة جزء من مكانته وقدرته على منافسة الفضائيات الخاصة لعل أهمها: أنه أكثر اهتمامًا بالقضايا المجتمعية المحلية، وأنه نظرًا لطبيعة التطور الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية وغلبة المجتمعات الريفية والبدوية مازال له قدر من التأثير المباشر على سكان البادية أو الريف من قبائل وعشائر، كما أنه في أحيان أخرى وفي ظروف خاصة قد يلعب الإعلام الرسمي دورًا متوازنًا في حماية السلم الأهلي كما في الحالة اللبنانية حيث يوجد تلفزيون خاص وتلفزيون حزبي وآخر رسمي، وفي العادة يقلل التلفزيون الحكومي من حدة تأثير التجاذبات بين القنوات الحزبية والتي قد تؤدي إلى اشتعال الصراعات الطائفية في الشارع، كذلك يجب أن نتذكر أن الكثير من الفضائيات العربية الخاصة تقدم خطابًا إعلاميًّا متخلفًا أو متحللاً. حقيقة هذه ليست ظاهرة قاصرة على مجتمعاتنا العربية فقط ويوجد مثلها في الغرب، لكن ما يوازن تأثيرها في الغرب وجود فضائيات تقدم ثقافة علمية وتنويرية تدعم القيم والفضائل المدنية، بجانب سياق ثقافي ليبرالي وعقلاني وهو ما يحد كثيرا من تأثير هذه الفضائيات وما تقدمه من قيم سلبية، وهي العوامل غير المتاحة في مجتمعاتنا.

إذا كانت تلك هي أهم الفروق بين الإعلام الرسمي والفضائيات الخاصة والتي جعلت القدرة التنافسية لدى الأخيرة أعلى بكثير، وهو ما انعكس تأثيره المباشر على التلفزيون الحكومي الذي اضطر مع احتدام المنافسة إلى رفع سقف الحرية فيما يقدمه من برامج، إلا أن كليهما يعاني من بعض المشكلات وثيقة الصلة بقضية الحرية واحترام الأخلاقيات المهنية والحياد والموضوعية في عرض وتقديم الرسائل الإعلامية، فكلا الإعلامين الحكومي والخاص يعبر عن مالكه، فالأول يعبر عن النظام السياسي لا المجتمع، والثاني يعبر عن أصحابه ومصالحهم سواء كانوا رجال أعمال أو غيرهم، بل إن العديد من الجوائز التي تقدم في

بعض البرامج تأتي من رجال الأعمال أصحاب هذه القنوات كأحد أشكال الترويج والدعاية لمنتجاتهم. لهذا سنجد أن طبيعة توجهات أي قناة إعلامية ترتبط بطبيعة ملكيتها، فالقنوات الحكومية أو الرسمية تهتم بشكل أساسي بالتعبير عن توجهات الدولة؛ وعلى العكس من هذا فمعظم القنوات الفضائية الخاصة والتي تجاوز عددها ٣٠٠ قناة تهتم بشكل أساسي بالربح، استثناء من هذا هناك بعض القنوات الفضائية الخاصة التي لها توجهات سياسية وإعلامية مثل الجزيرة أو العربية أو MBC، وهي قنوات محدودة العدد لا تغير من طبيعة التوجه الربحي العام للقنوات الفضائية الخاصة، هذا التوجه الربحي وما يحققه من مكاسب دفع الإعلام الخاص إلى محاولة اقتناص مزيد من الأرباح عبر تناول قضايا أخلاقية أو دينية مثيرة للجدل لاجتذاب مزيد من الجمهور خاصة الشباب والمراهقين، وهو ما يطرح مجددا قضية مدى استقلالية هذه المؤسسات الإعلامية فأي وسيلة أو أداة إعلامية تعبر دائما عمن يملكها أو بمعنى أدق عن مصالح من يملكها وهذه قاعدة، وقد تعبر جزئيا وفي أحوال نادرة بجانب هذا عمن يديرها ووفقا للمساحة التي يتيحها له مالك هذه الوسيلة الإعلامية، ولحل هذه الإشكالية غالبا ما يكون مدير الوسيلة الإعلامية متفقا في التوجه مع مالكها، هذه القضية تطرح نفسها بإلحاح عند مناقشة العلاقة بين الملكية والإدارة ومدى تأثيرها على استقلالية الإعلام وحريته. ويكفي لتجسيد هذا الإشارة لواقع ملكية أشهر المحطات الفضائية العربية والذين ترتبط مصالحهم -كما يبدو- بشكل أو آخر بمصالح بعض النظم الرسمية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التوجهات الخاصة بالمواد والبرامج التي تبثها هذه المحطات أو في اختيار المشتركين في إعدادها أو تقديمها بالإضافة إلى الموضوعات والقضايا التي تناقشها، وهو الأمر الذي يؤثر على مصداقية الكثير من هذه الفضائيات التي استطابت العمل في برامجها على زوايا محددة تتعلق بموضوعات وقضايا اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية محددة ويؤثر بشكل أو آخر على المشاهدين لهذه القنوات وبصفة خاصة في المنطقة العربية، كما أن هذه البرامج تعطي للمشاهدين والمتابعين لما يحدث في المنطقة مواد يؤسسون على محتواها كل استنتاجاتهم وتحليلهم لما يجري في المنطقة العربية.

قضية أخرى تتعلق بمدى تدخل الدولة في وسائل الإعلام وهي وإن كانت واضحة ومحسومة بالنسبة للإعلام الرسمي، فإنها أيضًا غير غائبة عن الإعلام الخاص، وما يشاع عن

أن الفضائيات الخاصة أو الإعلام الخاص على وجه العموم لا يتعرض لتدخل الدولة غير صحيح على إطلاقه سواء في مجتمعاتنا العربية، أو في العالم ككل، وفي العديد من القضايا الهامة تتدخل الدولة في الإعلام الخاص وبشكل فج، بل إن هذا يحدث وفي أكثر الدولة ديمقراطية، ونموذج لهذا الولايات المتحدة فخلال عملية التحضير لحرب العراق استطاعت الإدارة الأمريكية أن تدفع وسائل الإعلام للترويج لمجموعة من الأكاذيب المتعلقة بوجود أسلحة دمار شامل في العراق لكسب الرأي العام الأمريكي تمهيدا لضربها، أيضًا وبشكل فجٍّ أثناء الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة تدخلت الإدارة الإسرائيلية في عمل وسائل الإعلام الإسرائيلية من تلفزيون وصحف ومحطات فضائية لحجب نشر بعض المعلومات المتصلة بمسار الحرب، وحتى بعض القنوات الفضائية العربية الخاصة عندما استضافت بعض الشخصيات المعارضة أو غير المرغوب فيها تم التدخل ومنع عرض أحاديثها أو لقاءاتها، ورغم وجود خروق هنا وهناك لهذا التدخل الحكومي لكن هناك في النهاية محاذير لا يستطيع العاملون في الإعلام تجاوزها، فقناة الجزيرة التي تشكل ظاهرة إعلامية على الصعيد المهني في مستوى ونوعية المشكلات السياسية التي تتناولها غير مسموح لها بمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في قطر أو قضية القواعد الأمريكية المنتشرة على أرضها. وهناك باستمرار حالة من الصراع تستهدف الشراء السياسي للإعلام الخاص وتوظيفه حكوميًّا، ولعل الجميع يتذكر كيف أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت وراء تأسيس وتمويل وإدارة كثير من الصحف والمطبوعات الصحفية أو المحطات التلفزيونية، رغم أن من كان يعمل بها أو يروج لها لا يعلم من يقف وراءها. وبخلاف هذه التدخلات الفجة هناك التدخلات الناعمة أو غير المباشرة والتي تأتي عن طريق الإعلانات الحكومية، فالحكومة مازالت تشكل في معظم المجتمعات العربية أحد أهم المعلنين الذين يمكنهم بإعلاناتهم التأثير على توجهات أي وسيلة إعلامية خاصة الجرائد والمجلات.

هذه القضايا بالتأكيد تؤثر على مستوى حرية واستقلالية الإعلام الرسمي أو الخاص، وبالتالي على قدرته على أن يكون أحد روافع عملية الإصلاح في مجتمعاتنا خاصة أن التأثير المباشر لملاك هذه الوسائل الإعلامية يضعف من دورها في عملية التنمية السياسية سواء

لسيطرة البيروقراطية الحكومية هنا أو استهداف الربح بشكل أساسي هناك .وهو ما يدفعنا هنا إلى التأكيد على أن تهميش التأثير السلبي لهذا التدخل يتطلب:

التأكيد على أن الإعلام يجب أن يصبح ساحة تتفاعل فيها الأفكار والآراء مما يسهم في الكشف عن الأفكار والرؤى الأكثر نضجا ونفعا للوطن، في هذا السياق قد لا يكون هناك إعلام مستقل أو حر بالمطلق، لكن هناك إعلام جيد وإعلام رديء، إعلام ذكي وإعلام غير ذلك،إعلام أحادي النظرة وإعلام متنوع يفتح المجال للاختلاف في الرأي.

إذا كان التطور المستقبلي للإعلام يسير نحو غلبة شكل الملكية الخاصة لوسائل الإعلام بصرف النظر عن رغبتنا، لهذا يجب أن نركز ونهتم أكثر بكيفية ترشيد دور وسائل الإعلام بصرف النظر عن نمط ملكيتها، وإذا كانت ملكية وسائل الإعلام تتوزع بين الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال وكل منهم يمارس نوعًا من التوجيه أو الضغط على وسائل الإعلام وما تبثه في محاولة لتشكيل الرأي العام وفق مصالحه، يصبح من الواجب علينا البحث عن أشكال أخرى من الملكية تسمح بتمثيل المصالح الأخرى أو باقي فئات المجتمع، وبأن يكون لها صوتها الإعلامي المعبر عن مصالحها، والمشكلة بهذا المنظور هي في الحقيقة مشكلة ذات بعد سياسي وترتبط بمدى قدرة هذه القوى أيضًا على أن تعبر عن نفسها سياسيًّا وبالتالي إمكانية أن تمتلك منابرها الإعلامية.

دعم ما يطلق عليه الإعلام المجتمعي مثل وسائل الإعلام المملوكة للأحزاب والنقابات أو منظمات المجتمع المدني وهو ما يطرح شكلا جديدا للإعلام يمكن أن يسهم في إصلاح كثير من سلبيات الإعلام الحكومي أو الخاص عبر منافستهما سواء في مجال زيادة الاهتمام بالحريات العامة أو كبح جماح التوجه الربحي.

لكن سوف يظل الحكم على مدى استقلالية ومهنية ومصداقية بل وجودة الخدمة الإعلامية متروكًا في النهاية للرأي العام والذي سوف يمنح هذه الوسيلة الإعلامية سواء محطة تلفزيونية أو جريدة أو مجلة شهادة بالحياة أو الموت عبر الإقبال عليها أو الامتناع عن مشاهدتها أو قراءتها، ولا يتوقف هذا الأمر على طبيعة ملكيتها سواء كانت حكومية أو خاصة.

الفضاء الإلكتروني حرية بلا حدود

الزمن والتقدم توأمان لا ينفصمان فرغم الانتكاسات والتراجعات والتقهقر في بعض الحقب يظل مؤشر التطور البشري بشكل عام في ارتفاع مستمر تزداد نسبته كلما ازدادت عوامل الربط والتواصل بين البشر، وقد لاحظ المفكر والفيلسوف توكفيل أن هناك علاقة بين التوحش والقطيعة بين الناس وأن مبدأ الربط هو القانون الأساسي في ظاهرة التمدن بشكل عام، وأكد أنه من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية هناك قانون يبدو أكثر دقة ووضوحًا من سائر القوانين، فإذا كان للناس أن يظلوا متمدنين أو أن يصبحوا كذلك فإنه ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم وأن يتقدم بالنسبة نفسها لازدياد المساواة في الأوضاع الاجتماعية.

ولاحقًا، وظَّف صموئيل هنتنجتون هذا القانون بالذات سياسيًّا لتفسير عدم الاستقرار في عدة قارات بأن ذكر أن فقدان الاستقرار السياسي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ناشئ بالتحديد عن الإخفاق في توفر هذا الشرط، وأن المساواة في المشاركة السياسية تنمو بسرعة أكبر بكثير حين يتحقق مبدأ الربط بين الناس.

لا يشير هذا القانون على دقته إلى المواصلات وحدها وقطعا لم يكن الذي صاغه يحلم بيوم يصبح فيه الربط إليكترونيا بغمضة عين ولمسة سبابة أو وسطى وإن كان قد حلم فإن تقديره للزمن الذي سيستغرقه الوصول إلى هذا الحلم سيكون أطول بكثير مما يدركه وعيه وقياساته الزمنية المقارنة فقد استغرق العصر الحجري ملايين السنين واستغرق عصر المعادن خمسة آلاف عام من تاريخ البشرية مقابل مائتي عام لعصر الثورة الصناعية وسبعين عاما فقط لعصر الكهرباء، أما العصر الإليكتروني فهو بيننا منذ أربعين عاما بينما عصر المعلومات الذي نعيشه فاق بإنجازاته رغم قصر عمره العصور كلها وجعل الربط بين الناس أسهل من أي وقت مضى فهل استفاد العالم العربي من هذا العصر؟ وإلى أي حد ساهمت تقنيات الإعلام وتكنولوجيا عصر المعرفة في التطور المدني؟ وهل كان لها أثرها الواضح على تطور المسار الديمقراطي في دولنا؟

وقبل أن ندخل في تفاصيل تقنيات الإعلام المتشابكة وزواج التلفزيون بالإنترنت وتأثير طريق المعلومات السريع على السلوك البشري ودوره في تغيير أنماط السلوك وتحقيق قفزة غير مسبوقة في نمط الحياة المدينة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا يجب التأكيد على تداخل الدولي بالمحلي وهو ما تعكسه ساحة الإعلام في ظل التطور التكنولوجي، حيث أصبح هناك الآن خطاب عالمي مهيمن يجعل من الحريات وحقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية أقانيم ملزِمة ضمنًا وواجبة التطبيق، وهو ما يجب استيعابه في مجتمعاتنا، خاصة أن نقص الوعي بهذا الخطاب وأهميته وراء معظم مشاكل الأنظمة العربية على الصعيد الدولي الذي لا تستطيع أن تتحكم بحركته وأفعاله، إن سيادة هذا الخطاب الحقوقي في مجتمعاتنا تعني أن أفراد شعوب المجتمعات العربية هم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات تجاه الدولة والمجتمع. وهو ما يجب أن يعكسه الإعلام أيضًا والذي أصبح له الفضل ولتقنياته المتطورة دورًا حاسمًا وخلاّقًا في الربط بين الناس بشكل مكثف، وفتح بينهم قنوات حوار لم تكن متاحة من قبل بل وأعطاهم القدرة على التفاعل معه بالتحول إلى مدونين ومراسلين ومطلقي صفارات إنذار ضد أي ظواهر أو ممارسات معادية لحقوق الإنسان، ويكفي أن نشير إلى أن خدمات الهاتف المحمول تستخدم الآن في تنظيم مظاهرات عفوية سريعة، وساهمت شبكة الإنترنت في تنظيم إضرابات واسعة النطاق في بعض البلدان العربية، ليس هذا فقط بل فتحت آفاق حوار غير مسبوقة بين فئات لم تكن تتاح لها سابقًا وسائل الالتقاء ومناقشة الهموم الجماعية المشتركة، وحين تم تطوير تقنيات الإنترنت وربطها بالتلفزيون الرقمي بعد انتهاء عصر البث القياسي ولدت مساحات لا تحد من الحرية وإمكانيات المشاركة في بلورة الآراء والرؤى، وجاء مع ذلك الزواج التقني الثلاثي بين الإنترنت والتلفزيون والموبايل وهو ما خلق فضاءً شاسعًا لتطوير الممارسات الديمقراطية، ودفع لضرورة التعرف على حجم التقنيات الإعلامية المتاحة عربيًّا ومدى القدرة على تعطيل الاستفادة منها أو توظيفها لصالح عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي.

صحيح أن أرقام المستخدمين للإنترنت في العالم العربي في ازدياد مطرد فقد بلغوا حسب إحصائيات معجم المواقع الإليكترونية في سبتمبر الماضي أكثر من ٣٣ مليون مستخدم أي ما نسبته ٥و١٧٪ من عدد السكان، وهي نسبة أقل من المستوى العالمي بأربع نقاط على الأقل،

إلا أن اللافت للنظر أن هناك تزايدًا واضحًا في نسبة الإقبال على استخدام شبكة الإنترنت، ففي مصر ازداد عدد مستخدمي الإنترنت من ٣٠٠ ألف مستخدم عام ١٩٩٩ إلى ٨,٢٩ ملايين مستخدم في أواخر عام ٢٠٠٧، بمعدل زيادة قدره مليون ومائة ألف مستخدم سنويًّا، ومتوقع أن يصل الرقم بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١١,٢٣ مليون مستخدم، وفي سوريا، وهي من أكثر البلدان تشددًا في محاربة تقنيات المعرفة، ازداد عدد مستخدمي الإنترنت فيها مابين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ بنسبة خمسة آلاف بالمائة، الأمر الذي يشير إلى عجز واضح في فرض الرقابة الشاملة وأن هذا العصر إلى زوال رغم أي قيود مفروضة أو ستفرض في المستقبل.

غير أن هذه الأرقام التي نستطيع أن نعتبرها مشجعة لا تعكس استفادة حقيقية من تقنيات الإعلام في مجتمعاتنا العربية فرغم أن وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني أصبحت من أهم وسائل الثقافة الأساسية لدى قطاعات متزايدة من الشباب ومصدرًا أساسيًّا للحصول على المعلومات سواء العامة أو المتخصصة وأن شبكة الإنترنت حملت بملايين من الكتب والأبحاث والمقالات التي يمكن الوصول لها بسرعة وسهولة وهو ما يفتح آفاقًا واسعة على ثقافات العالم المتنوعة على كافة المستويات، إلا أن خدمات الإنترنت في مجتمعاتنا تكاد تكون مقتصرة على النخبة الثقافية والإعلامية وبعض الأكاديميين. والثلث فقط من هذه النخب يستطيع التعامل مع النص الإنجليزي، أما البقية فليس أمامهم غير النص العربي الذي يمثل ٢ بالمائة فقط من حجم الصفحات في العالم فعلى الانترنت مئة مليون صفحة بالعربية مقابل ١٢بليون صفحة بالإنجليزية الأمر الذي يقتضي التعجيل بتطوير محركات بحث على الإنترنت بالعربية لتحقيق الاستفادة القصوى من نعمة تقنيات الإعلام التي تحولت في أجزاء من بلادنا إلى نقمة وساحة لتبادل السباب والشتائم والتكفير والتخوين بل وإلى شاشة عرض لأفلام توثيقية عن ذبح رهائن وحالات اغتصاب حقيقية صورت بهاتف محمول، وأمام ظواهر سلبية من هذا النوع لابد أن نتذكر مقولة مؤلف كتاب (ثورة الإنفوميديا) فرانك كيلش الذي يعتبر الإنترنت كالسيف أو سكين المطبخ سلاحًا ذا حدين، فالتكنولوجيا بطبيعتها متعادلة القيمة، ومستخدمها هو الذي يمنحها الحياة ليستعملها في الشر أو الخير، في القتل والفتك أو في تجميل وجه الحياة وزيادة هوامش الحرية والتسامح فيها.

لم تتح شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني مجرد فرص وتقنيات جديدة تيسر الاتصال أو الحصول على المعلومات بل إنها أصبحت أيضًا وسيلة إعلامية خاصة متاحة لكل مواطن، فالمدونات اليوم أصبحت بمثابة جرائد أو وسيلة إعلامية للحصول على المعلومات وللتداول في الشأن العام، بل أصبح ما يوجد فيها من مواد مصدرًا للمعلومات في الصحافة المكتوبة والمرئية، وقد ساهم الاهتمام الإعلامي المقروء والمسموع بالمدونات وما ينشر فيها في تحول بعض المدونات إلى كتب مطبوعة في دور نشر راسخة، وفي مصر على سبيل المثال بلغ عدد المدونات المصرية حتى إبريل ٢٠٠٨ حوالي ١٦٠ ألف مدونة، النشط منها بالفعل ٧٦٨٠٠ مدونة، وغالبية المدونين المصريين يقعون في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ سنة، وهناك أنماط متعددة للمدونات المصرية حيث إن هناك مدونات تهتم بمجالات متنوعة وتشكل ٢٠،٧ ٪ من إجمالي المدونات، ومدونات ذات طابع سياسي نسبتها ٩و١٨٪، ومدونات تعبر عن الهم الشخصي لصاحبها ١٥،٥٪، ومدونات تهتم بالقضايا الفنية والأدبية ١٤،٤٪، و٧٪ مدونات ذات طابع ديني، ٤،٨ ٪ مدونات اجتماعية، أما تلك التي تهتم بقضايا العلم والتكنولوجيا فلا تتجاوز نسبتها ٤٪، وقد بلغ من تنامي قدرة حركة المدونين خاصة في تبنيهم قضايا معينة إلى نجاحهم في تحويلها إلى قضية رأي عام، وتقديم عدد من الموضوعات التي تظهر في المجتمع على أنها جرائم إلى القضاء وهو ما أعطى حركة هذه المنظمات المزيد من الزخم.

وبالإضافة إلى المدونات هناك ما يعرف بظاهرة الفيس بوك الذي انتشر فجأة منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام، وقد بدأ بوصفه وسيلة للتواصل الإنساني والاجتماعي وعرض الأخبار. إلا أنه مع الوقت تحول إلى فضاء يسمح بتشكل مجموعات تدعو لفكرة بعينها أو تناهض موقفًا ما. ويمكن لأي متصفح لمجموعات الفيس بوك أن يدرك كم التنوع اللانهائي والثراء في الأفكار المطروحة، ويمكن أيضًا متابعة التحولات الفكرية وكل ما يجد في ساحة "الجيل الجديد"من الشباب الأكثر استخدامًا للفيس بوك والذي تحول على يديه إلى فزاعة حقيقية للعديد من الحكومات بعد أن أصبح أداة فاعلة في ممارسة كل أشكال الاحتجاج السياسي والضغط على الحكومات وتعبئة الرأي العام، هكذا تحول الإعلام الإلكتروني الذي فرضته ثورة المعلومات إلى أداة هامة في محاصرة هيمنة الدولة على المجال الإعلامي وقدرتها على فرض الرقابة عليه، وفتح آفاقا جديدة للمشاركة السياسية وممارسة حرية الرأي والتعبير.

هكذا نجد أن عصر العولمة هو عصر حرية التعبير المطلقة! وذلك لأن الثورة الاتصالية الكبرى التي قربت المسافات بين البشر بصورة لم تعرفها الإنسانية من قبل استطاعت من خلال الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، أن تمنح منابر لا حدود لها لمن لا صوت لهم. وهكذا فمن تمنعه حكومته من حرية التفكير وحرية التعبير يستطيع أن يصمم لنفسه موقعًا على الإنترنت، ويذيع أفكاره كما يشاء، بل إن الحوار المتعدد الجوانب يسبح في آفاق الفضاء بغير قيود من خلال غرف الدردشة على الإنترنت، وأصبحت شبكة الإنترنت تساهم بشكل فعال في دعم عملية التحول الديمقراطي، خاصة في الدول ذات النظم التسلطية التي تشهد اتساع نطاق النفاذ على الإنترنت، وذلك نتيجة للميزات النسبية التي توفرها شبكة الإنترنت فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتبادلها، وفرص إجراء تلك الاتصالات على نطاق واسع بتكلفة محدودة جدًّا .كما أن توفر الإنترنت يوفر فرصا متزايدة لتوسيع حجم مساهمة المواطن في صناعة القرار السياسي – جوهر الديمقراطية – من خلال ما تمثله شبكة الإنترنت من مصدر مهم لتنمية المعارف الفردية حول القضايا موضوع الحوار والجدل السياسي داخل المجتمع، بما في ذلك قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي، وزيادة الوعي بعمليات صنع القرار السياسي، وانتشار المعرفة داخل المجتمع والقضاء على حالات احتكارها، هكذا تساهم شبكة الإنترنت في تعميق الشفافية في السياسات الحكومية من خلال ما توفره من فرص تدفق المعلومات من الحكومة إلى المواطنين والعكس، وما وفرته من فرص مهمة لممارسة حريات التعبير والعمل السياسي للقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية أو القوى السياسية التي قد تطرح رؤى سياسية وإصلاحية تتجاوز السقف المتاح لممارسة حريات التعبير، لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية.

الفصل الرابع

المجتمع المدني ودور الإعلام في نشر ثقافة الديمقراطية [٤]

[٤] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "دور الإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الممارسات الديمقراطية" وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية تقارير التنمية الإنسانية والتي تصدر عن المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي خلال الفترة من٢٠٠٢-٢٠٠٥، وأوراق عمل عبد الكريم أحمد بعنوان "البرجوازية والدستور"، مجلة الكاتب ١٩٧١، وبانفليد إدواردس - ترجمة سمير عزت نصار بعنوان "السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الليبرالية"، ووهيب معلوف - الأخبار اللبنانية "الفضاء العام"، وتقارير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

التطور التاريخي للعلاقة بين العام السياسي والخاص السياسي

ظل العالم العربي، على مدى سنين طويلة، منغلقا إلى حد كبير أمام موجة التحول الديمقراطي التي امتدت إلى معظم أجزاء العالم الأخرى. ورغم وجود تباينات فيما بين البلدان المختلفة فإن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يحدث بخطى بطيئة في العالم العربي. ولكن التطورات الحديثة التي واكبت حلول الألفية الجديدة قد أسرعت بطريقة لافتة للانتباه من حركة الإصلاح والتغيير على امتداد العالم العربي، كما ساهمت العوامل الخارجية التي أسلفنا ذكرها آنفا في وضع العالم العربي أمام تحديات غير مسبوقة، ويضاف إليها: الوتيرة المتصاعدة للعولمة والمصالح الإستراتيجية الخارجية المتعلقة بالمنطقة والثورة المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما على المستوى الداخلي فقد شهدت المجتمعات العربية صعود العديد من الأصوات المطالبة بالتغيير على جميع الجبهات.

وتشير تقارير التنمية الإنسانية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على امتداد السنوات الماضية وحتى عام ٢٠٠٥ وأعدته نخبة من الباحثين العرب إلى فجوات هائلة فيما يتعلق بالحريات السياسية، وتمكين النساء، والمستوى المعرفي، حيث تشير التقارير إلى أن العالم العربي يقع في موقع مُتدَنّ في مجال الحريات السياسية مقارنة بباقي الأقاليم في العالم، وذلك على أساس مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تقيس المشاركة السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية والمجتمع المدني؛ وأشار التقرير أيضًا إلى أن المنطقة تتسم بمشاركة سياسية قاصرة وغياب لفرص التعبير وممارسة المحاسبية. كما أشار إلى "العجز المعرفي" للمنطقة مبينا – ضمن إحصائيات أخرى – أن العالم العربي لديه مستوى من القدرة مُتدَنّ في إنتاج المعلومات والتكنولوجيا واستخدامها مقارنة بباقي أجزاء العالم، وأن ٦,٠٦٪ فقط من السكان يستعملون الشبكة الإلكترونية، و٠,٠٢٪ منهم فقط يمتلكون حاسوبًا شخصيًّا في وقت صدور التقرير. كما تطرق التقرير إلى الضعف في مجال البحث العلمي والفكر الإبداعي في المنطقة. وانتهى التقرير إلى أن العالم العربي يقف في مفترق طرق؛ فإما أن يستمر على الوضع القائم مع

استمرار طرح سياسات غير فعالة لا تتعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة، وإما أن يسعى إلى إحداث نهضة عربية تستند إلى التنمية البشرية ويتم مواصلة تحقيقها بطريقة جادة.

وعلى صعيد الإصلاح السياسي نادت تقارير التنمية الإنسانية بضرورة إجراء "انتخابات حرة، ونزيهة، وفعالة، ومنتظمة" على جميع المستويات، مع المطالبة بحق أحزاب المعارضة في الوجود على الساحة السياسية. وأكدت على أهمية متابعة السلطة التنفيذية من خلال تمكين السلطة التشريعية من مسئولية الإشراف كما ينبغي، إلى جانب التأكيد على ضرورة وجود قضاء مستقل. وأوصى التقرير بإزاحة العقبات والعراقيل الإدارية لتمكين المجتمع المدني. ونادى بسيادة القانون، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين وخاصة منها حرية التعبير، كما حث على ضرورة تطوير الإعلام الحر والمسئول، وأوصت التقارير أخيرا بالقضاء على التحيز المبني على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل، وشددت على ضرورة الاهتمام بالبحوث والتنمية في "العلوم المعرفية". وانتهت إلى ضرورة العمل على إحداث بعض التغيير في المنطقة من خلال إصلاح شامل: سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.

وفي الوقت نفسه الذي صدرت فيه هذه التقارير، ارتفعت أصوات عديدة في أرجاء الوطن العربي تقترح أشكالا متنوعة من البرامج الإصلاحية؛ فأصدرت جامعة الدول العربية والعديد من الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية بيانات وتصريحات حول الحاجة إلى الإصلاح تعبيرا عن صحوة المجتمع المدني بمفهومه الواسع كطرف في عملية الإصلاح، وهنا من المهم الإشارة إلى أن هذا المفهوم العام للمجتمع المدني يتجاوز النظرة الضيقة والتي تحصره فقط في المنظمات الأهلية أو غير الحكومية فالدولة الحديثة تتأسس على كيان منقسم إلى عنصرين متمايزين: الدولة بالمعنى الدقيق والتي تحيل على الفضاء السياسي من جهة والمجتمع بالمعنى الضيق والذي يشكل ما يسمى بالمجتمع المدني من جهة أخرى. ويؤدي هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع إلى ظهور مجالين متمايزين: مجال عام أي مجال الدولة ومجال خاص أي مجال المجتمع، وبالموازاة مع ذلك يصبح للإنسان بدوره كيانان متكاملان، فهو مواطن من حيث كونه عضوًا في الدولة وهو ما يسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية، ومن جهة أخرى فهو فرد ويتمتع بموجب هذه الصفة بالحرية الفردية التي تتيح له أن يعيش

حياته الشخصية التي يمارس فيها أنشطته الخاصة. وبالتالي فإن الفصل بين الدولة والمجتمع يتيح للإنسان الانفلات من قبضة الجماعة والتمتع بحقه في الوجود كفرد مستقل.

يتضح من هذا أن تعريف الحداثة السياسية باعتبارها انفصالا بين الدولة والمجتمع مجرد عنوان لمنظومة فكرية متكاملة تتقاطع فيها مجموعة من الثنائيات: الدولة والمجتمع، المجال العام والمجال الخاص، المواطن والفرد، الحياة العامة والحياة الخاصة.

وإذا كان مونتسكيو قد أسس مفهومه للحرية السياسية على ضرورة وجود مسافة بين المواطن والإنسان من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى. وهو ما أمكن معه ظهور مجال خاص (بالفرد) ينفلت فيه من مراقبة السلطة، حيث يتمتع بنوع من الاستقلالية فاتحا بذلك الباب أمام الفصل بين الدولة والمجتمع، حيث تتمثل وظيفة الدولة في ضمان حزمة من الحقوق التي تحقق للمواطن الفرد هذه الاستقلالية (مثل حرية التفكير والمعتقد)، هذه الحقوق المستقلة متعالية على الدولة والسلطة وهذا ما سيؤدي إلى الفصل بين المجتمع السياسي والمجال الخاص بالفرد.

في هذا الإطار أيضًا وهو ما يرتبط بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لمجتمعاتنا كان هناك ومازال صراع مفهوم حول طبيعة المجال الخاص وطبيعة المجال العام، وما ينتمي إلى كليهما من حقوق وممارسات، على الرغم من البساطة في تحديد هذه الحدود، فالمجال العام يبدأ من حيث تنتهي خصوصية الفرد بأحوالها و أماكنها وعلاقاتها، إلا أن المفاهيم المرتبطة بهذه القضية تحولت في فضاء السجالات السياسية والتاريخية إلى جزء من آلية الصراع القائمة في الواقع،عبر عمليات الإبراز والإخفاء، وآليات الاستعمال والاستعمال المغالط بتصدير العديد من المفاهيم والمقولات التي لا علاقة لها بالمفاهيم الحقيقية، بل يتم شحنها بدلالات ومعان لا علاقة لها بسياقات استعمالها المتعددة، وهو الأمر الذي تترتب عليه في بعض الأحيان نتائج مولدة لكثير من مظاهر العنف السياسي. إن ما يدفعنا لبسط هذه العناصر النظرية العامة في موضوع الكلمات والمصطلحات والمفاهيم هو مسعانا الرامي إلى إبراز الدور الذي تلعبه المفاهيم في الجدل السياسي والتاريخي. فإذا كانت المفاهيم تنشأ في المجال المعرفي باعتبارها أدوات للتواصل والحوار والتعقل، فإننا نلاحظ أيضًا أنها يمكن أن تستعمل كوسائل مناهضة

لما ذكرنا، وخاصة عند استعمالها بالطرق التي تشحنها بدلالات مختلفة عن الدلالات التي آلت إليها في سياق صيرورة تشكلها. فقد يحصل مثلاً أن يتم استدعاء المفهوم بدلالة تاريخية ترتبط بلحظة من لحظات تشكله، أي ترتبط بلحظة تاريخية لا علاقة لها بالدلالات الراهنة التي يفترض أن المفهوم أصبح يحملها في سياقات تطوره، فنصبح بالتالي أمام جدل غير متكافئ نظرياً، جدل لا يشير إلى معطيات محددة واقعيًّا وتاريخيًّا، وهذا الأمر تترتب عليه معارك وخصومات لا تقوم على تصورات واضحة، بل إن الجدل المغالط في هذه الحالة يصبح مهيمنًا على فضاء الحوار والتواصل، فينتج عن ذلك عوائق كابحة لآليات الجدل المنتج، ونصبح مرة أخرى أمام تقاطعات في الآراء والمواقف والتصورات لا تسمح بتطوير الحوار، كما لا تسمح بالوصول إلى نتائج محددة ومتفق عليها. وهذا الأمر يفسر في جانب منه كثيراً من التخندقات السياسية والمذهبية الشائعة في المجال السياسي والمجال العقائدي، في الفكر وفي الواقع المعاصر.

ولقد شهدت عملية التطور التاريخي لوضع حدود المجال الخاص وحمايته (تنظيم الحقوق والحريات الفردية وتقنين العلاقة بين الفرد والدولة) على امتداد التاريخ الإنساني جهودًا ونضالات طويلة انتهت إلى ما يشبه الاتفاق أو العقد الاجتماعي، والذي ينطوي بطبيعته على فكرتين تقدميتين هما:

١- السلطة تنبثق أساسا من إرادة الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع، وبالتالي فممارستها تخضع لإرادتهم ولا تكون مشروعة إلا في الحدود التي يقبلون بها بهذه السلطة. وهو المبدأ المعروف بأن الأمة هي مصدر السلطات.

٢- ضرورة أن يتضمن العقد الاجتماعي القواعد التفصيلية التي تتم على أساسها عملية التنظيم السياسي للمجتمع والتي يجب أن يعرفها الجميع (الحكام والمحكومون) مسبقا، وتسري عليهم جميعًا ويطلق على تلك القواعد الدستور والذي يقوم على ثلاث قواعد أساسية:

أولها: هي تقييد سلطة الحاكم وخضوعه لقواعد معينة محددة مسبقا لا يمارس اختصاصه إلا في حدودها، وإلا اعتبرت سلطته غير شرعية واعتبر هو نفسه طاغية، وهذا المفهوم يعرف أيضًا باسم مبدأ "سيادة القانون".

ثانيها: يتمثل في مجموعة معينة من الحريات أو الحقوق الفردية والتي تشكل حيز المجال الخاص والتي لا يستطيع الحاكم أن يمسها أو يتدخل فيها بالتعديل والتحوير، وتعتبر في الوقت ذاته قيدًا على سلطته وكان يطلق عليها فيما مضى مصطلح الحقوق الطبيعية ثم صار يطلق عليها الحقوق المدنية.

ثالثها: تصور معين لتنظيم عملية الحكم في المجتمع بما يضمن ألا تتركز السلطة في يد واحدة أو في مصلحة شخص واحد أو أن تستخدم في اضطهاد من ليس بيدهم السلطة وهو ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات والذي يتم في إطاره وضع القواعد التي تنظم نمط العلاقات في المجال العام ومشاركة المواطن فيه وكيفية مراقبته لسلطة الدولة والتزامها بالقانون وعدم اعتدائها على المجال الخاص.

هنا يجب التأكيد على أن شروط حماية المجال الخاص لا ترتبط فقط بالتحديد الدقيق للحقوق أو الحدود الخاصة التي لا يجب أن تتدخل فيه السلطة الحاكمة (كما الدستور والتشريعات) مهما كان حجم الأغلبية خلفها، ولكن بضمان عدم تخطيها وتجاوزها لهذا المجال الخاص، بمعنى وجود مؤسسات وقوانين قادرة على اكتشاف متى تكون تلك الحقوق قد انتهكت وتضع حدًا لانتهاكها، هذه المؤسسات التي يقف وراءها رأي عام قوي ينتفض ويكافح من أجل حماية حقوق المواطنين (أي حقوق كل فرد وأي أقلية) من سوء الاستغلال أو الانتهاك خاصة من قبل السلطة الحاكمة أيا كانت تلك السلطة حتى لو كانت سلطة الأغلبية، ففي المجتمعات الليبرالية والديمقراطية بالفعل يستقر مسبقا في وعي من يفكر من أبنائها في انتهاك القانون بأن جهده هذا لابد أن يفشل لأن الرأي العام لن ينتظر دون حراك حتى يراه ينجح في انتهاك القانون.

فالرأي العام يضع حماية المجال الخاص (الحقوق المدنية) فوق كل شيء آخر وهي حال من الصعب مواجهتها في البلدان الغربية، وذلك لرسوخ السياق الاجتماعي والثقافي الذي لا يجعل لأي ارتباط أو إيمان الأسبقية على حماية الحقوق الفردية، بما في هذا الحقوق التي قد تكون ممارستها هجومية على نحو سافر على أغلب أعضاء المجتمع، هذا التعارض بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع أو الجماعة يفرض حتمية وجود أسلوب أو نهج أو أداة توازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع، بمعنى آخر الإدارة الرشيدة لتضارب المصالح والمطالب، حتى لا يتحول هذا التضـارب إلى نزاعات كامنة سرعان ما تنفجر وتهدد قوام الوطن ذاته، هنا رسوخ روح المواطنة والممارسات المرتبطة بها وتمتع المجتمع بوجود مؤسسات مدنية محترمة وعلى نطاق واسع، وكذلك اتساع نطاق الممارسات ونماذج التفكير التي تشجع على أو تطلب القيام بتنازلات للحفاظ على درجة من التناسق لا يمكن للمجتمع أن يستمر بنجاح دونها، هو صمام الأمان في بناء هذه الأداة التي يطلق عليها السلوك الحضاري أو الروح الجماعية للأمة، والتي تميز الحياة السياسية في المجتمع المتمدن والديمقراطي، حيث تعطي هذه الروح الاهتمام البالغ لمصلحة المجتمع والمصالح العامة بدون افتئات على حقوق الفرد، هذا السلوك الحضاري يعبر عن رسوخ حدود المجال الخاص، وفاعلية واتساع مشاركة المواطن في المجال العام.

بهذا المعنى، يرتبط المجال أو الحيز الخاص بالعديد من الحقوق والممارسات والتي استقرت بكاملها كحقوق وحريات مدنية مثل حرية الرأي والتعبير، حرية الفكر والاعتقاد، كرامة وحرمة الجسد الإنساني، حق العمل، حق السكن وحرية التنقل، حق وحرمة الملكية الخاصة ..إلخ، وهي حقوق وممارسات ملتصقة بالفرد ولا يحق للدولة أن تنتهكها بل هي مطالبة بحمايتها من أي اعتداء سواء جاء من مؤسساتها أو من قبل أفراد أو جماعات أخرى موجودة في المجتمع.

ولأن الفرد أو المواطن لا يعيش في المجتمع معزولا عن الآخرين بل يدخل يوميا في عشرات العلاقات والتعاملات مع أفراد أو جماعات أخرى وكذلك مع الدولة ومؤسساتها وهي بالضرورة علاقات وتعاملات تؤثر على مصالحه وحياته، بل وعلى الحقوق والممارسات التي تنتمي إلى المجال الخاص، ظهرت أهمية المجال أو الفضاء العام والذي يقصد به ذلك الحيز الوسيط الذي ينشأ بين المجال الخاص والدولة، بعبارة أوضح، هو ذلك الحيز الذي يتيح

لجمهور المواطنين بلورة وصياغة موقفهم ورؤاهم العامة، فيما يخص حياتهم المشتركة والمجال العام مفتوح من الناحية المبدئية في وجه كل المواطنين المعترف لهم بالحق في التجمع والتعبير الحر عن آرائهم، وممارسة عملية نقد السلطة ومراقبتها. وهو ما يعني أن الفضاء العام بهذا يلعب دورا في إضفاء المشروعية على السلطة السياسية (أي على الفعل السياسي للدولة)، لكنه من جهة أخرى يعد وسيلة ناجعة، في نطاق الديمقراطية، لتحويل طبيعة هذه السلطة؛ وتوجيهها والتأثير فيها لتتلاءم أكثر فأكثر مع طموحات المواطنين وتطلعاتهم ومطالبهم.

وفق هذا المنظور يصبح غياب القيود عن المجال العام شرطا رئيسا لتكوين رأي جمهور المواطنين وإرادتهم. وهنا يجب التفريق بين مجموعة الآراء الفردية التي تنشأ هكذا بكيفية معزولة وتصاغ بوسائل الاستطلاع السطحية. وبين المواقف من السياسات العامة التي لا تكون عاكسة للرأي العام حقيقة إلا إذا تحققت في مجال عام حر ومُعَبَّأ، وكانت مسبوقة سلفًا بتكوين للرأي متصل بهذه السياسات المعروضة. وهنا تحديدًا يظهر دور وسائط الإعلام بمختلف أشكالها، ودور المثقفين والنشطاء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الذين اعتنقوا قيم التضامن وكرسوا قسطًا من وقتهم للتدخل في قضايا الشأن العام، وتبسيط الأمور المعقدة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع وغيرها من الميادين المتخصصة، والمستغلقة أحيانا، وشرحها بقصد تنوير المواطنين والرفع من مستوى الرأي العمومي في المجتمع بصفة عامة، فهؤلاء جميعا يساهمون بأشكال متفاوتة وبطرائق متباينة وبأقساط مختلفة في تعبئة المواطنين وتنوير الرأي عندهم بخصوص المسائل المعروضة للنقاش.

بهذا يكتسب الرأي العام الذي يفرز ويتبلور في المجال العام أهميته من كونه طاقة للتأثير ويصبح قابلا للاستثمار في المجال السياسي وفي التأثير على السلوك الانتخابي للمواطنين. لذلك فإن الأعضاء النافذين في النسق السياسي يعرفون بدورهم أن سلطتهم (السياسية) لا تكون مشروعة إلا إذا كانت تُمثِّل هذا الرأي الذي تبلور في المجال العام وبمقدار استجابة النظام السياسي وتوافقه مع الآراء والمواقف التي تتولد في المجال العام واستطاع التعبير عنها كلما تزايدت أو استقرت مشروعيته، لهذا يجب على المجتمع أن يرى في القرارات الملزمة التي تصدر عن السلطة السياسية تعبيرا عن مصالحه وتجسيدًا لحقوقه المنصوص عليها في الدستور وإحقاقا لها، وليس إخلالاً بها أو هتكًا لها.

بهذا الفهم يصبح المجال العام ميدانا تعبره وتتقاطع فيه سلطتان هما السلطة السياسية (سلطة الدولة والنظام السياسي) النازلة من أعلى، وسلطة مدنية تلقائية خلقها المواطنون عبر مشاركتهم في المجال العام، وهذا التقاطع يُضْفي على المجال العام طابعه الحيوي والمتجدد الذي يسمه بالتوتر والصراع، ويشير علماء الاجتماع والفلسفة مثل الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس إلى أنه كلما اتسعت مساحة الفضاء العام زادت قدرة البشر على بناء علاقات تضامنية، والتفاهم على المعنى العام للحاجات والمشاكل. فالفضاء العام يتميز بنمط علاقات تقوم على عمومية الأهداف التي يدعو إليها. فيما يتميز المجال الخاص بالطابع الفردي أو الحصري لتلك الأهداف، فالمجال العام يسعى إلى تعزيز بناء القاعدة المشتركة التي من خلالها تدخل الحاجات ووجهات النظر المختلفة حيّز الفهم المتبادل، بما يسمح ببناء رؤية منفتحة واستيعابية تسعى إلى جمع أناس من مختلف الشرائح الاجتماعية. وهو ما يتطلب نمطاً من التواصل محكوماً بفرضية أنّ كلّ فرد سوف يُعطى الفرصة ليشرح صوابية حاجاته ووجهة نظره. بما يعني أن المجال العام يقوم على نمط من العلاقات يمنح الأفراد المشاركين فيه الفرصة للعمل لتكون لاهتماماتهم، ومشاكلهم وحاجاتهم، معاني عامّة تُعدّ جديرة بالاهتمام الفعّال من عموم الجماعة. أمّا المشاركة في «الفضاء العام»، فهي مفتوحة أمام كلّ هؤلاء الذين ينخرطون في عملية من التفكير المتبادل في ما يُعدّ مشتركاً في تطلّعاتهم وتجاربهم وحاجاتهم ومشاكلهم. وهذه العملية المبنية على الاعتراف المتبادل بما هو مشترك، تفضي حتما إلى إعلان خيارات ومطالب ذات أبعاد تطال المجتمع بأسره، وتتطلب ردًّا سياسيًّا عامًّا.

هذا الفهم لطبيعة المجال العام الذي يجسد أعلى مستويات المشاركة السياسية للمواطن في الدولة الحديثة من خلال وجود رأي عام قوي (ناقد/مراقب/مؤثر) لا يتحقق فعليا إلا عبر إعلام حر ومستقل يتيح الفرصة لتداول حقيقي في الشأن العام، ومنظمات مجتمع مدني فاعلة قادرة على حشد وتنظيم حركة المواطنين بشكل حر وطوعي للدفاع مصالحهم وآرائهم بشكل سلمي.

ويختلف التعريف القانوني لمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية ويتباين إلى درجة كبيرة من بلد عربي لآخر، ومن خلال الدراسات الدولية المقارنة يتبنى تقرير المنظمات الأهلية العربية مفهوما محددا لمنظمات المجتمع المدني، يمكن أن تندرج في إطاره كل المنظمات المدنية

العربية بصرف النظر عن الإطار القانوني الذي ينظم عملها، ويستبعد أيضًا أي منظمات لا تتحقق فيها جوانب هذا المفهوم حتى لو كان توصيفها القانوني في أحد البلدان يدرجها ضمن منظمات العمل المدني، ويشترط هذا المفهوم أن تتوفر في منظمات المجتمع المدني السمات التالية:

- أن تكون المنظمة انعكاسًا لمبادرة تطوعية من قبل المواطنين وتستند بالأساس إلى عمل أو جهد تطوعي.
- غير هادفة للربح وتسعى لتحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو لبعض فئاته.
- إذا حققت المنظمة بعض الأرباح من أنشطتها فهي لا توزع على أعضاء المنظمة أو أعضاء مجلس الإدارة.
- تعكس استقلالا ذاتيا عن الحكومة وتدار بشكل مستقل من قبل أعضائها.
- غير مسيَّسة بمعنى أن نشاطها مستقل عن الأحزاب السياسية والتنافس للوصول إلى السلطة.

المجتمع المدني العربي: تحديات الانطلاق والتأثير في عملية الإصلاح ونشر الثقافة الديمقراطية

في هذا السياق الذي يربط بين مفهوم "المجتمع المدني" والدولة الحديثة، سنجد أن هذا المفهوم لم ينبع من داخل المجتمعات العربية، اللهم إلا إذا وسّعنا مفهومها إلى الدائرة الفسيحة لمفهوم المشورة؛ وقد ارتبط هذا المفهوم بمنظومة المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي والدولة المدنية التي تقرّ بكل حقوق المواطنة لكل أفراد الشعب بصرف النظر عن معتقداتهم الإيمانية وتوجهاتهم المذهبية. من أجل هذه الأسباب ظلت فكرة المجتمع المدني كأنها غير متلائمة مع تركيبة المجتمعات العربية، وكثيرا ما كان السياسيون يجنحون إلى إبراز هذه الفروق التاريخية.

إن بروز دور منظمات المجتمع المدني والتي أصبحت اليوم محور ارتكاز أساسي في عمليات التنمية والتحديث في كل مجتمعات العالم، بحكم كونها تعبيرا عن مبادرات مستقلة ومنظمة من جانب مجموعات متنوعة من مختلف الفئات الاجتماعية، تعتبر أفضل آلية للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي، وما تطرحه من مبادرات وحلول، وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها، وهنا يبرز دور المنظمات الأهلية في دعم وترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتكامل دورها مع الإعلام، حيث تتحول تلك المنظمات على أرض الواقع إلى أطر تسهم في تدريب أعضائها على الممارسة الديمقراطية من جهة وإلى إحدى آليات المشاركة الشعبية من جهة أخرى، وهو ما يجب أن تنطلق إليه منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، والتي مازالت تعاني من حزمة من المشكلات التي تحول دون أن تلعب هذا الدور في مجال دعم الثقافة والنظام الديمقراطي، وهي المشكلات التي يأتي في مقدمتها:

ضعف استقلالية المجتمع المدني، حيث لابد أن نفرق بين الفضاءين المدني والسياسي، فالفضاء السياسي لا يخلق وينشط كما هو معلوم إلا إذا استقل المجتمع المدني عن الدولة ومعظم دولنا العربية ما تزال -بكل أسف- ترفض الاعتراف باستقلالية الفضاء المدني وتصر على ممارسة وصاية أبوية يقتضيها نزوعها إلى الهيمنة، حيث توجد قناعة سائدة بأن السلطة تتأكد للأكثر ظهورا في وسائل الإعلام بغض النظر عن أسلوب حكم هذه السلطة ومدى تعبيرها عن مصالح القطاعات الواسعة من مواطنيها.

إن وجود المجتمع المدني متوقف -حسب هيجل- على الاعتراف بأن الخير العام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطبيق القوانين، وضعف روح تطبيق القانون والالتزام الصارم به بدرجات مختلفة في مجتمعاتنا العربية يضعف من إمكانية وجود مجتمع مدني قوي، وسوف يجعله مجالا للاجتهاد والتنظير قبل أن يكون فضاء للممارسة، وحتى لا نحمِّل المسئولية في هذا الوضع المزري للأنظمة وحدها لابد أن نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تتحمل قسطا من المسئولية عن غياب دورها فهي ليست بريئة مما يجري حولها، وأسلوب عملها الميداني

يخرق في أحيان كثيرة أبسط أبجديات المجتمع المدني الذي يفترض أن يقوم على حس تطوعي يعترف بقيم التسامح والثقافة المدنية ويقر بمعايير إدارة الخلافات سلميًّا.

المتابع لأوضاع سياسات منظمات المجتمع المدني في العالم العربي سيجد أنها غير مستقلة عن مصادر تمويلها، وهذا يقلل من مصداقيتها في نظر المواطن العادي ويجعلها هدفا سهلا لاتهامات الدولة، كما أن الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين تعصف بأكثر من منظمة فاعلة في مشهد يعج بمئات الجمعيات التي تخاف العمل المدني خارج معناه الخيري، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الثقافة الديمقراطية بشكل عام في العالم العربي، وغياب الحس المدني عن الفضاء السياسي العربي، ونقص التجربة التراكمية لمنظمات المجتمع المدني ندرك أن دورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية ما يزال محدودا وغير مقنع، لأن الممارسة الديمقراطية غائبة داخل تلك المنظمات نفسها، ومن لا يسير أعماله الداخلية ديمقراطيا لا يمكن أن يكون رافعة للديمقراطية، وبالتالي فمنظمات المجتمع المدني مدعوة إلى تطبيق معايير الديمقراطية والشفافية والمساءلة في إدارتها الداخلية حتى تصبح نموذجا لما تدعو إليه من قيم وممارسات، وهو ما يستدعي ضرورة وجود مدونة للسلوك الأخلاقي تتضمن حزمة من المعايير والمبادئ الأساسية التي يجب أن يستند إليها العمل في منظمات المجتمع المدني مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة والديمقراطية وعدم التمييز أو التعصب، وقيم التسامح والحوار والتنوع وقبول الآخر.

المجتمع المدني محروم من ممارسة العمل السياسي بمفهومه الواسع المتجاوز لفكرة الصراع على السلطة والمرتبط بقضية المشاركة وتنمية المسئولية الاجتماعية وثقافة المواطنة، فمازال حتى الآن يغلب التوجه الرعائي والخيري على التوجه التنموي في استراتيجيات وأساليب عمل المنظمات الأهلية العربية، وعدم تبنيها لاستراتيجيات الاشتباك مع السياسات العامة التي تعيد إنتاج كل مشكلات التخلف والفقر، والسعي عبر الضغط للتأثير في هذه السياسات وتغييرها وهو ما يرتبط إلى حد كبير بجذور وسمات النشأة الأولى، حيث جاءت نشأة المنظمات الأهلية في البلدان العربية بشكلها المؤسسي الحديث متأخرة نسبيا نتيجة وجود نظام الوقف الخيري الذي شكل إطارا تنظيميا عكس المبادرات التطوعية للمواطنين لفعل الخير والتضامن الاجتماعي في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم، ورغم بروز تأثير الأقليات الأجنبية والبعثات التبشيرية والاستعمار الأجنبي في نشأة التنظيمات

الأهلية بشكلها الحديث كآليات دفاعية واستخدامها من قبل النخب الوطنية كمنابر وأطر للدعوة للإصلاح والنهضة ومقاومة المحتل، إلا أن جذورها الأولى التي تمتد إلى نظام الوقف الخيري أدت إلى استمرار السمة الدينية أو التوجه الديني لقطاع كبير من المنظمات الأهلية في معظم البلدان العربية، وهو ما صبغ أنشطتها بالطابع الخيري والرعائي، رغم وجود وتزايد أعداد المنظمات ذات الطابع التنموي أو الدفاعي والحقوقي واتساع رقعة المستفيدين من أنشطتها نتيجة التأثير المباشر للتحولات الاقتصادية والاجتماعية على دور المنظمات الأهلية، فقد كان لعملية التحول نحو اقتصاد السوق وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي أثرها الواضح على تراجع دور الدولة في مجال ضمان تقديم الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية وهو ما ظهر بشكل واضح في التراجع النسبي لمخصصات هذه المجالات في الموازنة العامة، وأدى مع انفلات معدلات التضخم، واتساع نطاق البطالة إلى إفقار وتهميش فئات واسعة ومتزايدة من المجتمع إلى زيادة دور المنظمات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية وتزايد أعدادها العاملة في هذا المجال، وعزز بروز اتجاه واضح وإن كان محدودًا بين المنظمات الأهلية في الاهتمام بمكافحة الفقر والحد من البطالة من خلال تبني استراتيجيات التنمية الاجتماعية والمشاركة في عمليات التنمية البشرية حيث برز اهتمام العديد من المنظمات الأهلية في مصر والمغرب ولبنان بقضية تخفيف حدة الفقر، أو بمكافحة البطالة (مصر /المغرب) أو بالتعليم المستمر ومكافحة الأمية (مصر) أو بحماية البيئة (لبنان/مصر) وانتهاءً بقضايا المرأة (المغرب /مصر /لبنان).

المجتمع المدني لا ينشط ولا يعمل في فراغ ولكن في ظل توجهات سياسية وإيديولوجية محددة، فقد مرت مجتمعاتنا العربية بسلسلة من التحولات الأيديولوجية من اقتصاد مخطط وسيطرة للدولة إلى اقتصاد حر واعتماد على آليات السوق، فما هي الأيديولوجية المحددة التي تعمل وفقا لها منظمات المجتمع المدني؟ فهناك منظمات مجتمع مدني تستهدف التنمية الاقتصادية، وهناك منظمات أخرى تقوم بتقديم الخدمات وأشكال الرعاية المتنوعة (صحية واجتماعية وتعليمية)، وهناك رجال الأعمال الذين أنشأوا العديد من المؤسسات الاجتماعية تعبيرا عن إحساسهم بالمسئولية المجتمعية تجاه وطنهم، وهو ما أصبح يمثل قطاعا متميزا داخل

منظمات المجتمع المدني، لكن يبقى السؤال ما هو دور هذه المؤسسات، وإلى أين تذهب أموالها، ومن المستفيد منها، وما هيالإنجازات التي حققتها؟

تخلف أوضاع منظمات المجتمع المدني العربية،حيث تشير كل الدراسات المسحية والاقتراب العلمي والنقدي من واقع هذه المنظمات إلى أنها تعاني من حزمة من المشكلات التي تقيد إمكانية أن تصبح قاعدة للتحول الديمقراطي وإطلاق وتنظيم مبادرات المواطنين الجماعية، ولعل أبرز هذه المشكلات ضعف تداول السلطة داخل المنظمة الأهلية، وهيمنة الشخص الواحد أو "الشلة"، واستبعاد النساء عن المواقع القيادية، والفساد المالي الإداري، وتغييب حرية الرأي، وغياب أو ضعف دور الجمعيات العمومية وبالتالي غياب عضوية هذه المنظمات عن المشاركة في صنع سياساتها وبرامجها، وانحسار العمل التطوعي ومحدوديته خاصة بين فئات الشباب، ضعف الإدارة المالية وغياب قيم المساءلة والمحاسبة، وقلة الكفاءات والمهارات العاملة والنشطة في المنظمات الأهلية، عدم ممارسة قيمة العمل الجماعي،غياب رؤية واضحة حول طبيعة إسهام المنظمات الأهلية في عملية التغيير الاجتماعي ومواجهة تحديات التنمية، وغياب الشفافية التي تضعف مصداقية هذه المنظمات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب والممارسات السلبية في الثقافة المجتمعية السائدة والتي تأتي كامتداد للثقافة السياسية السائدة في المجتمع، و أدَّت إلى ضعف المشاركة السياسية وغياب قيم المسئولية الاجتماعية، وغياب التوزيع الجغرافي المتوازن للمنظمات الأهلية وفقا لاحتياجات التنمية، فاستعراض خريطة المنظمات الأهلية العربية يشير إلى تركزها في الحضر على حساب الريف وحتى داخل المراكز الحضرية فهي تقل في المناطق شديدة الفقر، والتي تتميز بفقر شديد في النشاط السياسي.

وهناك القيود التشريعية التي تحد من حرية حركة المجتمع المدني وتفرض عليه العديد من أشكال الضغوط والرقابة والتي تختلف من بلد عربي إلى بلدٍ عربي آخر، ففي كل البلدان العربية (باستثناء لبنان) تضع الدولة من خلال القانون شروطًا لتأسيس المنظمات الأهلية، وتمنح الحكومة الحق في رفض تسجيلها، بجانب ما تفرضه من رقابة على أنشطتها من خلال الجهة الإدارية، والتي تمتلك الحق في حل المنظمة أو إدماجها في منظمة أخرى إذا استوجب

الأمر ذلك من وجهة نظرها، كما تفرض قدرا من الرقابة على مصادر تمويل هذه المنظمات. وقد شكلت تلك القيود القانونية محورا للصراع والجدل بين المنظمات الأهلية والحكومات منذ عام ١٩٩٨ وحتى مطلع ٢٠٠٢ في العديد من الدول (مصر /الأردن /المغرب /البحرين)، في محاولة للضغط من أجل رفع تلك القيود وإطلاق حرية العمل الأهلي عبر تعديل القانون أو وضع قانون جديد، وهي الضغوط التي نجحت بالفعل في إحداث قدر من التعديلات في القوانين المنظمة للعمل الأهلي في العديد من البلدان العربية، إلا أن تلك التعديلات (باستثناء المغرب) حافظت في الغالب الأعم على الجوانب المحافظة والقيود التي تمتلئ بها تلك التشريعات، واستمرار هذا الصراع يعكس أزمة الثقة وحالة التوتر في العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني الذي أصبح أكثر نضجا في إدراكه للقوانين المقيدة للحريات والتي تؤثر بالسالب على انطلاق المبادرات التطوعية للمواطنين، لهذا يعد تطوير التشريعات في هذا المجال أحد مؤشرات التحول نحو المجتمع الديمقراطي.

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون الإشارة إلى سلطة الدولة في مجتمعاتنا العربية ومركزيتها الشديدة التي تربط كل القرارات والمبادرات والسياسات بالمؤسسات الموجودة في العاصمة، فسيطرة الدولة المركزية وإضعاف السلطات المحلية يضعف بشكل مباشر المجتمع المدني ويشل قدرته على الحركة والمبادرة لأن المجتمع المدني في النهاية جزء من بنية النظام السياسي، يضاف إلى هذا انتزاع العديد من أدوار مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤسسات حكومية خاضعة لسلطة الدولة وأوامرها وإدخالها في حالة تنافس مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف إضعاف الثقة بها لعدم قدرتها على منافسة تلك المؤسسات الحكومية، ورغم بروز بوادر إيجابية محدودة لتطوير عمليات الشراكة بين المنظمات الأهلية والدولة، وهو التطور الذي يتجاوز عمليات إسناد الحكومة للمنظمات الأهلية القيام بتنفيذ بعض المشروعات أو تقديم الدعم المالي لها إلى قيام المنظمات الأهلية بدور فاعل في التخطيط ورسم السياسات والمتابعة والتقييم وذلك منذ عام ٢٠٠٢، وتعالي دعوات الإصلاح، وهو ما يعني على أرض الواقع وجود درجة من التكامل وتوزيع الأدوار والمساواة بين الأطراف الشريكة واستبعاد الهيمنة وتعظيم المزايا النسبية لكل طرف شريك بجانب توفر الشفافية وإمكانيات المساءلة، هذا التحقق لجوهر عملية الشراكة بدأت بوادره وبشكل متفاوت في

عدد من الدول العربية عبر مشاركة ممثلي المنظمات الأهلية في وضع استراتيجيات مكافحة الفقر في بعض البلدان (المغرب / لبنان / الأردن / اليمن)، أو استراتيجيات النهوض بالمرأة (المغرب / الأردن)، استراتيجيات مواجهة مشكلات الشباب (البحرين)، إلا أنه رغم ذلك مازالت السمة العامة هي وجود فجوة كبيرة بين الخطاب السياسي الرسمي الذي يؤكد على أهمية الشراكة وبين الواقع الذي لا يجد ترجمة هذا الخطاب إلى خطط عمل وتوجهات واضحة أو آليات مؤسسية تحقق الشراكة الفعلية، لهذا فنحن أمام نماذج لمبادرات جنينية ومحدودة ولسنا أمام نمط يشكل طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات العمل الأهلي، أو حتى بين الأخيرة والقطاع الخاص، أكثر من هذا فحتى مبادرات الشراكة التي يمكن رصدها تأتي في الغالب من مؤسسات التمويل الغربية، ولا تأتي من جهة المنظمات الأهلية العربية أو دولها، مما يعكس انخفاض الوعي العام بأهمية الشراكة، هذا الوضع غير الإيجابي يدعمه اختفاء مفهوم الشراكة من الخطاب السياسي الرسمي لبعض الدول ذات النظام السياسي الشمولي (سوريا)، أو نتيجة قيام الدولة بدور محوري في توفير الخدمات بدرجة معقولة نتيجة توفر فوائض نقدية لديها (دول الخليج).خاصة أن تحقق الشراكة الفعلية على الأرض يتطلب التزامًا سياسيًا واضحًا وإرادة سياسية تنطلق من الداخل، وليس مجرد انعكاس لضغوط الخطاب الدولي، هذا الالتزام الذي يجب أن يتحول إلى استراتيجيات وخطط وطنية، مع ضرورة إحداث تحول في بنية إدارة الدولة من المركزية إلى اللامركزية لتشجيع ودعم المبادرات المحلية، وهو ما يتطلب توفير بيئة تشريعية ملائمة لتفعيل الشراكة.

لكل هذه الأسباب – مجتمعة ومتفاعلة مع بعضها البعض– لم يلعب "المجتمع المدني" في الوطن العربي إلا دورا هامشيا فيما يتعلق بالجهود التنموية إلا أن هناك بعض الاستثناءات القليلة لهذا الوضع؛ فقد أدى صوت المجتمع المدني إلى إحداث فرق في بعض اللحظات التاريخية من تاريخ مجتمعاتنا العربية مثلما كان الحال بالنسبة إلى حركات الاستقلال والمقاومة الوطنية في مرحلة التحرر والنضال من أجل الاستقلال.

إن تحقق الديمقراطية يتطلب تطورًا حقيقيًّا للمجتمع المدني ومنحه مسئوليات فعلية تمكنه من أداء دوره المطلوب، فالمجتمع المدني ليس خصما للدولة ولا يجب أن يكون في حالة حرب أو صراع معها لأن وجود مجتمع مدني قوي هو إحدى علامات وجود دولة قوية، بما يعنيه

هذا من وجود شريك قوي في تحمل الدولة لمسئولياتها، قوة المجتمع المدني وقدرته على القيام بمهامه تتحقق من خلال التشريعات، وتوفر الموارد والإمكانيات التي تتيح له القيام بهذا الدور والتي لا تفرض بغيابها قيودا على حركته، قوة المجتمع المدني ترتبط بعدم خضوع منظماته لنفوذ بعض الأحزاب السياسية واستخدامها كواجهة لبناء نفوذها السياسي، قوة المجتمع المدني تأتي من تنامي قدرته على التمازج وإقامة التحالفات بين منظمات المجتمع المدني سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، قوة المجتمع المدني تأتى عبر تعزيز تواجد المنظمات الدفاعية والحقوقية التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة وأخيرا مجال تعزيز الديمقراطية، قوة المجتمع المدني تأتي عبر تطوير الأطر التشريعية التي تنظم عمل مؤسساته بحيث تصبح أكثر ديمقراطية وتمنح منظماته القدرة على الممارسة الحرة والمستقلة؛ فالعالم العربي يضم حوالي ١٣٠ ألف من منظمات المجتمع المدني طبقًا لإحصاءات ٢٠٠٣ قادرة على أن تصبح مؤسسات لتعزيز ونشر وممارسة الديمقراطية إذا استطعنا مواجهة التحديات التي تعوق انطلاق حرية واستقلالية المجتمع المدني.

الفصل الخامس

الإعلام من أجل المواطنة وحقوق المجتمع [٥]

[٥] يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "الإعلام من أجل المواطنة وحقوق المجتمع"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمها حسن عبد ربه المصري بعنوان "العلاقة بين الديمقراطية وحرية الصحافة"، وعماد صيام بعنوان "الموسوعة السياسية للشباب"، وإسماعيل صبري عبد الله ووليم قلادة ومحمد سليم العوا بعنوان "المواطنة تاريخيًا ودستوريًا وفقهيًا"، وسمير مرقص بعنوان "الآخر، الحوار والمواطنة".

تعرف كلمة مواطن في اللغة الفرنسية من خلال اشتقاقها اللغوي فهي تشتق من كلمة "سيفيتاس" اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة "بولس" اليونانية، والتي تعني المدينة، باعتبارها وحدة سياسية مستقلة، لا كجماعة من السكان، والمواطن هنا ليس فقط هو ساكن المدينة، ففي روما القديمة كما كان في أثينا القديمة أيضًا لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنة، فالمواطن هو الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشئون العامة ضمن إطار المدينة.

ثم ارتبط تطور مفهوم المواطنة بتطور مفهوم وشكل الدولة بمعناه الحديث (بعد ما حلت هذه محل المدينة) بمفاهيم أخرى كالحرية والمساواة والملكية، وهو التطور الذي أخذ مسارين، الأول هو إدخال فئات جديدة تحت مظلة هذه الحقوق وتمتعها بها (مثل إزالة الشروط المالية التي كانت تحدد من له حق التصويت في الانتخابات العامة من الرجال، أو منح الحقوق السياسية للمرأة)، وكان المستوى الثاني هو منح المواطنين مزيدًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

وعلى امتداد سنوات طويلة خاض فلاسفة ومفكرو عصر التنوير جاك جان روسو وجون لوك وتوماس هوبز وغيرهم معارك فكرية وسياسية من أجل إرساء مفاهيم الفكر الليبرالي والتي تولدت عنها فكرة العقد الاجتماعي الذي يقوم على القبول بمبدأ تعارض المصالح كشيء طبيعي، لكن يجب في نفس الوقت حماية المصالح الجزئية لكل الأفراد لتصب في إطار المصلحة العامة للمجتمع ولتحافظ على استمراره وتقدمه، وهي القاعدة الأساسية التي تشكل عليها ما عرف بالمجتمع السياسي والجماعات السياسية والدولة والمواطنين باعتبارهم مساهمين في السلطة السياسية إذا كانوا في حالة فاعلة ومؤثرة في صنع قرارات وتوجهات هذه السلطة، أو باعتبارهم رعايا إذا كانوا في حالة إذعان للسلطة وانسحاب وتراجع عن التأثير والمشاركة.

هكذا بدأت في التبلور الإرهاصات الفكرية الأولى لمفهوم المواطنة في معناه الكلاسيكي والذي يعني "تمتع كل المواطنين بالحقوق نفسها، وعليهم في ذات الوقت أن يفوا بالالتزامات نفسها، ويخضعوا للقوانين نفسها دون أي اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي أو للنوع، أو للانتماء لجماعة عرقية أو تاريخية أو لدين أو لامتلاكهم أي ميزات اجتماعية أو اقتصادية

أخرى فهم جميعًا يتساوون كمواطنين وعلى الدولة بمؤسساتها أن تعمل على تأكيد وحماية هذه المساواة، وعلى المجتمع المدني أن يقدم النموذج في القدرة على تجاوز الانقسامات إلى تحقيق مبدأ المواطنة".

ولقد شهدت هذه العملية من التطور التاريخي لتنظيم الحقوق والحريات الفردية والعلاقة بين الفرد والدولة سعيا لتقنينها وتجسيدها لحمايتها وتوضيحها للعامة فيما يشبه الاتفاق أو العقد الاجتماعي، والذي تحدده وثيقة الدستور في المجتمع.

إلا أن النظام الدستوري الفعال المعبر عن استقرار حقوق المواطنة في أي جماعة إنسانية لا يقوم على مجرد إعلان مبدأ أو نص موضوع أو مستورد من المكان أو الزمان، كما أنه ليس نتيجة تستخلص من بناء نظري مجرد، أو مجرد هياكل مؤسسية شكلية، فالنظام الدستوري لا تصبح له قوة وفاعلية وتواجد حقيقي إلا إذا كان تعبيرا عن إنجازات حركة تجري على صعيد الواقع وتسجل في وثيقة ونظام ومؤسسات تعكسها وتسود فيها العناصر ذات الوعي والإرادة من أجل استخلاص حقوق المحكومين تعبيرا عن إرادة الجماعة، وهو ما يعني أنه لا يكفي للقول بثبوت حقوق المواطنة لأعضاء جماعة معينة وجود نصوص تقرر ذلك في وثيقة كالدستور أو إعلانات حقوق الإنسان، فهناك العديد من الدول التي تملك دساتير تتضمن حقوقا ونظما سياسية مثالية يفترض أن يتمتع بها رعاياها لكن الواقع أبعد ما يكون عن ذلك، ومن ثم لابد هنا من التمييز بين (الدستور /البرنامج) Constitution/Program الذي هو مجرد وثيقة تسجل تمنيات ولا تنظم علاقات وحقوقًا والتزامات لا يمكن تجاوزها أو تخطيها أو انتهاكها فالدستور في مثل هذه الحالة مجرد وريقة، أما (الدستور/ القانون) /Constitution Law فهو الذي يعبر عن حقيقة واقعية كما هو الشأن في قواعد القانون الوضعي، والرأي كما يشير المستشار وليم سليمان قلادة أنه لا يسوغ إطلاق اسم الدستور بالمعنى الفني لهذه الوثيقة إلا على النوع الأخير، أما مجرد تجميع نصوص برنامجية لتكون دستورا فهذا إن تم يكون مسخا للمفهوم الأصيل لهذه الوثيقة لأنها لا تعبر عن حركة الواقع، والتي تعكس استقرار حقوق وثقافة المواطنة من خلال مؤشرات واضحة لا تخطئها العين مثل:

١-اكتساب كل المواطنين لحقوقهم بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

٢- تحقق المشاركة بشتى أنواعها ومجالاتها.

٤- المساواة بين الجميع من دون تمييز لأي اعتبار.

٥- اقتسام الموارد العامة بين كل طوائفه بشكل عادل وتحملهم أعباء تنميته بشكل متوازن.

هذه الأبعاد التي تجسد استقرار حقوق المواطنة تتجاوز بمفهوم المواطنة وتعريفها البعد القانوني والسياسي ليشمل الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتجاوز المواطنة هنا حقوق المشاركة السياسية وتتقاطع مع الحقوق الاجتماعية والمدنية مثل الحق في التعليم الجيد والرعاية الصحية وحرية التعبير والتنظيم.

هذا التجسُّد والاستقرار لحقوق المواطنة يرتبط بشكل أساسي بالنظام الديمقراطي الذي يقوم على حرية التعبير عن الرأي واحترام رأي الأقلية وحقها في التعبير عن نفسها، وسيادة دولة القانون، وهي نفس الشروط التي تهيئ المناخ لإعلام حر ومستقل، وكذلك مجتمع مدني فاعل ومؤثر وبالتالي سنجد أن تلك المفاهيم هي في الحقيقة من مكونات المجتمع الديمقراطي، كل منها يتأثر بالآخر ويؤثر فيه وكلها مجتمعة تقوي من البنية الديمقراطية للنظام السياسي.

ويعكس الإعلام على وجه الخصوص رسوخ حقوق المواطنة عندما يؤَمن لجميع أبناء الوطن الواحد حق التعبير عن آرائهم ومصالحهم بكامل حريتهم عن طريق الوسائل المتاحة دون أن يكون من حق أي فئة من الفئات أن تجور على حقوق الآخرين لأي سبب كان، كما تؤمن لهم حرية امتلاك هذه الوسائل وإدارتها دون تمييز ضد أي منهم.

وهذا الحق في التعبير يرتبط به حق الحصول على المعلومات واستخدامها الاستخدام غير الضار بالمصلحة العامة، وكذا حرية تداولها دون الإضرار بحقوق الآخرين أو بغرض استخدامها في إقصائهم، ودون أن يؤدي القيد والحظر إن وجد في بعض الأحيان إلى انعدام

الشفافية وانتفاء الحق في المحاسبة وفي كشف الحقائق والتحقق من الوقائع والأحداث وتتبع الأخبار وتقصي المسئوليات ونقد السياسات القائمة وأوضاع المجتمع الفعلية على كافة المستويات.

ويُكمل هذين الحقين، تمتع المواطنين بحق امتلاك مؤسسات الإعلام ووسائل الإبداع، باعتبارها جميعا مراكز للإنتاج دون تمييز من أي نوع.

ويقتضي الإقرار بهذه الحقوق من جانب طرفي المعادلة الدولة من ناحية والمجتمع من ناحية ثانية، مراعاة الجانب الأخلاقي أو القيمي الذي يُعد القوة المحركة للمجتمع والمبادئ التي تقوم عليها سيادة الأمة المسئولة عن دعم هذا المجتمع والحفاظ عليه، ومراعاة الضوابط والتوازنات المتفق عليها والتي تحكم حركته، لأن حرية الصحافة والإعلام بصفة عامة ترتبط بشكل مباشر وعميق بهذه التقاليد، فمن ناحية تشارك الصحافة ووسائل الإعلام مشاركة فعالة في قيادة عملية التطوير والتحديث المجتمعية بكل مستوياتها وعلى رأسها عملية التحول الديمقراطي، ومن ناحية أخرى يُعد كل إنجاز يتحقق في هذا الميدان إضافة إيجابية إلى كل ما يتعلق بحرية المجتمع في التعبير وفي الحصول على المعلومات وفي تملك الصحافة ووسائل الإعلام ككل.

والقيم الديمقراطية تفرض على حرية الصحافة ووسائل الإعلام دورًا هامًّا في تعزيز ثقافة المواطنة، لا أن تكون مصدرًا للتحريض على العنف الموجه إلى العرق أو النوع أو الدين أو الثقافة، أو أن تكون أداة للدعوة إلي احتقار أي منها، لأن وظيفة الصحافة ووسائل الإعلام الأساسية مرتبطة بالمواطنين جميعا دون تمييز، ولأنها إذا سلكت مثل هذا المسلك فستكون مساهمة بالفعل في التقليل من قيم ومعطيات التسامح، ومشاركة بالفعل أيضًا في تقليص مؤشرات الاعتراف بالآخر، ومتواطئة في فتح الأبواب لتضييق الخناق حول تيارات المعارضة وتهميش قدرة كل الفئات على التوصل إلى حلول سلمية لمشكلات وقضايا المجتمع.

فالقيم الديمقراطية تفرض على حرية الصحافة ووسائل الإعلام أن لا تعكس احتكارًا – حتى من جانب الملكية الخاصة – يتحول إلى تسلط إعلامي يستولي على السوق لصالح الحكومة أو لصالح جماعة أو شريحة من شرائح المجتمع، خصوصاً أن هذا الأمر إذا وقع يُعد

خارجاً عن القانون لأنه يؤدي إلى حجب الحقائق وتبرير الواقع في أعين غالبية أبناء الشعب الذين ليس لهم إلا نافذة الصحافة وما يماثلها من وسائل إعلام، للتعرف من خلالها على حقيقة ما يجري فيما بينهم وفي خارج نطاقهم المحلي. إن الاحتكار يحول شخوص الصحافة ووسائل الإعلام إلى أداة سيطرة وتعسف في يد الحكومة كما يجعلها كذلك إذا وقعت في يد جماعات المصالح، الأمر الذي يجعلهم جميعاً – الحكومة وأصحاب المصالح – فوق مستوى المساءلة والمحاسبة.

هذه سمات الإعلام الداعم لثقافة الديمقراطية والمواطنة والمعبر عنهما، لكن ماذا عن واقع إعلامنا العربي، النظرة الموضوعية لواقع الإعلام في العالم العربي تشير إلى تحديات حقيقية تواجه قدرته على تعزيز ونشر ثقافة المواطنة:

أول هذه التحديات يرتبط بالأساس بتعثر التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات العربية تاريخيًّا، حيث مازالت تشهد مجتمعاتنا جدلا واسعا حول دور أو علاقة الدين بالحياة السياسية، في ظل ما لرجال الدين من تأثير واسع خاصة مع ظهور شيوخ الفضائيات وفي ظل وجود مئات الآلاف من المساجد التي يشكل كل منها منبرا إعلاميا يؤثر على جمهور المؤمنين، وهو ما طرح الإشكالية المرتبطة بحدود حرية الإعلام فيما يتعلق بقضية المواطنة والخطاب الديني وما تقع فيه العديد من الفضائيات من تعزيز لثقافة الخرافة والطائفية والدجل والجنس؟ بالإضافة إلى ما يعاني منه رجال الدين من انخفاض وعيهم السياسي خاصة ما يتعلق بقضايا المواطنة، وما يسود بينهم من ثقافة محافظة، لهذا يثار الحوار حول: كيف يمكن تحييد هذا الدور السلبي للخطاب الديني بدون أن يصبح هذا مدخلا للإجهاز على حرية الإعلام أو تقييدها؟ وهل حرية الإعلام هنا هي حرية مطلقة ؟ أم تخضع لقدر من القيود أو الرقابة؟ وإذا كانت هناك رقابة من الذي يراقب؟ الدولة عبر مؤسساتها الدينية أم رجال الدين الأفراد؟ أم مؤسسات المجتمع المدني؟ أم مواجهة مشكلات الحرية بمزيد من الحرية على أساس أن البقاء للأصلح، أم هل يتم هذا عبر إلغاء بث بعض القنوات التي تلعب دورا طائفيا وتحريضيا، أم بتثقيف رجال الدين سياسيًّا في مجال ثقافة الديمقراطية والمواطنة، لتوظيف تأثرهم بشكل إيجابي في مواجهة الثقافة الطائفية، ولنشر ثقافة التنوير التي تعتمد

على العقل، أم أن الأمر يحتاج ما هو أعمق من ذلك ويتطلب ضرورة تجديد الخطاب الديني تجديدًا عميقًا وحقيقيًّا؟

إن أي توجه في تحييد هذا التأثير السلبي للخطاب الديني المحافظ وغير المؤمن بثقافة المواطنة في الإعلام يجب أن يأخذ في الاعتبار حقيقة هامة وهي أن الإعلام لا يدور أو يعمل في فراغ فكل ما يقدمه يحدث تأثيرا مباشرا في مكونات البيئة الثقافية سواء بالسلب أو الإيجاب، أيضًا فإن كل ما يقدمه الإعلام يأتي تعبيرًا عن السياق الثقافي السائد ويتأثر به وهو ما يعني هنا أن كل تغيير في البيئة الثقافية يؤثر بدوره على الخطاب الإعلامي إن سلبا أو إيجابا، وبالتالي فالتأثيرات السلبية للخطاب الإعلامي سوف تتنامى وترتد مرة ثانية للإعلام لتزيد من مقدار خطابه وتأثيره السلبي وهكذا.

لهذا، يجب منذ البدء أن توجد منظومة تشريعية تضبط الإعلام والممارسات الإعلامية بما يعظم من التأثير الإيجابي لدور الإعلام ويقلص القيود المفروضة عليه في نفس الوقت إلى أقصى درجة، وهي المعادلة التي تغيب عن واقع الإعلام العربي فالمنظومة التشريعية الحالية مثقلة بالعراقيل والقيود على حرية الإعلام. يضاف إلى هذا ضرورة وأهمية بل وأولوية تغيير المناخ والسياق الثقافي في المجتمع والذي يعمل الإعلام في إطاره، وهي عملية يجب أن تسبق حتى تغيير منظومة التشريعات فسيادة قيم مثل حرية التعبير واحترام الخصوصية واحترام القانون، احترام العقلانية والعلم والإيمان بقيم المساواة في الثقافة المجتمعية تخلق السياق الثقافي الملائم لوجود إعلام حر وديمقراطي بعيد عن إعادة إنتاج أفكار التعصب أو العنف أو الخرافة، خاصة أن هناك مخاطر حقيقية من عدم إنجاز هذا التغيير في الثقافة السائدة في المجتمع، وهي المخاطر التي تزداد في حالة محاولة تحويل المنابر الدينية لمنابر إعلامية تدعم ثقافة المواطنة قبل قطع شوط كبير في تغيير المناخ الثقافي وفي مضمون الخطاب الديني ذاته، ففي مجتمعاتنا العربية مثل أي مجتمع آخر للدين دور أساسي في إحياء المجتمع، ولا يمكن إطلاقًا أن يحيا مجتمع دون عقائد، والحقيقة أنه لا يوجد تناقض بين الدين والقيم، فالقيم الرفيعة والسامية جزء كبير منها مستمد من الأديان ولكن هناك مصادر أخرى للقيم غير الأديان، وسنجد أن قيمًا مثل العدالة وقبول الآخر والتسامح وهي قيم إنسانية وأخلاقية تشكل جوهر الأديان، إلا أن الخطاب الديني السائد قد لا يعادي بشكل واضح ومعلن مفهوم الديمقراطية

والذي يتضمن هذه القيم، لكن الوضع غير هذا بالنسبة لمفهوم المواطنة، وهو ما يضع مساحة كبيرة من الحذر والتخوف من تورط المؤسسات الدينية في العملية السياسية خشية أن تلعب على الوتر الطائفي، وهو ما يتناقض مع ثقافة المواطنة، ورغم أن الإعلام الطائفي موجود في كل بلدان العالم وليس قاصرًا فقط على المجتمعات العربية، وحتى الحالات الواضحة في العالم العربي يجب النظر إليها في سياقها، فهي تختلف من بلد إلى بلد، فالحالة المصرية ليست متفجرة ومتبلورة مقارنة بالحالة اللبنانية أو العراقية، ففي لبنان وصلت الحالة إلى درجة من التبلور القانوني والتعايش السياسي الطائفي الذي أصبح جزءًا من بنية النظام السياسي، لكن الأمر مختلف في العراق الواقع تحت الاحتلال، حيث مازالت الخلافات السياسية فيه تجنح في حلها إلى العنف، لهذا المطلوب حقيقة هو إرساء قواعد ثقافة الحوار والعقلانية بين المختلفين من أبناء الوطن الواحد. هنا يمكن أن يلعب الإعلام دورًا إيجابيًّا في بناء قاعدة للثقافة الوطنية الجامعة وهو الدور الذي مازال غائبًا عن إعلامنا لصالح إعلام التهييج والتحريض والإثارة، لهذا فالمؤسسات الدينية يجب أن تكتفي بدورها الدعوي، والدور السياسي والاجتماعي يجب أن يوكل بالأساس لمنظمات المجتمع المدني على اختلافها، كما أن بناء النظام السياسي على أسس علمانية ومدنية يفصل الفضاء الديني عن الفضاء السياسي ويحمي الدين من مشكلات السياسة وبرجماتيتها، فعلمانية الدولة ومدنيتها لا يعني أنها ضد الدين أو في مواجهته، فالعلمانية لا تحول بين الفرد والتدين أو الإيمان بدين ما أو ممارسة شعائر هذا الدين بمنتهى الحرية. بهذا المنطق فالدولة المدنية أو العلمانية ليست ضد الدين ولكنها ضد توظيف أو استغلال الدين في السياسة.

وثاني هذه التحديات التي تواجه قدرة الإعلام العربي على تعزيز ثقافة المواطنة هو غياب ثقافة الحوار على صعيد الأسرة والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية وهي مؤسسات التنشئة الرئيسية، فكيف يمكن في ظل هذا الحديث عن ثقافة حوار في المجتمع أو حوار بين المثقفين والدولة، لهذا يجب التنبه لأهمية دور مؤسسات التنشئة والتربية في غرس ثقافة الحوار.

ولا يقف الأمر هنا فقط عند دور مؤسسات التنشئة فغياب ثقافة الحوار في مجتمعاتنا يعود جزئيا إلى غياب ثقافة المؤسسة في الوقت الذي يتعاظم فيه دور الفرد، وإلى التناقض أو الصراع

بين المثقف والسلطة في مجتمعاتنا العربية حيث يهمش المثقف، وإلى تغييب العمل السياسي خاصة داخل الجامعة التي تعد الحاضنة التي يتم فيها إعداد الشباب للاهتمام بالمجال العام والتدريب على قبول الاختلاف والتنوع، كما لا يمكن إغفال تأثير البعد الدولي بكل تفاعلاته على حرية الحوار داخل المجتمع، فرغم كل القيود أو الضوابط التي قد تفرضها الدولة أو حتى السياق الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات للحد من الانفتاح الإعلامي على المجتمعات والثقافات الأخرى، إلا أن التطور التكنولوجي شيئا فشيئا يهمش هذه القيود، وهو ما يجعل التفاعلات مع الآخر الثقافي والحضاري في ظل العولمة تهدد إلى حد ما الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وهو ما يطرح تحديًا حقيقيًّا حول كيفية بناء التوازن المطلوب بين الانفتاح والحرية الإعلامية والحفاظ على الخصوصية الثقافية من الذوبان؟ ويفرض بالتالي ضرورة وجود حوار مجتمعي يحدد السمات التي تحدد خصوصيتنا الثقافية كمجتمع والتي يجب الحفاظ عليها وحمايتها، وهو التحدي الذي يواجهه تعثر التحاور بين النخب المجتمعية المتنوعة داخل مجتمعاتنا العربية، والتي مازال ينفي كل منها الآخر ولا يعترف به أو بحقه في الاختلاف أو التعبير عن معتقداته نتيجة غياب ثقافة الحوار، ولعل بعض البرامج الحوارية التي تقدمها بعض الفضائيات العربية نموذج لتدهور ثقافة الحوار بين قادة النخب الثقافية والسياسية العربية.

ورغم اتساع مساحات الإعلام وما وفره التقدم التكنولوجي من فرص في تجاوز الضغوط والقيود إلا أن إعلامنا العربي يعاني من التواجد المتزايد للإعلام العرقي والديني التحريضي والطائفي بجانب الفضائيات العربية التي تقدم خطابًا إعلاميًا متخلفًا أو متحللاً. والحقيقة أن هذه الظاهرة ليست قاصرة فقط على مجتمعاتنا العربية ويوجد مثلها في الغرب، لكن ما يوازن تأثيرها وجود فضائيات تقدم ثقافة علمية وتنويرية تدعم القيم والفضائل المدنية، بجانب سياق ثقافي ليبرالي وعقلاني وهو ما يحد كثيرا من تأثير هذه الفضائيات وما تقدمه من قيم سلبية، وهي العوامل غير المتاحة في مجتمعاتنا.

الخاتمة

المؤتمر الخامس للإصلاح العربي

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
نجاد البرعي
محيي الدين اللاذقاني

حرصت العديد من الدراسات التي تناولت مقومات حريات الشعوب في أعقاب انتهاء أحداث ووقائع الحرب العالمية الثانية على تأكيد العلاقة الوثيقة بين المفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير، أما البحوث التي تناولت – بعد ذلك بنحو أربعة عقود – أسباب انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي فقد أفسحت المجال للغوص في أعماق العلاقة الأكثر تداخلاً بين القيم الديمقراطية وبين حرية الإعلام في ظل التغيرات التي بدأ العالم يعيشها منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. هذه العلاقة المتداخلة جعلت الكثير من مفكري الليبرالية ينظرون إلى القيم الديمقراطية وحرية الإعلام بصفة عامة كطرفين يؤدي تطوير وتحسين أداء أي منهما إلى تفعيل دور ومهمة الآخر ..، ليس هذا فقط بل إن المجتمعات التي مازالت تمر بعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي أصبحت حرية الإعلام فيها أهم روافع إنجاز عملية الإصلاح ودعم المشاركة السياسية عبر دورها في بناء وتنوير الرأي العام، ونشر ثقافة المواطنة، وقيام الإعلام بهذه الأدوار يتطلب أن يكون الإعلام ديمقراطيا بمعنى أن تكون المؤسسة الإعلامية ذاتها ديمقراطية، وأن تسمح بداخلها بتعدد الآراء والتيارات والاتجاهات الفكرية ومنحها القدرة على التعبير عن نفسها ومواقفها من خلال أدوات الاتصال أو الإعلام الخاصة بالمؤسسة سواء كانت صحيفة أو قناة تليفزيونية أو إذاعية، وذلك للمساهمة في صياغة رؤية وموقف المجتمع من كافة القضايا. وتحقق هذا مرهون بتوفر سياق قانوني وثقافي في المجتمع يحمي حرية الإعلام واستقلاليته وذلك من خلال:

- الفصل بين الإدارة والملكية في المؤسسات الإعلامية، مع التوجه في نفس الوقت إلى توسيع قاعدة ملكية الصحافة ووسائل الإعلام التي يحميها في المقام الأول صوت المستثمر مهما صَغر شأنه وتحميها قدرة الجمعيات العمومية على التغيير القائم على المعرفة الجماعية بظروفها ومستوى أدائها.. ويحميها قبل كل ذلك حتمية الفصل المقنن بين من يملك ومن يدير، وإذا تقرر أن تحتفظ الدولة بملكية بعض الصحف ووسائل الإعلام العامة فيجب أن تكون إدارتها مستقلة وأن تتحول محاسبتها إلى أيدي المجتمع المدني.

- تقوية ودعم دور المجتمع المدني في الرقابة على نزاهة الإعلام ومستوى أدائه وكفاءته المهنية واحترامه لقواعد الموضوعية والحياد، وهو ما يتطلب تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عنه حتى يستطيع القيام بدوره في دعم الممارسات الديمقراطية المرتبطة بدور الإعلام.

- إعادة الاعتبار للقواعد والأخلاقيات المهنية على أن تكون مهمة محاسبة الإعلاميين على الالتزام بتلك القواعد المهنية متروكة للإعلاميين أنفسهم وعبر منظماتهم النقابية والتي يجب أن تكون حرة ومستقلة.

- ضرورة إلغاء كل العقوبات السالبة للحرية والمرتبطة بقضايا النشر مع تغليظ العقوبات المدنية (الغرامات) في مواجهة تلك الفضائيات، وكذلك إلغاء كل القيود على حرية إصدار الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى وعدم التمييز بين أي جماعة أو فئة في امتلاك أدواتها الإعلامية وحقها في التعبير عن نفسها.

- إطلاق حرية تداول المعلومات وحماية حق الحصول عليها بالقانون فهي أهم الأدوات الداعمة لوجود إعلام حر وموضوعي ومهني.

هذه الشروط تشكل الظرف الموضوعي الملائم لوجود إعلام حر ومستقل يدعم الممارسة الديمقراطية، والتي بدونها سوف تتعقد مهمة الإصلاح وتتراجع.

الملاحق

أولا: كلمات الجلسة الافتتاحية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

الدكتورة سهام الفريح

الدكتور عبد السلام المسدي

الأستاذ محمد فائق

الدكتورة ودودة بدران

الأستاذة سمر مزغني

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين

الأخوات والإخوة... مرحبا بكم في مكتبة الإسكندرية ..

ننظر اليوم إلى هذا الاجتماع باهتمام بالغ، حيث بدأنا معًا طريقًا فكريًّا طويلاً في طرح قضايا الإصلاح الشامل في العالم العربي منذ أربع سنوات.

وفي اللقاء الأول أصدرنا وثيقة الإسكندرية ربما أهم ما ورد في هذه الوثيقة أنها لم تكتفِ بالنداء كما ينادي البعض بإصلاح سياسي أو إصلاح اقتصادي ولكنها أيضا تطرقت لفكرة الإصلاح الشامل وطرحت تصورًا واضحًا للاهتمام بتنمية الإصلاح الاجتماعي بما في ذلك دور المرأة والاهتمام بالتعليم، كما أنها أكدت تأكيدًا وافيًا أنه لا إصلاح بدون إصلاح ثقافي وإن هذا الإصلاح الثقافي يمر مرورًا واضحًا بتغيير الخطاب الديني والرسمي والإعلامي والتركيز على الانفتاح على التعددية مع التركيز أيضًا على المعرفة المحددة للذات في تاريخنا والتي تؤكد لنا الثقة التي بها ننفتح على العالم ويمكننا أن نجدد أنفسنا دون أن نخشى ما يقال عن العولمة بل نؤكد أن لنا إسهامًا نسهم به في ثقافة العالم المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، وقد قمنا بالعديد من اللقاءات وورش العمل حول قضايا حقوق الإنسان وقضايا الإصلاح الدستوري وقضايا الإصلاح التعليمي وقضايا استقلال الجامعات، والعديد من الأعمال، وانبثق من بعض أعمالنا نتائج ملموسة على الساحة المصرية مثلما كان في مؤتمر سابق شارك فيه زملاء من مؤسسات المجتمع الدولي المدني ومنهم مؤسسة الشفافية الدولية وترتب على ذلك قيام مؤسسة "أمل" في مصر وهي مؤسسة للشفافية وسوف يتحدث عنها الدكتور حسام بدراوي بعد قليل.

الأخوات والإخوة... يسألني البعض ماذا تتوقع من هذه اللقاءات؟ وأقول إذا نظرنا للعالم الذي نعيش فيه سنجد البحار والمحيطات، في البحر نجد العواصف والرياح تهب بما لا تشتهي السفن ونهتم بمثل هذه الحوادث ولكن كل من يعرف يوافق أنه عمليا ما يؤثر على الكوكب كله ليس الهواء ولا العواصف ولكن المسئول عن ذلك التيارات العميقة داخل البحار فهي المسئولة عن المناخ وعن كل ما يحدث على القارات، هذه التيارات لا تظهر على السطح ولكنها تغير كل ما يحدث، وبنفس المنهج يمكن أن نقول إن في العلاقات المجتمعية سواء

علاقات سياسية، أو اجتماعية، تسن قوانين وعلاقات اقتصادية؛ فهي تتأثر بمثل هذه التيارات العميقة التي تغير من فكر البشر والمجتمعات فنجد أفكارًا مثل حقوق الإنسان أصبحت يطالب بها الجميع، والديمقراطية أصبحت مطلبًا شعبيًّا، وما كان ينظر له في السابق على أنه استثناء أصبح موجودًا، وما يُنظر له على أنه غريب أصبح مقبولاً، وكل ما نعتبره اليوم من المطالب الأساسية الحديثة سواء من حقوق الإنسان، المرأة والطفل أو المطالبة بالمشاركة وحق التمثيل السياسي، كل هذا في يوم من الأيام كان مجرد أفكار يناقشها المفكرون في كل المجتمعات وشيئًا فشيئًا تكونت هذه التيارات الجارفة التي أصبحت لا تعتبره خروجًا عن القاعدة ولكن تعتبره مطلبًا بسيطًا وبالتالي إذا طالبنا بالتغيير والإصلاح في مجتمعنا العربي فإن ذلك لا يتأتى من المطالبة بأن حاكمًا من الحكام يوافق على شيء من المطالب ولكن يأتي ذلك بتغيير ما بأنفسنا وتغيير ما بمجتمعاتنا ولا يتم هذا التغيير إلا بتفعيل المجتمع المدني وهذا هو ما نفعله في هذه اللقاءات؛ فالاتصال والاهتمام بالمجتمع المدني هو الوسيلة الأساسية للوصول للتغيير الحقيقي الذي يأتي من المجتمع إلى المجتمع والذي بالضرورة يسهل على الحكام أخذ القرارات ولكن هذا لا يعني أننا لا نمر بفترات صعبة ولا يعني ذلك أننا غير مطالبين بمزيد من العمل والفكر، وأذكركم بأننا إذا نظرنا إلى الاجتماعين الدوليين، أولهما اجتماع ستوكهولم عام ١٩٧٢ حول البيئة والتنمية والذي لم يحضره سوى ثلاثة رؤساء دول وحكومات ثم عقد بعده بعشرين عاما اجتماع آخر عام ١٩٩٢ أيضا عن البيئة والتنمية والذي حضره مائة وأربعة عشر رئيسَ دولة وحكومة، فماذا حدث في هذين العقدين؟ إنه المجتمع المدني الذي تحرك وتفاعل مع فكرة البيئة.

ومعنى ذلك أن الذي يُفعِّل القضايا في المجتمع هو هذه اللقاءات ونحن الآن في فترة هامة يلعب فيها الإعلام دورًا هامًا في علاقة المجتمعات ببعضها وعلاقة المواطنين في البلد الواحد ببعض ولا يخفى على أحد أن عالمنا العربي مستهدف وله من داخل أعضائه من يقوم ببث الفتنة في الدول العربية، ومن ثم أصبح لنا كمجموعة من المواطنين النشطاء والمهتمين أن نطرح هذا الموضوع وما هو دور الإعلام في التعددية وهي أساس الديمقراطية، والسؤال المطروح هو هل توجد حدود لحرية الكلمة؟ كل هذه الموضوعات الأساسية سواء تحدثنا عن الإصلاح

السياسي أو الاقتصادي أو احترام حقوق الإنسان أو الإصلاح الاجتماعي أو الثقافي يجب أن تتعرض لها.

ولذلك أرحب بكم جميعًا في مكتبة الإسكندرية وهي مكتبة للعالم أجمع، فأهلاً بكم، وأتمنى لكم مؤتمرًا ناجحًا وشكرًا.

كلمة الدكتورة سهام الفريح

اليوم نلتقي حول موضوع الإعلام ودوره في الحرية، إذا كانت الحرية هي الشرط الأساسي في التنمية البشرية فيجب أن يكون الإعلام هو الوسيلة التي تحمي الحرية وتدافع عنها وعن جميع إنجازاتها، وتتمثل هذه الحماية في حق الشعوب في التعبير وإبداء الرأي والحصول على المعلومة وعندها يكون الإعلام قادرًا على إحداث التغيير والإصلاح، وعندما ننتقل إلى العالم العربي نسأل هل استطاع إعلامنا القيام بهذا الدور، وهل أظهرت الصحافة العربية قدرتها على الكشف عن حالات الفساد وعن رفض ما تسعى إليه مؤسسات الفساد المختلفة التي اجتهدت في أن تنشئ وسائل إعلامية خاصة بها لتجمل صورتها بأشكال مختلفة حتى أدى بعضها إلى العبث بذهن المتلقي العربي وخاصة أنها تعمل على فئة الشباب وذلك من خلال أساليب الإثارة المتعددة المقززة مما أدى إلى تغييب هذه الأشكال عن القضايا العربية المتصلة بهم وبمجتمعاتهم.

هذا وبالنسبة لوسائل الإعلام الحكومية فإني أعتقد أنها لم تستطع أن تؤدي الدور الحقيقي في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولم تتمكن بما تتضمنه من نقله إلى الشارع العربي وما يحمله من هموم.

وقد جاء في تقرير الحريات الصحفية في العالم لمنظمة مراسلين بلا حدود عام ٢٠٠٥ أن البلدان العربية في ترتيب مستوى الحريات الصحفية في العالم بدأت من الترتيب ٨٥ وانتهت إلى ١٦٢. وقد احتلت الكويت المرتبة الخامسة والثمانين واحتلت ليبيا المرتبة المائة واثنتين وستين من مجموع الدراسات التي أجريت على ١٦٧ دولة. وقد أشارت مثل هذه المنظمات إلى أن هناك فجوة كبيرة في عدد المؤسسات العربية المهتمة بالبث التليفزيوني، وأشار أيضا وزير الإعلام المصري في جريدة الأهرام إلى أنها تصل إلى ٤٠٠ فضائية و١٢٪ فقط مساحة البرامج السياسية، فهناك فجوة كبيرة بين هذا العدد الضخم في هذه الوسائل المختلفة وبين تأثيراتها المطلوبة في المتلقي العربي لأن هذه المؤسسات همها أن تبث فقط ما تريد في هذه الجموع الكبيرة، وكأن هذه الجموع فاقدة للوعي وغير قادرة على التعبير عن نفسها وغير قادرة على النقد وإبداء الرأي، ولذلك أصبح التبادل بينهما غير متكافئ وإنما يسوده الشك

والريبة لعدم وجود الصدق والموضوعية حتى انتهى البث لديها وكأنه يسير في اتجاه واحد غير متبادل، وقد أدى الوضع ليس فقط لتراجع هذه المؤسسات في تأييد دورها في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل إنه للأسف تعداه للمساهمة في إحداث التفكك وبذر القيم السلبية في الحياة.

وفي هذه الأيام نسمع عن الجدل الدائر حول الميثاق الذي انتهت الجامعة العربية إليه لتنظيم البث الفضائي الذي اعتبرته بعض المنظمات الإنسانية أنه عنوان فقط على حرية التعبير ولذلك يجب على الدول العربية رفضه واستنكاره وكانت مصر والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تسعى إلى إقراره.

وأضافت هذه المنظمات أن هذا الميثاق يعزز من سيطرة الدولة على الفضائيات ليحد من حرية التعبير لشعوبها حول القضايا السياسية عبر الأثير لمنطقة تعداد نفوسها يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة، وإن جاء في أدبيات هذا الميثاق أن هدفه هو منع تجريح الأديان أو تجريح الشخصيات السياسية والدينية من خلال بث مواد تعتبر من وجهة نظر الحكومات ضارة للسلم الاجتماعي، والوحدة الوطنية؛ حيث اعتبرت هذه المنظمات أن هذه المصطلحات مثل حبس الصحفيين وعدم حرية الرأي كل هذا اعتداء صارخ على حرية الرأي.

واسمحوا لي أن أطلب من الدكتور إسماعيل سراج الدين في الدورات القادمة أن نهتم بالطفل العربي وما يتعرض له من انتهاكات. واسمحوا لي أن أعرض عليكم ما قمت به من عمل مشروع صغير لتعليم المحتاجين في الكويت، وهذا المشروع مكرس لخدمة غير الكويتيين لأن التعليم هناك مجاني وإجباري؛ ومن خلال هذا المشروع المتواضع اكتشفت حالات مرعبة من الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل ليس في الكويت فقط ولا العالم العربي فقط بل في العالم أجمع. ولعل بعض الدراسات قامت في العالم ولكنها قليلة ولكن هناك بعض الإشارات والأرقام فما بالكم في أقطارنا العربية؟!

إن الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل بالمنـزل شيء مرعب، وأتمنى أن نسعى جاهدين إلى القيام بدفع الحكومات والسلطة التشريعية والتنفيذية إلى تشريع قوانين تحمي هذه الفئة البريئة الضعيفة لأنها هي المستقبل.

كلمة الدكتور عبد السلام المسدي

أيها الأعزاء .. عمتم مساء، ينعقد مؤتمركم الموقر هذا في سياق عام وسياق خاص وسياق أخص، سياقه العام كما قبل مسيرة أربع سنوات من مسعى إلى مبادرة في الإصلاح العربي، أما سياقه الخاص فهو كيف لآليات المجتمع المدني أن تقتنع بنفسها كفكرة طارئة على مجتمعاتنا العربية، أما السياق الأخص فهو قضية الإعلام في هذه الفترة الدقيقة عربيًّا و إقليميًّا و دوليًّا وكأن في الأفق مشهدًا ينذر بأن مكاسب إصلاحية في مستوى الإعلام هي اليوم مهددة وبمباركة خارجية.

اسمحوا لي ببعض الخواطر والتساؤلات وهي، هل الإصلاح العربي وصفة مستوردة أم منتج محلي مبتكر؟ فلعل مسيرة المؤتمرات الأربعة للسنوات الخمسة قد تعيننا على أن نجيب على هذا السؤال الذي طرح منذ مارس ٢٠٠٠ ولم يحسم أحد فيه من أصحاب القرار السياسي.

موضوعنا الإعلام والديمقراطية والمسئولية الاجتماعية ضمن فكرة الإصلاح العربي، لكن ما هو المقصود بمعنى بالديمقراطية وما هو المقصود بالإصلاح السياسي الموصي بالديمقراطية؟ فمن الذي تحدث عنها والذي يتحدث عنها طالبا إياها أو وعد بها؟ ثلاثة أطراف حاضرة هم:

الجماهير العربية ممثلة في المجتمع المدني

القوة الدولية ممثلة فيمن تعرفون

الأنظمة السياسية العربية ممثلة في الحكومات، والسياق الخاص ممثلاً في وزراء الإعلام أو غيرهم.

مؤتمرنا هذا حول الإعلام والديمقراطية والمسئولية المجتمعية، أي مسئولية المجتمع المدني لكن ما هذه العبارة؟ هل هي مسئوليته في صيانة الديمقراطية أم مسئوليته في إنجاز ديمقراطية غائبة؟ وهل الديمقراطية الإعلامية مدخل للديمقراطية السياسية أم هي نتيجة لها؟ وبحسب

أحد الجوابين تتغير مواقعنا من منا من أصحاب الولاء ومن منا من أصحاب الاعتراف، إن مسيرة الإصلاح العربي تستوجب في هذا الموقع قبل رصد المكاسب، حسب المؤتمرات يجب أن نتساءل في كل مؤتمر عن مدى رسوخ فكرة الإصلاح والمجتمع المدني ومدى قابلية المجتمع لفكرة الإصلاح والمشاركة للمجتمع المدني، ولا تنسوا شبح اللغة يوم انطلقت فكرة الإصلاح العربي ويوم انطلق العمل في وثيقة الإسكندرية ويوم كان استعداد الرؤساء لمؤتمر القمة في تونس وكان بعضهم يحثنا أن نضع وثيقة الإسكندرية حتى ترفع إلى مؤتمر القمة للتبني والمباركة والتزكية ولكن رفضوا مصطلح الإصلاح وقالوا إن تداول مصطلح الإصلاح يتضمن الفساد والإقرار بوجوده وأقروا استخدام مصطلح التغيير وساروا يمارسون الرقابة بفرض مصطلح التغيير وليس الإصلاح.

وفي الختام، لعل شرفنا وشرفكم وشرف هذا المجتمع أنه يناضل في سبيل الاستدراك على التاريخ خمسين سنة عمر دولة الاستقلال، والاستقلال قد أخلف وعده حين جاء حيث جاء واعدا بالديمقراطية و أخلف وعده وهل لنا أن نستدرك على ما أخلفه الاستقلال على مر التاريخ.

كلمة الأستاذ محمد فائق

تحية من القلب لفارس المكتبة التي هي منارتنا، فارسها الدكتور إسماعيل سراج الدين ورغم أنشطة المكتبة إلا أن مؤتمر الإصلاح العربي في هذا الموعد له أهمية خاصة لأنه أصبح الميزان الذي نعرف منه مدى التقدم في مسيرة الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد دأبت المكتبة على أن تقدم لنا في كل مؤتمر من مؤتمرات الإصلاح موضوعًا نستطيع من خلاله معرفة المدى والاتجاه الذي يسير فيه الإصلاح، وموضوع الديمقراطية من أجل الإصلاح، وللإعلام مكانة مهمة في تحقيق حقوق الإنسان ولكن تأثيره الكبير في بناء الرأي وتشكيل الوعي ودوره الرقابي وتوفير المعومات ونقل وعي الأقليات أصبح أداة لتوسيع المشاركة، وقد تضاعف دوره بالتطور السريع في تقنيات الاتصال ومازال أفق هذا التطور مفتوحا حتى الآن.

ولكن مع الالتزام والإيمان بحقوق الإنسان واحترام الأديان بعيدا عن هيمنة الدولة فلا يأتي هذا إلا بالتزام الأفراد والذين يعملون في مجال الإعلام.

نحن الآن نصادف مرور ٦٠ عاما على الإعلان العربي لحقوق الإنسان الذي نص على أن حرية الرؤى والتعبير حق مشروع ومكفول للجميع. لابد من وجود حرية رأي دون تدخل من أحد ودون وجود أي حواجز، ومع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال أصبح العالم يعيش في قرية صغيرة .

وأخيرًا، لا أود أن أفسد عليكم الاحتفال ولكن نحن اليوم نحتفل وهناك العديد من التجاوزات بحق إخوة وأبناء لنا في فلسطين؛ ولابد من أن نتحدث عن تلك التجاوزات التي تحدث والتي تعتبر جرائم نعجز حتى أن نصدر تجاهها بيان إدانة... نحن نطالب بوقفة ضد هذه المجازر والعمل على أمن الإخوة العرب في فلسطين.

كلمة الدكتورة ودودة بدران

أتشرف بأن ألتقي بكم مجددًا في هذا الصرح وأتشرف أن أستأنف الحوار حول ملفات الإصلاح المهمة والتي ينشغل بها المجتمع العربي، ويكون لها هذا الجمع الثقافي العظيم ولقد ناقشت المؤتمرات السابقة عددًا من قضايا المجتمع المدني والمرأة والشباب وحقوق الإنسان والتنمية، واليوم على طاولتنا ملف جديد له حضوره الحيوي في القضايا الاجتماعية كافة وذلك هو ملف الإعلام ولاشك أن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في المجتمع العاصر ولاسيما مع التطور الكبير في وسائله وتقنياته، ولا تقتصر أهمية الإعلام على وظيفته بل إن أهمية الإعلام تتجسد في الأساس بالعلاقة الوثيقة التي تربط بين الرسالة الإعلامية والرؤى الثقافية.

وللإعلام بصدد هذه العلاقة دور مركز متباين حسب اختلاف القضايا التي يعالجها وعلى حسب طبيعة المجتمعات التي يخاطبها ومعطياتها الثقافية والسياسية وعلى حسب درجة تطور المؤسسة الإعلامية وثقافة القائمين عليها، فأحيانا يكون للإعلام دور إزاء الثقافة السائدة في المجتمع وهو دور تكريس بمعنى أن يكون مرآة عاكسة للصورة النمطية في وسط ما أو تجاه قضية ما.

وأحيانًا يقوم بدور القيادة والتغيير الإيجابي عبر طرح صور ثقافية جديدة. وربما يتضاءل دور الإعلام إلى الدور الثانوي حين يقدم أنماطًا ثقافية أكثر تخلفًا عن الواقع ولا يعبر عنه ولذلك إذا كنا نتحدث عن الإعلام في هذا المحفل المعني بقضية الإصلاح فيمكننا القول إن فعل الإصلاح يقتصر على استغلال الطاقة والإمكانيات الإعلامية في معالجة أو بتر كل ما هو سلبي ومشوه ولا صلة له بثقافتنا العربية، وإنني في الواقع أتحدث وفي ذهني قضية المرأة العربية التي مازال الإصلاح فيها مرهونًا بإحداث تغيير جوهري بصدد الصورة الذهنية العربية عن المرأة من حيث مكانتها ودورها.

كما أنه لا توجد حتى الآن مرجعية قانونية تحد من الاستخدام التجاري للمرأة في وسائل الإعلام. إننا نرى أن يكون للإعلام دور أكبر في تحقيق وعي أعمق عن بعد النوع الاجتماعي ومعالجته وموضوعاته ودوره التثقيفي في قضية المرأة وذلك أولاً من خلال القيام بمراجعة ثقافية للرؤى وثانيا توعية المرأة بحقوقها وثالثًا فتح مجال أكبر للتعبير الحر الصادق لواقعها

ومشكلاتها ثم رابعًا إتاحة فرصة أكبر للتعبير للمثقفات والمبدعات لأن يشاركن في عملية تنمية المرأة والتنمية الاجتماعية ككل كنساء ومواطنات في آن واحد.

وعبر تفعيل هذا الدور التثقيفي يمكن للإعلام في هذا الصدد أداء دور سياسي واقتصادي ذلك أنه عبر هذه التوعية وبث الوسائل الكاشفة والإصلاحية سيزداد إسهام الإعلام في تفكيك البنية على صعيد الهياكل السياسية من قبيل ضعف مشاركة المرأة فيها وفي مساهمتها في اتخاذ القرار بدرجة أكبر وفي تفكيك البنية الاقتصادية من حيث تهميش المرأة داخلها وقصر فاعليتها على وظائف بعينها.

ويسعدني أن أشير في هذا الصدد إلى أن منظمة المرأة العربية تتبنى برنامجًا بعنوان الإعلام ودعم المرأة وتعمل الأنظمة على وضع إستراتيجية إعلامية للمرأة العربية يساهم في إعدادها خبراء في مجال الإعلام.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى الدكتور إسماعيل سراج الدين على مواصلته تقديم هذه المؤتمرات من أجل الإصلاح، وأشكر له حرصه على تقديم منظمة المرأة العربية من خلال هذا النشاط الذي تمت فيه مباحثات حول أهم القضايا المعاصرة، مستلهمين عراقة وأصالة المقصد الثقافي الآن في مكتبة الإسكندرية.

كلمة الأستاذة سمر مزغني

نحن شباب الدول العربية المجتمعين في المنتدى الثالث للعالم العربي والمنعقد في مكتبة الإسكندرية نرفع شعار دور الشباب والإعلام في تحقيق السلام والأمن والتنمية معبرين عن خالص شكرنا على اختيار تلك الموضوعات الهامة التي شارك في تحديدها ثلاثمائة شاب وفتاة يمثلون سبع عشرة دولة عربية، ونؤكد على عدد من المعاني والقيم والممارسات التي نرغب في أن تتحقق في مجتمعاتنا العربية.

نحن نؤمن بدور الإعلام كأداة للتنوير ونقل القيم الحضارية السائدة في بلادنا ولكننا نرى أن هذا الدور أحيانا يشوبه الغموض والتشويش والسعي وراء الإثارة من أجل مصالح ضيقة تفرق أكثر مما تجمع وتبرز التناقض والانقسامات في سبيل اعتبارات الربح الضيقة على حساب صورتنا لدى أنفسنا ولدى الآخرين؛ نحن نرى ضرورة أن يركز الإعلام على تجارب ناجحة ونماذج صالحة تتضمن قيم السلام والأمن والتنمية في البرامج التليفزيونية والفضائية التي تناقش قضايا الشباب وترسم الطريق نحو مستقبل أفضل لنا ولأوطاننا؛ وبذلك يمارس الإعلام دوره المشروع في النقل وليس تسليط الضوء على أوجه القصور والخلل وإنما يتسم بالموضوعية.

لقد آن الأوان لأن ننظر إلى عالمنا العربي في إطار التحولات التي نشهدها الآن من التطور التكنولوجي المتصّارع. ولم يعد كافيًا أن نظل نتحدث إلى بعضنا البعض دون أن يكون لنا صوت مؤثر نستطيع من خلاله أن نخاطب العالم ونتواصل معه. ونحن لم نأتِ إلى هنا لكي نفرض مجموعة من المطالب على الحقوق المدنية العربية إنما لنقول لها نحن شركاء في تحقيق هذه التنمية.

ونحن على أتم استعداد للعمل شريطة توفير البيئة الصحية التي تحدثنا عنها ونتحمل مسئولية تحقيقها وعرضها عليكم العام القادم.

وأخيرًا، أقول نحن بحاجة إلى الشباب ولابد أن نثق في قدرتهم على تحقيق العمل واستمرار وجوده وأن نقول لمن هم أكبر سنًّا تواصلوا مع الشباب وأعطوهم الفرصة لأن الشباب قادر على صنع المستحيل.

ثانيًا: وثائق

١- ميثاق الشرف الإعلامي العربي الصادر في ٢٠ يونية ٢٠٠٧

٢- الإستراتيجية الإعلامية العربية الصادر في ٢٠ يونية ٢٠٠٧

٣- الإعلان الصادر عن المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب، ٢-٥ أكتوبر ٢٠٠٤

٤- التوصيات الختامية لمؤتمر الصحف الدولي الستين، ومنتدى الناشرين العالمي الرابع عشر كيب تاون بجنوب إفريقيا (٣-٦ يونية ٢٠٠٧)

الأمانة العامة
قطاع الإعلام والاتصال
إدارة شؤون الإعلام العربي
والأمانة الفنية

ميثاق الشرف الإعلامي العربي

النص المعدل وفقاً لتوصيات فريق العمل الذي عني
بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها وهي التوصيات التي اعتمدها
مجلس وزراء الإعلام العرب بموجب قراره (ق/٢٩٤ ـ دع/٤٠ ـ ٢٠/٦/٢٠٠٧)

نحن الإعلاميين العرب العاملين في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات نلتزم التزامًا ذاتيًّا نابعاً من إحساسنا بمسؤولياتنا المهنية والقومية، بمواد هذا الميثاق وفقاً لمنطلقاته ومبادئه وأهدافه.

أولاً: المنطلقات:

- المواثيق والاتفاقيات التي صاغتها الإرادة المشتركة للأمة العربية وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية.

- قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها، وما تؤكده من حرص على التضامن العربي ودعم للعمل العربي المشترك خدمة للمصالح العليا للوطن العربي وتحقيقاً لآمال وطموحات الأمة العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

- قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب وما تبلوره من رؤية عربية مشتركة لمبادئ العمل الإعلامي ومرتكزات الخطاب الإعلامي ورسالة الإعلام العربي في داخل الوطن العربي وخارجه.

- التطور النوعي والتقني الذي تحقق في مجال الإعلام والاتصال بدخوله عصر الفضاء والإنترنت وتجاوزه حدود الجغرافيا والتأثير المحلي.

ثانياً: المبادئ والأهداف:

- تسخير إمكانيات الإعلام العربي كافة في خدمة المصالح العليا للأمة العربية، وتعزيز العمل العربي المشترك باعتباره ركيزة أساسية للتضامن العربي، وصون الهوية العربية.

- التعامل الواعي مع قضايا العصر، في ضوء المتغيرات الدولية، والتقدم التقني المتسارع في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، وظواهر العولمة بما يؤكد دور الإعلام العربي في حماية الهوية العربية وإبراز الصورة الصحيحة للأمة العربية وحضارتها وقضاياها الجوهرية على الرأي العام الدولي، ودعم قدرة الأمة العربية على الإسهام المتكافئ في حوار الحضارات والثقافات.
- الإيمان بأن حرية التعبير ركيزة أساسية من ركائز العمل الإعلامي بحيث يحدث تفاعل خلاق بين الرأي والرأي الآخر، وتقترن هذه الحرية بالمسؤولية حماية للمصالح العليا للأمة العربية واحتراماً لحريات الآخرين وحقوقهم، والحرص على تمكين الإعلام العربي من الاطلاع على الحقيقة من مصادرها.

ثالثاً: مواد الميثاق:

المادة الأولى:

التأكيد على صون الهوية العربية، مع الحرص على الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة، والحفاظ على خصوصيات المجتمع العربي.

المادة الثانية:

مواصلة تطوير دور وسائل الإعلام العربي في إثراء شخصية الإنسان العربي والعمل على تكاملها قوميًّا وإنمائها فكريًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، والتعريف بحقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية وواجباته تجاه أسرته ومجتمعه ووطنه وأمته، وترسيخ إيمانه بالقيم الروحية والمبادئ الأخلاقية والالتزام باحترام حياته الخاصة.

المادة الثالثة:

تشجيع البرامج الإعلامية التي تهتم بالحفاظ على سلامة اللغة العربية باعتبارها قوام الثقافة العربية ورمز الهوية العربية، والعمل على نشرها عن طريق تيسير قواعدها والتعريف بجماليات بيانها.

المادة الرابعة:

الاهتمام الإعلامي بالقضايا الأساسية للوطن العربي، وحشد الطاقات والجهود العربية لنصرتها.

المادة الخامسة:

الحرص على التضامن العربي في كل ما يقدمه الإعلام العربي للرأي العام، في الداخل والخارج، والإسهام في تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين الدول العربية، وتجنب نشر أو عرض أو إذاعة أو بث كل ما من شأنه الإساءة إلى التضامن العربي.

المادة السادسة:

تسليط الأضواء الإعلامية على العمل العربي المشترك باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق التكامل العربي في كل المجالات.

المادة السابعة:

تكثيف الجهود على الساحة الدولية للتعريف بالوطن العربي، وتاريخه وحضارته وتراثه، وإمكانياته البشرية والمادية والمعنوية، وعدالة قضاياه الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفق قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري.

المادة الثامنة:

الالتزام بالموضوعية والأمانة، واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية واختياراتها الأساسية، وعدم تناول قادتها أو رموزها الوطنية بالتجريح، والابتعاد عن الحملات الإعلامية التي تهدف إلى الإثارة أو زعزعة الصف العربي.

المادة التاسعة:

الالتزام بالصدق وتحري الدقة فيما يبثه الإعلام العربي من بيانات ومعلومات وأخبار واستقاؤها من مصادرها الأساسية، وتحري ذلك في كافة الأشكال الإعلامية، والالتزام بتصويب أية أخطاء في هذا الصدد.

المادة العاشرة:

تعميق روح التسامح والتآخي ونبذ كل دعاوى التحيز والتمييز والتعصب أيًّا كانت أشكاله، وطنيًّا أو عرقيًّا أو دينيًّا، والامتناع عن عرض أو إذاعة أو بث أو نشر أية مواد يمكن أن تشكل تحريضاً على العنف والإرهاب والتطرف.

المادة الحادية عشرة:

الامتناع عن وصف الجرائم، بكافة أشكالها وصورها، بطريقة تغري بارتكابها أو تنطوي على إضفاء البطولة على الجريمة ومرتكبيها أو تبرير دوافعها، أو منح مرتكبيها والمحفزين عليها أو المروجين لها فرصة استخدام وسائل الإعلام منبراً لهم.

المادة الثانية عشرة:

مراعاة أصول الحوار وآدابه وبخاصة الذي يعرض أو يذاع أو يبث على الهواء مباشرة، من حيث حقوق ضيوف الحوار في شرح آرائهم، والمتلقين في التعقيب، وعرض كافة الآراء والحقائق وصولاً إلى بلورة رؤية متكاملة وشاملة وموضوعية لدى المتلقي العربي.

المادة الثالثة عشرة:

الاهتمام المتواصل بتوفير بدائل عربية ثرية ومتنوعة للأشكال الإعلامية والمعلوماتية التي تتفق وطموحات الإنسان العربي وتعمل على توسيع مداركه وتنمية ملكاته في البحث والإبداع، وترسيخ اعتزازه بانتمائه إلى الأمة العربية وثقافتها وقيمها.

المادة الرابعة عشرة:

مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية، تعزيزاً لفرص اندماجهم في مجتمعاتهم.

المادة الخامسة عشرة:

تشجيع الاهتمام الجماهيري بالرياضة باعتبارها واحدة من العوامل الرئيسية في النهوض بالصحة البدنية والنفسية للمجتمع، والحرص على تنقية الإعلام الرياضي من أية شوائب تعكس أو تؤجج نزعات التعصب والتحيز، والسعي إلى تنمية الروح الرياضية في المنافسة.

المادة السادسة عشرة:

الحرص على حماية الأطفال والأحداث من مخاطر المواد الإعلامية التي تتضمن مشاهد عنف أو أنماطاً سلوكية غير سليمة تتناقض مع القيم النبيلة.

المادة السابعة عشرة:

إبراز الكفاءات والمواهب العربية، وخاصة تلك التي تنال اعترافاً أو تقديراً عالميًّا، وذلك إثباتاً لثراء الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة للوطن العربي، وتحفيزاً للنشء على الاقتداء بالنماذج الناجحة وتشجيعاً على ظهور مزيد من الكفاءات العربية.

المادة الثامنة عشرة:

تقديم الصورة الموضوعية الواقعية عن المرأة العربية ونهوضها بمسؤولياتها الحياتية، وإسهاماتها في التنمية المجتمعية، وما تضطلع به من دور مشرف في بناء الإنسان العربي، وبث ونشر المواد والمعلومات والبرامج التي تعينها على ذلك.

المادة التاسعة عشرة:

الالتزام بحقوق الملكية الفكرية والتعريف بتشريعاتها المختلفة، حماية للمبدعين العرب وإثراء لقاعدة الابتكار والإبداع على امتداد الوطن العربي.

المادة العشرون:

ضرورة التمييز بين المواد الإعلامية والمواد الإعلانية، والتزام هذه الأخيرة بأخلاقيات المجتمع العربي وعدم استغلال الطفل والمرأة في الحملات الإعلانية بشكل يسيء إليهما .

المادة الحادية والعشرون:

الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي ومراعاة بنيته الأسرية وترابطه الاجتماعي.

المادة الثانية والعشرون:

تعميق الوعي بأهمية التصدي لمشكلة الأمية بأشكالها المختلفة في المجتمع العربي.

المادة الثالثة والعشرون:

تنمية الوعي الصحي العام والتعريف ـ دون تهويل أو تهوين ـ بالأمراض المتفشية أو المستجدة، وأيضًا الأساليب العلمية للوقاية والتحذير من الأساليب العشوائية أو غير العلمية في العلاج.

المادة الرابعة والعشرون:

نشر الوعي البيئي وبخاصة في مجال السلوكيات المتصلة بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث، وترشيد استخدام الموارد، والتعريف بالتشريعات البيئية وقواعد الصحة والسلامة المهنية والعامة في هذا المجال، وتشجيع إدخال التقنيات الصديقة للبيئة.

المادة الخامسة والعشرون:

يُسْتهدى بهذا الميثاق في رصد وتقويم وضع الأداء الإعلامي العربي وفي منح العضوية أو تعليقها أو إلغائها في الاتحادات والمنظمات العربية وما ينبثق عنها من مجالس وهيئات في مجال الإعلام العربي.

المادة السادسة والعشرون:

تسري أحكام هذا الميثاق على الإعلام العربي بأشكاله ووسائله كافة، ويعتبر وثيقة من وثائق جامعة الدول العربية.

الأمانة العامة
قطاع الإعلام والاتصال
إدارة شؤون الإعلام العربي
والأمانة الفنية

"الإستراتيجية الإعلامية العربية"

النص المعدل وفقاً لتوصيات فريق العمل الذي عني
بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها وهي التوصيات التي اعتمدها
مجلس وزراء الإعلام العرب بموجب قراره (ق/٢٩٤ ـ دع/٤٠ ـ ٢٠/٦/٢٠٠٧)

مقدمة:

تنطلق هذه الإستراتيجية من حرص الإعلام العربي على بلورة رؤية واعية في مطلع الألفية الثالثة للتعامل مع عصر العولمة بكل ما يحفل به من متغيرات وما يطرحه من تحديات تمكن الإعلام العربي من دعم رسالته الأساسية في خدمة الوطن العربي وقضاياه الجوهرية وتطوير خطابه الإعلامي وآلياته ووسائله على المستويين العربي والدولي.

وتوفر هذه الوثيقة للإعلام العربي، بمؤسساته وأجهزته، المنظور الشامل للمنطلقات وأهداف العمل الميدانية للاستهداء بها في رسم السياسات البرنامجية وكذلك في المعالجات اليومية وبعيدة المدى للقضايا الكبرى وما يتصل بها من تطورات.

أولاً: المنطلقات والإطار المرجعي:

١- سياسيًّا:

أ- القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ومستجداته:

- التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونية (حزيران) ١٩٦٧ والأراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ورفض كافة أشكال التوطين، وإقامة دوله فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ب – مبادرة السلام العربية:

- التأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

- دعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات.

- حشد التأييد لمبادرة السلام العربية وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

ج – الإرهاب الدولي وسبل مكافحته:

- التأكيد مجددا على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته ورفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف.

- تأييد الدعوة إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو عقد مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة والإسراع في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب تتضمن تعريفا محددا للإرهاب متفقا عليه دوليا يأخذ في الاعتبار أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية مع التمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان.

- مواصلة الجهود والمساعي العربية من أجل استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل لدراسة سبل تنفيذ التوصيات المتضمنة في إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٥، ومقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والذي من شأنه تقوية التعاون الدولي في هذا المجال الهام.

- الترحيب بمبادرة سيادة الرئيس/ زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، بالدعوة إلى عقد ندوة دولية حول مكافحة الإرهاب واعتماد مدونة سلوك لمكافحة هذه الظاهرة تلتزم بها كل الأطراف.

د – دعم حوار الحضـــارات:

- التأكيد على أهمية إرساء حوار حقيقي بين الحضارات ودعمه وذلك في إطار الموقف العربي الداعي إلى ضرورة تبني ثقافة الحوار والتحالف بين الحضارات والأديان بهدف تحقيق علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا وتكريسا للأمن والسلم الدوليين.

- دعم مقترح الأمين العام للجامعة الداعي إلى أن تتولى منظمة اليونسكو دعوة مجلس الأمن الدولي لعقد اجتماع لمناقشة العلاقة بين الثقافات وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

- وضع خطط وبرامج عمل إعلامية تهدف إلى التعريف بالحضارة العربية وبما قدمته من إثراءات هامة للإنسانية من جهة، وتكريس مفاهيم الحوار والانفتاح في التعامل مع الآخر من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة.

- رصد ومتابعة المبادرات التي تصدر عن شخصيات ومؤسسات إقليمية ودولية والتي تهدف إلى دعم حوار الحضارات وإرساء قيم التسامح والانفتاح.

هـ – إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية:

- التأكيد على الالتزام بما ورد بالبيان الصادر عن القمة العربية الثامنة عشرة حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

- الإعراب عن القلق الشديد إزاء التصريحات العلنية الإسرائيلية بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، والانزعاج من المتغيرات السلبية على الساحة الدولية عامة وبالشرق الأوسط خاصة في مجالات ضبط التسلح ونزع السلاح وعن عدم الاستجابة بشكل عملي للمبادرة العربية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية في هذا الشأن.

و – تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول العربية:

- التأكيد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق أصيل للدول أطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، وبصفة خاصة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تأكيد استحقاق الدول العربية للدعم الدولي اللازم لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بالنظر إلى انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتزامها بأحكامها، وإبراز أهمية استخدام التكنولوجيا النووية الحديثة في الأغراض السلمية، والعمل على تطويرها بالجهود العربية المشتركة.

- دعوة الدول العربية إلى الشروع في والتوسع باستخدام التقنيات النووية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول.

ز – مسيرة الإصلاح والتحديث في الوطن العربي:

- إبراز خطوات التحديث والتطوير والإصلاح العربية في إطار حزمة الوثائق التحديثية التي صدرت عن مؤتمرات القمة العربية بدءاً بقمة تونس ٢٠٠٤.

- الاهتمام بالجهود الرامية إلى تحديث وتطوير التعليم في الوطن العربي باعتبار التعليم الدعامة الرئيسية لتحقيق التنمية العربية في جميع المجالات والركن الأساسي للوصول إلى التنمية الشاملة، والعامل الرئيسي للسلم الاجتماعي ولتعزيز الأمن على المستويين الوطني والقومي العربي.

٢- إعلاميـًّا:

(أ) المواكبة المتواصلة، من جانب مؤسسات الإعلام العربي وأجهزته، للثورة الهائلة والمتواصلة في مجال الإعلام والاتصال من خلال الأقمار الصناعية [البث الفضائي والشبكة العالمية للمعلومات (إنترنت)]، والتي جعلت من العالم قرية إعلامية واحدة زالت فيها الحدود والمسافات، وامتلأ فضاؤها السمعي – البصري والإليكتروني بالعديد من القنوات العالمية ذات التأثيرات الإعلامية والثقافية والحضارية المختلفة. وزاد من حجم هذا التحدي صدور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تفتح الحدود أمام السلع والخدمات المختلفة بما فيها المنتج الثقافي والإعلامي، الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في الهوية الثقافية الذاتية لكل شعب من الشعوب، الأمر الذي أدركت خطورته كثير

من الدول ومن بينها دول متقدمة مما جعلها تفكر في الوسائل التي تساعدها على الحفاظ على هويتها؛ ومن ثم فإن الإعلام العربي يستشعر مسئوليته المضاعفة في توفير الإمكانيات والوسائل التي تمكنه من الحفاظ على هوية الأجيال العربية في عصر الفضاء والإعلام الإليكتروني، بما يشمله ذلك من تعزيز حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وحماية الحق العام في الانتفاع بالثقافة، إسهاماً في تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للإنسان العربي.

(ب) الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة التي طرحت على العالم وسائل وعلاقات جديدة وطرقاً غير مسبوقة في العمل لم تعرفها البشرية من قبل وهي ما يشار إليها بالثورة التكنولوجية الحديثة، وهي تطورات تحتم على الوطن العربي أن يعمل على تحديث إمكانياته وتوطين التكنولوجيا في أقطاره تمهيداً للمشاركة في صنعها فيما بعد.

(ج) تسريع التحول إلى الإعلام الرقمي تمكينا للوطن العربي من الاستفادة من الموارد الرقمية المتاحة عالميا، وتشجيع الإقبال العام على الإعلام الرقمي بأشكاله كافة، وتسهيل التداول الرقمي للإنتاج الإعلامي والثقافي العربي.

(د) التعامل الفاعل مع تنامي ظاهرة العولمة وما تطرحه من تحديات جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وظهرت في هذا المجال اتجاهات سلبية يذهب أصحابها إلى حتمية التصادم بين الحضارات والثقافات، مما يدعو الأمة العربية إلى مواجهة آثار العولمة بإستراتيجية وخطط مدروسة في مختلف المجالات، ويدعو الإعلام العربي في إطار عطائه الثقافي إلى تعميق مبدأ حوار الحضارات والثقافات وتكثيف إنتاجه الثقافي بحيث يكون قادراً على هذا الحوار المتكافئ، ورعاية المبدعين وتشجيعهم وتوسيع قاعدة الإبداع، وحماية الملكية الفكرية العربية.

(ه) نشوء عصر الكيانات الكبيرة التي أصبحت إحدى السمات البارزة للعالم في السنوات الأخيرة، والذي يحتم على الأمة العربية أن تكون كياناً كبيراً وسط هذه الكيانات

خصوصاً أنها تمتلك المقومات اللازمة لذلك، مما يضع على عاتق الإعلام العربي مسئولية دعم التضامن العربي وبلورة الرؤية العربية المشتركة التي تحدد المصالح العليا للأمة العربية في شتى المجالات السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومواكبة العمل العربي المشترك في هذه المجالات بما يتضمنه من مشروعات قومية للتجارة البينية وقيام السوق العربية المشتركة وصولاً إلى تحقيق الكيان العربي الاقتصادي الموحد.

ثانيًا: الأهداف:

١- التأكيد على الثوابت في مسيرة الأمة العربية، كوحدتها ووحدة مصالحها ومصيرها وأمنها القومي، ونبذ الخلافات والتحصن بالقيم الروحية والتراث العلمي والثقافي والفني والحضاري العربي بوجه عام.

٢- تحقيق وحدة العمل الإعلامي العربي وتكامله لتعميق التآخي والتضامن بين الدول العربية وتوفير الانسياب الإعلامي فيما بينها.

٣- تركيز الاهتمام في الخطاب الإعلامي العربي الخارجي على تقديم الصورة الصحيحة عن الأمة العربية وحضارتها وواقعها المعاصر وقضاياها الأساسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة وتحرير الأراضي العربية المحتلة في إطار السلام العادل والشامل الذي يحفظ كافة الحقوق العربية وفق الشرعية الدولية، والعمل كذلك بقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ووزراء الخارجية.

٤- الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية في عصر العولمة واغتناء شخصية المواطن العربي في إطار متوازن من الأصالة والمعاصرة، باعتبار الهوية قضية محورية في ظل العالم المفتوح بحيث يسهم الإعلام العربي، إلى جانب الأجهزة والمؤسسات والمنظمات المعنية الأخرى في الوطن العربي، بالعمل على تعميق انتماء الإنسان

العربي إلى جذوره الأصيلة المتمثلة في قيمه الروحية، وحضارته، وتاريخه، وقضاياه المعاصرة وطموحاته وآماله في المستقبل الأفضل، ليكون ذلك سياج الوعي الذي يحافظ من خلاله على هويته، وينفتح في ذات الوقت على العصر الذي يعيش فيه.

٥- التأكيد على الاهتمام باللغة العربية الفصحى باعتبارها من أبرز مقومات الأمة العربية لتحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة ووسيلة التعبير الأساسية للإبداع العربي في شتى مجالاته، مما يسهل تداول هذا الإبداع بين أرجاء الوطن العربي.

٦- الحرص على مواصلة نقل أحدث التقنيات وتوطينها وتطويرها، والاهتمام في الوقت ذاته بتأهيل وتنمية كوادر إعلامية عربية قادرة على التعامل مع العصر وتقنياته الجديدة ومدركة لأهداف رسالتها الإعلامية العربية قصد توفير إنتاج إعلامي ومعلوماتي عربي قادر على منافسة الإنتاج العالمي.

٧- التأكيد على احترام حرية التعبير وتوخي الدقة والصدق والموضوعية، وإثراء مجال الحوار والمشاركة الواسعة فيه، مما يكسب الإعلام العربي المصداقية وثقة المواطن العربي فيه وتعلقه به في ضوء حرية الاختيار الكاملة المتاحة له الآن من بين المصادر العديدة المكتوبة والمسموعة والمرئية والمعلوماتية.

٨- التأكيد على أهمية استمرار الإعلام العربي في الحفاظ على رسالته الحيوية في خدمة المجتمع العربي في مجالات التوعية والتثقيف والتنمية والخدمات التعليمية في مواجهة احتمالات زيادة مساحات الترويج في القنوات الخاصة العالمية والعربية نتيجة للتنافس فيما بينها على شد اهتمام المشاهدين.

٩- استثمار ما وفره عصر الفضاء من جسور قوية للتواصل بين أرجاء الوطن العربي في تدعيم الخطاب الإعلامي القومي الذي يتبنى كافة القضايا والنشاطات والمشروعات العربية المشتركة من خلال القنوات الفضائية العربية العامة والخاصة بما يعكس الثراء والتنوع في إطار من التكامل والتنسيق.

١٠- العمل على كسب تأييد الرأي العام العالمي لقضايا الأمة العربية، والتصدي لأي تشويه لصورتها على الساحة الدولية مستخدمين أحدث التقنيات، واستثمار القنوات الفضائية العربية التي تبث باللغات الأخرى والتي تصل إلى مناطق العالم المختلفة في نقل الخطاب الإعلامي العربي وإطلاق قناة أو قنوات تبث باللغات الأجنبية موجهة إلى مختلف أرجاء العالم.

١١- دعم الأنشطة الإعلامية ذات التوجه القومي وتشجيع القطاع الخاص العربي والجاليات العربية التي تتبنى الخطاب الإعلامي العربي المشترك على إطلاق مشروعاتها الإعلامية في المناطق التي تقيم بها والاستفادة من القنوات والمشروعات الموجودة في تلك المناطق بما يجعلها أقدر على التخاطب مع هذه المواقع الدولية يدعمها الإعلام العربي بالمواد الإعلامية التي تحتاج إليها، وإقامة جسور الحوار مع الخبراء والمفكرين العرب على الساحة العالمية ومع وسائل الإعلام الدولية وتنظيم ندوات وإنتاج برامج وثائقية باللغات الأجنبية تبث على القنوات الدولية وصولاً إلى إيجاد تجمع عربي فاعل وضاغط في عواصم صنع القرار.

١٢- تفعيل دور المكاتب الإعلامية العربية وبعثات الجامعة العربية في الخارج ومجالس السفراء وجمعيات الصداقة العربية الأجنبية، وتكثيف التعاون في مجال الإعلام العربي الخارجي بين وزارات الخارجية والإعلام العربية.

ثالثًا: المشروعات الإعلامية القومية:

إذا كان تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يعتمد بالدرجة الأولى على تبني أجهزة الإعلام العربية لهذه الأهداف وإسهامها الجاد في ترجمتها إلى واقع إعلامي، فإن الحاجة تدعو ـ إلى جانب ذلك ـ إلى إقامة مشروعات إعلامية عربية مشتركة منها على سبيل المثال:

١- شركة أو شركات قومية تتخصص في إنتاج الصناعات اللازمة للعمل الإعلامي العربي حتى لا يظل معتمداً في سد احتياجاته منها على الاستيراد من الخارج، الأمر

الذي يقتضي ضرورة اهتمام وزارات الاقتصاد والصناعة في الوطن العربي بإدراج هذه الصناعات في خططها التنموية.

٢- تطوير الصناعات الإلكترونية والبرمجيات.

٣- إنشاء شبكة تليفزيونية فضائية عربية موجهة للخارج.

٤- إنشاء مؤسسة عربية متخصصة في رصد وقياس الرأي العام العربي والدولي.

٥- إنشاء مؤسسة عربية للإنتاج الإعلامي القومي الذي يعّرف بالوطن العربي وحضارته ونهضته المعاصرة ومشروعاته وفتح المجال لتأسيس شركات مساهمة للإنتاج الإعلامي مع قيام اللجنة العليا لشؤون الإنتاج الإعلامي العربي بوضع دراسات وتصورات لهذا الإنتاج.

٦- إنشاء مركز قومي للبحوث والمعلومات الإعلامية يتابع التطورات المتلاحقة في علوم الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم، ويوفر لأجهزة الإعلام العربية الدراسات والبحوث والبيانات التي تحتاج إليها.

٧- دعم وتطوير وتوسيع قاعدة الكوادر الإعلامية العربية والعمل على تأهيلها بما يجعلها قادرة على مواكبة العصر بكفاءة، وذلك من خلال دعم جهود وإمكانات المركز العربي للتدريب الإذاعي والتليفزيوني التابع لاتحاد إذاعات الدول العربية مركز دمشق.

٨- تشجيع إقامة مدن ومواقع للإنتاج الإعلامي العربي والخدمات التقنية تستجيب للمتطلبات المتزايدة لأجهزة الإعلام العربية الأرضية منها والفضائية، وذلك على غرار مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية والمناطق العربية الحرة للإعلام والمعلومات، والعمل على التكامل فيما بينها.

الإعلان الصادر عن المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب
(القاهرة ٢ – ٥ أكتوبر ٢٠٠٤)

بخصوص إصلاح أوضاع الصحافة العربية وضمان حرية الصحفيين وحمايتهم والذي طالبوا فيه بما يلي:

١ – إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة، وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية، وإجراء الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية، وإجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية جذرية، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وضمان تداول السلطة عبر انتخابات نظيفة على كل المستويات، في إطار إصلاح ديمقراطي شامل، يتناول الجوانب السياسية والقانونية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية الإعلامية ويرسخ دولة القانون والمؤسسات، ويكفل الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويشجع المجتمع المدني بكل تنظيماته على المشاركة النشطة في إدارة المجتمعات.

٢ – إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير والإبداع بكل أشكالها وصورها، وتقنين ضماناتها، وحماية أمن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء عملهم، وإطلاق حرية إصدار الصحف وشبكات الإذاعة والتليفزيون والإنترنت، وتحرير وسائل الإعلام من الهيمنة الحكومية وضمان استقلالية العمل الصحفي والإعلامي في ظل القانون العادل والقضاء المستقل النـزيه والأداء المهني الراقي.

٣ – إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين والتشريعات العربية السائدة، لتطهيرها من القيود المشددة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة، ومن العقوبات المغلظة المفروضة على الصحفيين والكتاب وخصوصا العقوبات السالبة للحرية، مثل

عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر، وذلك ضمانا لحرية الرأي وتشجيع حق النقد والمشاركة والمكاشفة والشفافية.

٤ – تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتفعيل دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية، وخصوصا عبر الرقابة البرلمانية من ناحية والرقابة الصحفية والإعلامية الحرة والمسئولة من ناحية أخرى، بما يضمن تحويل الصحافة والإعلام في البلاد العربية من أجهزة دعائية رسمية إلى قوة تغيير وطاقة تنوير تقود المجتمعات وتوجهها في طريق التقدم والتطور والارتقاء الحضاري.

٥ – ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية، وحرية انسيابها وتدفقها، من خلال كل وسائل الإعلام والصحافة والاتصال وشبكات المعلومات الحديثة، وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها للرأي العالم بالشكل الحقيقي والمتكامل وتجريم حجبها أو تزييفها أو الانتقاص منها خصوصا في عصر أصبحت فيه سوق المعلومات أوسع وأغنى الأسواق في التجارة العالمية والتبادل الدولي في كل مجالات النشاط الإنساني، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للمعرفة والإبداع وبناء التقدم، وتبادل الأفكار وحوار الحضارات والثقافات.

التوصيات الختامية

لمؤتمر الصحف الدولي الستين، ومنتدى الناشرين العالمي الرابع عشر

كيب تاون بجنوب إفريقيا (٣ – ٦ يونية ٢٠٠٧)

انتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات جميعها يصب في مصلحة دعم حرية الصحافة وممارسة المهنة، وحماية حرية الصحافة من القيود والإجراءات الأمنية الصارمة والرقابة التي تحد من الحوار والتدفق الحر للمعلومات وهي:

أولاً : العمل على ضمان حقوق الشعوب في الحصول على المعلومات الرسمية والبيانات الضرورية والوصول إلى "الملفات" في ظل قوانين حرية المعلومات والمواد القانونية الأخرى المرتبطة بها.

ثانيًا : ضمان حقوق الصحفيين في حماية مصادرهم السرية والخاصة بالمعلومات وذلك كمطلب أساسي لحرية الصحافة ومزاولة العمل الصحفي.

ثالثًا : أن تكون الرقابة الإلكترونية لوسائل الاتصال (والإعلام) خاضعة لسلطة وسيطرة الأجهزة القضائية ومراجعتها وذلك لحماية الاستقلال المبدئي وسرية جمع المعلومات.

رابعًا : وضع الضوابط القانونية الضرورية في تفتيش مكاتب أو منازل الصحفيين بحيث تكون خاضعة لقرارات النيابة العامة فقط عندما يثبت بشكل قاطع أن هناك مبررا واضحا أو انتهاكا للقانون.

خامسًا : توفير الضمانات اللازمة للصحفيين لتغطية كل جوانب القصة الإخبارية بما في ذلك تلك المتعلقة بالإرهابيين المزعومين وحمايتهم من أي إدانة جنائية متسرعة أو غير مبررة نتيجة النشر.

سادسًا : الكف عن محاكمة الصحفيين الذين ينشرون معلومات سرية، ففي المجتمعات الحرة تدعم المحاكم مبدأ أن الحكومات – وليس الصحفيين – هي المسئولة عن حماية الأسرار الرسمية.

سابعًا : الكف عن اللجوء إلى الدعاية السوداء أو بمعنى آخر ألا تلجأ الحكومات في وقت السلم إلى نشر موضوعات كاذبة أو مضللة على أنها موضوعات صحفية عادية وأيضًا اللجوء إلى استخدام هويات صحفية مزيفة من قبل أشخاص لا علاقة لهم بالمهنة الصحفية كعناصر الأمن أو المخابرات على سبيل المثال.